١٥٨٢
ISN 235092
A 39542
SPC DS 126.4 .T38 1947 PAL

التقرير

الذي رفعته اللجنة الخاصة للامم المتحدة بشأن فلسطين الى الجمعية العمومية

مكتبة جامعة بير زيت
39542
BIRZEIT UNIVERSITY LIBRARY

جنيف ، سويسرا

٣١ آب سنة ١٩٤٧

مطبعة حكومة فلسطين ـ القدس

١٩٤٧

Digitized by Birzeit University Library

الصفحة

(ج) التصريح ٨٧
(د) الاتحاد الاقتصادى ٨٩
(هـ) الموجودات ٩١
(و) الانضمام الى عضوية الامم المتحدة ٩١
تعليق على التقسيم ٩١
القسم الثانى : الحدود ٩١
القسم الثالث : مدينة القدس ٩٣

الفصل السابع : التواصى (٣) : ٩٩

مشروع الدولة الاتحادية ١٠١
المبرّر لحل الدولة الاتحادية ١٠١
التواصى : ١٠١
أولا : دولة فلسطين المستقلة ١٠٣
ثانيا : قوام دستور فلسطين والنصوص المقتضى ادراجها فيه ١٠٣
ثالثا : حدود الدولتين العربية واليهودية فى دولة فلسطين الاتحادية المستقلة ١٠٤
رابعا : الامتيازات الاجنبية ١٠٦
خامسا : الاماكن المقدسة ، والمصالح الدينية ، والقدس ١٠٧
(أ) المصالح الدينية والاماكن المقدسة
(ب) القدس ١٠٧
(ج) اعتبار النصوص غير قابلة للنقض ١٠٨
سادسا : المسؤولية الدولية نحو المشردين من اليهود ١٠٨
سابعا : الهجرة اليهودية الى فلسطين ١٠٩

الفصل الثامن : تحفظات وملاحظات ١٠٩

(سينشر الملحق والذيول والخرائط فيما بعد فى مجلد على حدة) ١١٠

ملاحظات

طبع هذا التقرير عن النص الذى صدر فى جنيف فى الثامن من شهر أيلول سنة ١٩٤٧ . وقد لا يكون مطابقا ، فى كافة تفاصيله ، للطبعة المعتمدة التى يجرى اعدادها فى نيويورك

مقدمة

لقد انجزت اللجنة الخاصة مهمتها فى غضون الاشهر الثلاثة التى حددتها الجمعية العمومية ، الامر الذى القى على عاتقها عبئا ثقيلا من العمل. ولم تأل جهدا ما استطاعت الى ذلك سبيلا ، لتجنب الاخطاء ، والعثرات ، التى لا تغتفر ، ومع ذلك فقد يجد فيه أولئك الذين ما فتئوا يعكفون على دراسة قضية فلسطين ، منذ سنوات ، بعض الهنوات

ان مشكلة فلسطين ليست من المشاكل التى يتسنى حلها عن طريق تراكم المعلومات المفصلة ، فلو كان الامر كذلك لكانت المشكلة قد حلت منذ أمد بعيد ، ذلك أن قليلا من بلدان العالم كانت ، كفلسطين ، موضعا لذلك العدد الجم من التحقيقات ، العامة أو المفصلة ــ الرسمية وغير الرسمية ــ وخاصة خلال العقد الاخير. فالمشكلة ، فى صميمها ، مشكلة علاقات انسانية وحقوق سياسية. ولا يتاح الوصول الى حل لها ، ما لم يقدّر الوضع من جميع نواحيه ، تقديرا صحيحا ، ويبذل الجهد للوصول الى تسوية انسانية. وقد يكون للآراء التى أبداها ، فى هذه الناحية ، أعضاء لجنة دولية ، يمثلون حضارات مختلفة ، ومدارس فكر متنوعة ، تناولوا بحث المسألة من نواح متباينة ، شىء من القيمة

وفى حين أن اللجنة تتقدم بمشروعين لحل مشكلة فلسطين ، أحدهما وضعته الاكثرية والآخر الاقلية ، فان المشروعين مستمدان من قرارات ومبادىء اقترن معظمها بموافقة أعضاء اللجنة الاجماعية

وقد يكون هذا الاجماع عونا للجمعية العمومية فى حل مشكلة أدى ما تنطوى اليه من تعقيد ونواح متباينة (مفعم بعضها بهذا القدر البالغ من المآسى الانسانية) الى فشل جميع المحاولات التى بذلت فى سبيل حلها قبل اليوم

Digitized by Birzeit University Library

تصدير

يشتمل هذا الكتاب على التقرير والتوصى التى عرضتها اللجنة الخاصة بشأن فلسطين على الدورة الثانية للجمعية العمومية للامم المتحدة. وهو مؤلف من مقدمة ، وثمانية فصول ، وذيل ، وسلسلة من الملاحق

والمعلومات الواقعية المبسوطة فى الفصول الاربعة الاولى تستهدف تصوير أعمال اللجنة من مختلف نواحيها ، واتخاذها توطئة للمشكلة التى قامت اللجنة بمعالجتها

فالفصل الاول يصف منشأ اللجنة الخاصة ودستورها ، ويلخص أعمالها فى ليك سكسس وبيروت وجنيف

والفصل الثانى يحلل العوامل الجغرافية ، والديموغرافية ، والاقتصادية الاساسية ، ويعرض تاريخ فلسطين فى عهد الانتداب. ويبسط ، كذلك ، ادعاءات اليهود والعرب ، ويشرحها

والفصل الثالث يتناول الصفة الخاصة التى تتسم بها فلسطين ، كأرض مقدسة ، لدى الديانات العالمية الثلاث

والفصل الرابع يحتوى على تحليل وتلخيص أهم الحلول التى سبق تقديمها قبل تأليف اللجنة ، أو التى عرضت عليها فى معرض الشهادات ، الشفوية والخطية ، التى ادلت أمامها

والفصول الثلاثة التالية تتضمن التوصى والاقتراحات ، وهى النتيجة الرئيسية للعمل الذى اضطلعت به اللجنة فى غضون الاشهر الثلاثة التى استغرقها عملها

والفصل الخامس يتضمن احدى عشرة توصية اجماعية ، تتناول مبادىء عامة. كما يتضمن توصية أخرى من هذا القبيل أبدى فيها عضوان مخالفتهما

والفصل السادس يتضمن مشروعا للاكثرية ، والسابع مشروعا للاقلية ، بشأن حكومة فلسطين المقبلة ، مع بعض النصوص المتعلقة بالحدود

أما الفصل النهائى ففيه قائمة بالتحفظات والملاحظات التى أبداها بعض الاعضاء حول عدد من النقاط المعينة. وقد ادرجت تلك التحفظات والملاحظات فى الذيل الملحق بالتقرير

الفصل الاول

منشأ اللجنة الخاصة للامم المتحدة بشأن فلسطين واعمالها

(أ) تأليف اللجنة الخاصة : شروط اختصاصها وقوامها

عقد الدورة الخاصة للهيئة العمومية وجدول اعمالها :

وجه وفد المملكة المتحدة ، فى اليوم الثانى من شهر نيسان سنة ١٩٤٧ ، كتابا الى وكيل السكرتير العام لهيئة الامم المتحدة يرجو فيه درج مشكلة فلسطين فى جدول اعمال الدورة التالية لهيئة الامم المتحدة ويطلب ، فضلا عن ذلك دعوة الهيئة العمومية ، الى عقد دورة استثنائية بوجه السرعة الممكنة من أجل تأليف لجنة خاصة واصدار تعليمات لها لتمهد السبيل أمام الهيئة العمومية عند بحث المشكلة فى دورتها العادية التالية. وقد ورد فى الكتاب المنوه به أيضا أن حكومة المملكة المتحدة ستتقدم الى الهيئة العمومية ببيان عن ادارة الانتداب فى فلسطين وستطلب من الهيئة وضع تواص بموجب المادة العاشرة من الميثاق بشأن حكومة فلسطين المقبلة (١)

٢ ــ وعملا بالمادة الرابعة من النظام الداخلى الموقت للهيئة العمومية ، أبلغ السكرتير العام الدول الاعضاء طلب عقد الدورة الخاصة ، وما ان ازف اليوم الثالث عشر من شهر نيسان سنة ١٩٤٧ ، حتى كان الطلب قد نال موافقة الاغلبية المطلوبة فدعا السكرتير العام للهيئة العمومية الى عقد الدورة الاستثنائية الاولى فى قاعة الهيئة العمومية بفلشنغ ميدوز بنيويورك ، فى اليوم الثامن والعشرين من شهر نيسان سنة ١٩٤٧

٣ ــ وقد أبلغت خمس من الدول الاعضاء (هى مصر والعراق وسوريا ولبنان والمملكة العربية السعودية) السكرتير العام طلبا بدرج البند الاضافى التالى فى جدول أعمال الدورة الاستثنائية وهو : «انهاء الانتداب على فلسطين واعلان استقلالها» (٢)

٤ ــ أوصت اللجنة العامة للهيئة بدرج البند الذى قدمته حكومة المملكة المتحدة فى جدول الاعمال وباحالته الى اللجنة الاولى ولكنها ، بعد امعام النظر فى البند الذى قدمته الدول العربية ، فى جلساتها التاسعة والعشرين والثلاثين والحادية والثلاثين ، قررت باغلبية ثمانية اصوات ضد صوت واحد ، مع امتناع ثلاثة اعضاء عن التصويت ، عدم التوصية بدرج ذلك البند فى جدول الاعمال

٥ ــ وقد أقرت الهيئة العمومية فيما بعد ، توصيات اللجنة العامة فى جلستيها الكليتين ، السبعين والحادية والسبعين

٦ ــ وبناء على ما تقدم ، كان البند الوحيد المدرج فى جدول أعمال الدورة الخاصة هو البند الذى تقدمت به حكومة المملكة المتحدة وهو : «تشكيل لجنة خاصة واصدار التعليمات لها لتمهد السبيل

---

(١) ادرج نص هذا الكتاب فى الملحق الاول

Digitized by Birzeit University Library

أمام الهيئة عند بحث مشكلة فلسطين فى دورتها العادية التالية» ، وعملا بقرار الهيئة العمومية ، أحيل هذا البيان الى اللجنة الاولى للهيئة ، للنظر فيه

الجلسات

٧ — وقد قررت الهيئة العمومية أيضا ، عملا بتوصية تقدمت بها اللجنة العامة ، أن تقوم اللجنة الاولى بسماع آراء الوكالة اليهودية لفلسطين ، واتخاذ قرار بصدد المكاتبات التى تتلقاها من المنظمات الاخرى التى قد تطلب فيها ابداء رأيها حول مشكلة فلسطين

٨ — وقد قررت اللجنة الاولى ، بعد بحث هذا الموضوع ، فى جلستها الثامنة والاربعين ، الاستماع الى الهيئة العربية العليا وهو قرار اعتبرته الهيئة العمومية تفسيرا صحيحا لقصدها

٩ — وبناء على ذلك عرض ممثلو الوكالة اليهودية لفلسطين والهيئة العربية العليا آراءهم فيما يتعلق بتأليف اللجنة الخاصة ، التى قد تشكلها الهيئة(٣) ، والتعليمات التى تصدرها لها

١٠ — وقد رفضت الطلبات التى تقدمت بها المنظمات الاخرى لسماع آرائها اذ رؤى أن المنظمات المذكورة لا يتوفر فيها الشرط الذى أقرته اللجنة الاولى وهو ان المنظمات التى يصح الاستماع اليها ينبغى أن تكون ممثلة لعنصر كبير من سكان فلسطين. ولوحظ أن هذا القرار لا يحول دون امكان الاستماع الى هذه المنظمات من قبل لجنة التحقيق حالما يتم تأليفها

بيان لممثل المملكة المتحدة :

١١ — وفى الجلسة الاولى التى عقدتها اللجنة العامة سأل ممثل الهند ، السير الكساندر كادوغان عن بيان افضى به «ممثل موثوق به» لحكومة المملكة المتحدة من انه مهما تكن تواصى الامم المتحدة فان المملكة المتحدة غير مستعدة لان تصرح فى هذه المرحلة ، بأنها ستقبل تلك التواصى ، فرد السير ألكساندر كادوغان بأن النص الحقيقى للبيان هو «لا استطيع أن اتصور حكومة جلالته تضطلع بتنفيذ سياسة لا توافق عليها» ولا يعنى هذا ان الحكومة لن تقبل بأية توصية تقدمها الهيئة وانما يعنى انها لن تقوم بتنفيذ حل تشعر بأنه حل خاطئ.

١٢ — وقد افضى ممثل المملكة المتحدة ببيان آخر اوضح فيه موقف حكومته فى الجلسة الثانية والخمسين التى عقدتها اللجنة الاولى ، فكان مما قاله حينذاك ، «لقد حاولنا سنوات حل مشكلة فلسطين هذه ولما كنا لم نفلح حتى الآن فقد جئنا نعرضها على الامم المتحدة وكلنا أمل أنها ستنجح حيث فشلنا. فاذا تمكنت الامم المتحدة من ايجاد حل عادل يكون مقبولا لدى الفريقين فلا يتوقع الا أن نقابله بكل ترحاب وكل ما نقوله ، وقد ابديت هذا التحفظ فى مناسبة أخرى ، هو اننا لن نتحمل وحدنا مسؤولية تنفيذ حل لا يقبل به الفريقان ولا يستطيع ضميرنا أن يتحمله»(٤)

---

(٣) استمعت اللجنة الى الوكالة اليهودية لفلسطين فى جلساتها الخمسين والثانية والخمسين والثالثة والخمسين والرابعة والخمسين والخامسة والخمسين واستمعت الى الهيئة العربية العليا فى جلستيها الثانية والخمسين والخامسة والخمسين

(٤) الوثيقة رقم ١/ى. آى/بى فى ٥٢ صفحة ٦٦—٦٧

قرارات اللجنة الاولى :

١٣ — وقد عقدت اللجنة الاولى اثنتى عشرة جلسة ابان بحثها مسألة تأليف لجنة خاصة بفلسطين واصدار تعليمات لها

١٤ — أما فيما يتعلق بشروط اختصاص اللجنة فقد ووفق بصورة عامة على وجوب اعطاء اللجنة اوسع الصلاحيات للقيام بتحقيقاتها والتثبت من الامور الواقعية الخاصة بجميع المسائل التى تتعلق بالمشكلة. ووافقت اللجنة على النص النهائى لشروط الاختصاص فى جلستيها الخامسة والخمسين والسادسة والخمسين

١٥ — وقد تركزت المباحثات التى دارت بصدد قوام اللجنة فى الدرجة الاولى ، حول ضم الاعضاء الدائمين الخمسة أو عدم ضمهم الى عضوية اللجنة. وبعد نقاش مسهب اخذ بالاقتراح الاسترالى القائل بتأليف اللجنة الخاصة من احد عشر عضوا باستثناء الاعضاء الدائمين فى مجلس الامن ، وذلك فى الجلسة السابعة والخمسين ، باغلبية ١٣ صوتا ضد ١١ صوتا ، مع امتناع ٢٩ دولة عن التصويت. وتمت الموافقة فيما بعد ، على تأليف اللجنة على الوجه التالى باغلبية ٣٩ صوتا مقابل ٣ اصوات مع امتناع ١٠ دول عن التصويت وهى : استراليا وكندا وتشيكوسلوفاكيا وغواتيمالا والهند وايران وهولندا والبيرو والسويد واورغواى ويوغوسلافيا

القرارات النهائية للجمعية العمومية :

١٦ — طرح تقرير اللجنة الاولى ، مع القرار النهائى الذى اتخذته بشأن قوام اللجنة الخاصة بفلسطين وشروط اختصاصها للبحث فى الجمعية العمومية فى جلساتها الكلية السابعة والسبعين والثامنة والسبعين والتاسعة والسبعين

١٧ — أخذت الجمعية العمومية بتواصى اللجنة الاولى بتصويت نهائى (على الاقتراح بكامله بعد أن طرحت كل فقرة منه للتصويت على حدة) وقد حازت التواصى ٤٥ صوتا مقابل ٧ أصوات(٥) ، مع امتناع عضو واحد عن التصويت(٦)

١٨ — وفيما يلى النص النهائى للقرار الذى تم بموجبه تأليف اللجنة الخاصة للامم المتحدة بشأن فلسطين :

«بما أن الجمعية العمومية للامم المتحدة قد دعيت الى عقد دورة خاصة لتأليف لجنة خاصة يعهد اليها وضع تقرير عن مشكلة فلسطين لبحثه فى الدورة التالية للهيئة العادية ،

«فان الجمعية العمومية تقرر :

«أولا : تأليف لجنة خاصة تحقيقا للغاية المشار اليها أعلاه يكون قوامها ممثلو أستراليا ، وكندا ، وتشيكوسلوفاكيا ، وغواتيمالا ، والهند ، وايران ، وهولندا ، والبيرو ، والسويد ، وأورغواى ، ويوغوسلافيا

---

(٥) أفغانستان ، مصر ، العراق ، لبنان ، المملكة العربية السعودية ، سوريا ، تركيا

(٦) سيام

Digitized by Birzeit University Library

«ثانيا : تخول اللجنة الخاصة أوسع الصلاحيات للتأكد من الحقائق الواقعية وتسجيلها والتحقيق فى جميع المسائل والشؤون المتعلقة بمشكلة فلسطين

«ثالثا : تقرر اللجنة الخاصة الاصول التى تتبعها فى اجراءاتها

«رابعا : تقوم اللجنة الخاصة بالتحقيقات فى فلسطين ، وحيثما تعتبر التحقيق مجديا ، وتفحص ما تراه ملائما ، فى كل حالة ، من الشهادات الشفوية والخطية ، من السلطة المنتدبة ومن ممثلى سكان فلسطين ومن الحكومات والمنظمات والافراد الذين تعتبر شهاداتهم ضرورية

«خامسا : تعير اللجنة الخاصة بالغ الاهتمام للمصالح الدينية الاسلامية واليهودية والمسيحية فى فلسطين

«سادسا : تعد اللجنة الخاصة تقريرا للهيئة العمومية وتعرض ما تراه ملائما من المقترحات لحل مشكلة فلسطين

«سابعا : يبلّغ تقرير اللجنة الخاصة الى السكرتير العام غير متأخرة عن اليوم الاول من شهر أيلول سنة ١٩٤٧ ، كيما يتسنى توزيعه على أعضاء هيئة الامم المتحدة فى الوقت الملائم لبحثه فى الدورة العادية التالية للجمعية العمومية

«ثامنا : ترجو الجمعية العمومية السكرتير العام أن يتخذ الترتيبات اللازمة مع السلطات المختصة فى الدول التى ترغب اللجنة الخاصة فى أن تعقد جلساتها ببلادها أو السفر اليها ، وتقديم التسهيلات الضرورية للجنة ، وتخصيص الموظفين الاكفاء لها

«تاسعا : تفوض الهيئة العمومية السكرتير العام تأدية نفقات السفر والاقامة لممثل واحد وممثل بديل لكل من الدول الممثلة فى اللجنة الخاصة على الاساس وبالصورة التى يرى السكرتير العام أنها الانسب بالنظر لجميع الظروف»

١٩ ــ وقد أقرت الجمعية العمومية فى نفس الجلسة (الثامنة والسبعين) باجماع الآراء (مع امتناع عدد من الاعضاء عن التصويت) بالاقتراح التالى الذى قدمه ممثل النروج :ــ

«تدعو الجمعية العمومية جميع الحكومات والشعوب ، وعلى الاخص سكان فلسطين، الى الامتناع عن أى تهديد أو استعمال العنف أو أى عمل آخر قد يؤدى الى خلق جو يسيء الى وضع تسوية عاجلة لمشكلة فلسطين ريثما تتخذ الهيئة العمومية الاجراءات بشأن تقرير اللجنة الخاصة بفلسطين»

عضوية اللجنة وهيئة سكرتيريتها :

٢٠ ــ أبلغت حكومات الدول الاحدى عشرة التى تتألف منها اللجنة السكرتير العام ، ردا على برقية طلب فيها منها تعيين ممثليها فى اللجنة الخاصة بأسرع وقت ممكن ، تعيين الممثلين والممثلين البديلين التالين :

استراليا	:	مستر ج٠د٠ل٠ هود ، ممثل
		مستر س٠ل٠ أتبو ، ممثل بديل
كندا	:	القاضى أ٠س٠ راند ، ممثل
		مستر ليون مايراند ، ممثل بديل
تشيكوسلوفاكيا	:	مستر كاريل ليزيكى ، ممثل
		الدكتور ريتشارد بيش ، ممثل بديل
غواتيمالا	:	سعادة الدكتور جورج غراسيا غرانادوز ، ممثل
		مستر ى٠ز٠ غونزاليس ، ممثل بديل
الهند	:	السير عبد الرحمن ، ممثل
		السيد فنكاتا فزواناثان ، ممثل بديل
		السيد هـ٠ دايال ، ممثل بديل ثان
ايران	:	سعادة السيد نصر الله انتظام ، ممثل
		الدكتور على اردلان ، ممثل بديل
هولندا	:	الدكتور هـ٠س٠ بلوم ، ممثل
		مستر أ٠أ٠ سبنس ، ممثل بديل
البيرو	:	سعادة الدكتور ألبيرتو ألوا ، ممثل
		سعادة الدكتور أرتورو غراسيا سالازار ، ممثل بديل
أسوج	:	القاضى اميل ساند ستروم ، ممثل
		الدكتور بول موهن ، ممثل بديل
أورغواى	:	البروفسور ادريك رودرغو فابريكات ، ممثل
		مستر سيكو ايلاورى ، ممثل بديل
يوغوسلافيا	:	مستر فلاديمير سيميك ، ممثل
		الدكتور جوز بريليج ، ممثل بديل

٢١ ــ وعملا بالفقرة الثامنة من القرار الذى ألفت بموجبه اللجنة الخاصة عين السكرتير العام هيئة سكرتارية للجنة تتألف من ٥٧ عضوا برئاسة الدكتور فكتور هو (مساعد السكرتير العام المسؤول عن شؤون الوصاية والاستخبارات التى ترد من البلاد التى لا تتمتع بالحكم الذاتى) ممثلا شخصيا له فى اللجنة ، والدكتور الفونسو غارسيا روبلز (مدير الشعبة السياسية العام بدائرة شؤون مجلس الامن) سكرتيرا رئيسيا

(ب) خلاصة اعمال اللجنة الخاصة

٢٢ ــ عقدت اللجنة الخاصة بفلسطين جلستها الاولى فى المقر الموقت لهيئة الامم المتحدة فى ليك سكسس ، بنيويورك وذلك فى الساعة الثالثة من بعد ظهر يوم الاثنين الواقع فى السادس والعشرين من شهر أيار سنة ١٩٤٧

٢٣ ــ عقدت اللجنة منذ ذلك التاريخ حتى اليوم الحادى والثلاثين من شهر آب سنة ١٩٤٧ ، وهو تاريخ توقيع هذا التقرير ، ست عشرة جلسة عامة وستا وثلاثين جلسة سرية. وقد قسمت أعمال اللجنة ، من أجل هذه الخلاصة ، حسب الامكنة التى عقدت فيها جلساتها ، أى : ليك سكسس ، والقدس ، وبيروت ، وجنيف

عمل اللجنة في ليك سكسس :

٢٤ ــ دعا السكرتير العام للامم المتحدة اللجنة الى عقد الجلسة الاولى وترأسها. وقد رحب

Digitized by Birzeit University Library

باللجنة وتحدث عن مهمتها وتلقى الاعضاء المجلدات الثلاثة الاولى من الوثائق المتعلقة بفلسطين التى اعدتها السكرتارية (٧)

٢٥ ــ قررت اللجنة مواصلة عقد جلساتها بصورة سرية كيما يتسنى لها تبادل وجهات النظر بشأن عملها المقبل. وبعد بحث ايضاحى قر الرأى على تأليف هيئة تحضيرية تتقدم ببعض المقترحات بشأن سائر الشؤون المتعلقة بنظام العمل ، وتعرض تلك المقترحات على اللجنة لبحثها

٢٦ ــ وقد عقدت الهيئة التحضيرية ثلاث جلسات فى عمارة امباير ستايت وقدمت مقترحاتها الى اللجنة فى جلستها الثانية التى عقدت فى ليك سكسس يوم الاثنين الواقع فى الثانى من شهر حزيران سنة ١٩٤٧

٢٧ ــ وقد اتخذت اللجنة فى هذه الجلسة الثانية وفى الجلسة الثالثة المنعقدة فى الثالث من شهر حزيران والجلسة الرابعة المنعقدة فى السادس منه ، المقررات الرئيسية التالية :ــ

(أ) انتخب القاضى اميل ساندستروم (أسوج) رئيسا ، والدكتور ألبرت ألوا (بيرو) نائبا للرئيس

(ب) وضع نظام داخلى موقت لاجراءات اللجنة

(ج) تقرر طلب بيانات خطية من المنظمات التى طلبت الاستماع اليها فى نيويورك على أن لا يسمع احد قبل مبارحة اللجنة

(د) وتقرر ارجاء البحث فى أية مخابرات ترد من الاشخاص المشردين يطلبون فيها ان تقوم اللجنة بزيارة مراكز احتشادهم الى ما بعد وصول اللجنة الى فلسطين

(هـ) أبلغ نص المادة الحادية والثلاثين من النظام الداخلى بشأن انتداب موظفى ارتباط الى الدولة المنتدبة والوكالة اليهودية لفلسطين والهيئة العربية العليا

(و) أقرت اللجنة خطة مبدئية للعمل ، بمعنى أن اللجنة حالما تصل الى فلسطين عليها أولا أن تطلب من حكومة فلسطين تزويدها بالمعلومات المتعلقة بقوام الحكومة ووظائفها ، وغير ذلك من المعلومات الاخرى ذات الصلة بالموضوع، وثانيا أو تطلب من موظفى الارتباط العرب واليهود أن يقدموا ملاحظاتهم على هذا البيان ، وثالثا أن تقوم بجولة قصيرة فى البلاد ، ورابعا أن تعقد الجلسات

(٧) المجلد الاول ــ دليل الكتب المتعلقة بفلسطين (الوثيقة رقم ١/اس ١٣/١ ، ٨٢ صفحة)
المجلد الثانى ــ وثائق رئيسية قدمتها حكومات وهيئات معترف بها ، متضمنة اقتراحات لحل مشكلة فلسطين وما كان لها من رد فعل (الوثيقة رقم ١/اس ١٣/٢ ، ٣٥٦ صفحة)
المجلد الثالث ــ لمحة تمهيدية عامة (الوثيقة أ/اس ١٣/٣ ، ٢٩٤ صفحة) ، واضيف المجلدان التاليان فيما بعد الى هذه الوثائق ووزعا فى جنيف
المجلد الرابع ــ خلاصة جدولية للمواد التى تضمنتها البيانات الخطية والشفوية المقدمة للجنة الخاصة بفلسطين قبل مبارحتها القدس (الوثيقة أ/اس ١٣/٦٩ ، ٢٢١ صفحة)
المجلد الخامس ــ «فهرس لمحاضر الدورة الخاصة الاولى للهيئة العمومية» (الوثيقة أ/اس. ١٣/٧٤، ٦٠ صفحة

(٨) الملحق الثالث

جامعة بير زيت
مركز الابحاث

عمل اللجنة في فلسطين

٢٨ ــ وصلت اللجنة الخاصة فلسطين جماعات جماعات فى اليومين الرابع عشر والخامس عشر من شهر حزيران واجتمعت لاول مرة فى القدس (الجلسة الخامسة) يوم الاثنين الواقع فى السادس عشر من شهر حزيران فى جمعية الشبان المسيحية

(أ) مقررات بشأن برنامج العمل :

٢٩ ــ عملت اللجنة بموجب القرار الذى اتخذته فى الجلسة الاخيرة التى عقدتها بنيويورك بشأن زيارة مختلف أنحاء فلسطين المختلفة ــ وقد أخذت بعين الاعتبار ثلاث وثائق عند وضع برنامج الرحلة هى مشروع رحلة وضعته حكومة فلسطين ، وآخر وضعته الوكالة اليهودية لفلسطين ، وثالث أعده ممثل هولندا على أساس هاتين الوثيقتين وأحيلت الرحلات المقترحة الى لجنة فرعية (هى اللجنة الفرعية الاولى) لدراستها وقد تألفت هذه اللجنة الفرعية من الممثلين البديلين ، برئاسة الدكتور رالف بانش من هيئة السكرتارية وعلى أساس مقترحاتها وافقت اللجنة فى جلستها التالية على الرحلة التى قامت بها فيما بعد وامتدت من اليوم الثانى والعشرين من شهر حزيران حتى اليوم الثالث من شهر تموز سنة ١٩٤٧ ، وقد أدرج وصف شامل لهذه الرحلة فى الملحق الرابع

(ب) تعيين ضابط الارتباط :

٣٠ ــ أبلغت حكومة فلسطين اللجنة أنهـا قد عينت مستر د. س. ماكلفرى ليضطلع بشؤون الارتباط مع اللجنة ومستر هـ. س. دوبز ليساعد اللجنة فى المسائل الادارية. وعينت الوكالة اليهودية الميجور أوبرى س. ايبان ومستر دافيد هوروفيتز ضابطى ارتباط لها

٣١ ــ وقد أبلغت اللجنة أيضا فى جلستها السابعة والثلاثين أن السلطة المنتدبة قد انتدبت مستر د. س. ماكلفرى ليعمل كضابط ارتباط للجنة فى جنيف حسب المعنى المقصود فى المادة الحادية والثلاثين من النظام الداخلى الموقت

(ج) عدم تعاون الهيئة العربية العليا :

٣٢ ــ أبلغ السكرتير العام للامم المتحدة اللجنة برقيا ، فى جلستها الخامسة (وهى الجلسة الاولى التى عقدتها فى القدس) ، القرار الذى اتخذته الهيئة العربية العليا بعدم التعاون مع اللجنة الخاصة(٩) وتليت البرقية فى الجلسة السابعة فكان من نتيجة ذلك أن أعربت اللجنة بالاجماع عن أملها فى تأمين تعاون جميع الفرقاء ، وقررت فى الوقت ذاته ، عدم اتخاذ أى اجراء رسمى ، ناظرة بعين الاعتبار الى أن الرئيس قد وجه نداء فى اليوم السابق عن طريق الاذاعة يدعو فيه جميع الفرقاء الى التعاون التام(١٠)

٣٣ ــ بحثت اللجنة مسألة توجيه طلب للتعاون الى الهيئة العربية العليا للمرة الثانية فى جلستيها الثانية والعشرين والثالثة والعشرين المنعقدتين فى اليوم الثامن من شهر تموز. وأكدت ، مرة أخرى ، يقينها بالفائدة التى تنجم عن تأمين تعاون العرب. وقد قررت اللجنة ، بعد أن بحثت فى أجدى الوسائل

(٩) الملحق الخامس ، (١٠) الملحق السادس

Digitized by Birzeit University Library

التى يمكن اتباعها لتحقيق هذه الغاية ، توجيه رسالة(١١) الى الهيئة العربية العليا مباشرة أبدت فيها اللجنة الخاصة أنها قابلت بالاسف القرار السابق الذى اتخذته الهيئة بعدم التعاون وكررت الدعوة التى وجهتها للتعاون معها بصورة تامة على حد ما ورد فى الكلمة التى أذاعها الرئيس فى اليوم السادس عشر من شهر حزيران

٣٤ — تلقت اللجنة فى اليوم العاشر من شهر تموز رسالة من السيد جمال الحسينى نائب رئيس الهيئة العربية العليا يذكر فيه أن الهيئة لم تجد سببا يبرر تغيير قرارها السابق بالامتناع عن التعاون الذى قدمته الى السكرتير العام للامم المتحدة فى اليوم الثالث عشر من شهر حزيران سنة ١٩٤٧(١٢)

(د) الشهادات الشفوية والخطية التى ادلت بها الحكومات والمنظمات والهيئات الدينية والافراد :

٣٥ — خصصت اللجنة بناء على القرار الذى اتخذته فى ليك سكسس ، جلستها السادسة لجمع المعلومات المتعلقة بالحقائق التى قدمها ممثلا حكومة فلسطين ، السكرتير العام ، السير هنرى كرنى ، ومستر د. س. ماكلفرى. وقد عقدت الجلسة بصورة سرية بناء على طلب الشاهدين ونظرا للحالة التى تسود فلسطين

٣٦ — وقد أعطى ممثلا الوكالة اليهودية لفلسطين ، مستر م. شرتوك ومستر د. هوروفيتز ، فرصة فى الجلسة الثامنة لابداء رأييهما بشأن التقرير الذى نشرته الحكومة بعنوان «لمحة عامة عن فلسطين» ، ولتقديم معلومات شبيهة بتلك المعلومات التى قدمها موظفو الحكومة فى الجلسة السادسة

٣٧ — رأت اللجنة فى جلستها العاشرة أنها قد تلقت عددا وافرا من الطلبات وان الادلاء بالشهادات يبرر تأليف لجنة فرعية لتتولى بحث هذه الطلبات. فشكلت ، بناء على ذلك ، اللجنة الفرعية الثانية من مندوبى أستراليا وهولندا وأورغواى ويوغوسلافيا بالاشتراك مع الممثل الشخصى للسكرتير العام. وانتخب الدكتور س. ه. بلوم رئيسا لها. وقد عقدت هذه اللجنة الفرعية جلستين فى اليومين الرابع والعشرين والخامس والعشرين من شهر حزيران وقدمت الى اللجنة فى جلستها الثالثة عشر توصيات بشأن (أ) الاصول التى يمنح بمقتضاها حق الاستماع و(ب) لائحة بأسماء المنظمات والافراد الذين يقتضى الاستماع اليهم بموجب هذه الاصول. وأقرت اللجنة هذه التواصى بعد تعديلات طفيفة(١٣)

٣٨ — قدمت اللجنة الفرعية ثلاثة تقارير أخرى(١٤) مع بعض التواصى. وقد قررت اللجنة ، استنادا الى هذه التقارير وبعد النظر فى مباشرة عدد من الطلبات التى قدمت اليها لاداء الشهادة ، الاستماع الى حكومة فلسطين والوكالة اليهودية لفلسطين ، والى عدد من المنظمات اليهودية الاخرى ، والهيئات الدينية ، والى الدكتور حاييم وايزمن بصفته الشخصية(١٥)

---

(١١) الملحق السابع : (١٢) الملحق الثامن : (١٣) ادرج نص تقرير اللجنة الفرعية فى الوثيقة رقم أ/أس/١٣/اس‌ى/٥ ، أما مقررات اللجنة بشأن الشهادات الشفوية فقد اوجزت فى الوثيقة رقم أ/أس/١٣/٢٧ : (١٤) التقرير الثانى والثالث والرابع للجنة الفرعية : (١٥) عقدت اللجنة فى القدس ١٦ جلسة منها ١٣ علنية و٣ سرية ، وقد ادرجت محاضر الجلسات العلنية فى مجلد خاص ، هو الذيل (أ) ، ويتضمن (أ) فهرس الجلسات (ب) قائمة بالحكومات والمنظمات والهيئات الدينية التى ادت شهادتها ، (ج) الشهود الذين ادوا شهاداتهم (د) فهرس المواضيع التى تناولتها الشهادات

٣٩ — وبناء على اقتراح قدمه بعض أعضاء اللجنة بشأن الاستماع لآراء الدول العربية ، قررت اللجنة ، دعوة الدول العربية الى ابداء آرائها حول مشكلة فلسطين

٤٠ — وقد تقرر توجيه رسالة بهذا الصدد من قبل الممثل الشخصى للسكرتير العام الى الممثلين القنصليين فى القدس لكل من مصر والعراق ولبنان والمملكة العربية السعودية وشرق الاردن والى حكومة اليمن بواسطة قنصل لبنان العام(١٦) ، وتركت اللجنة للدول العربية ، اختيار الزمان والمكان الملائمين لها وللجنة للتداول فيما بينها

٤١ — وقد تلقت اللجنة ردودا من مصر والعراق ولبنان وسوريا والمملكة العربية السعودية تشعر بقبول الدعوة وباختيار بيروت مكانا للاجتماع(١٧)

٤٢ — وأجاب قنصل شرق الاردن العام بالنيابة عن حكومته بأنه لما لم تكن شرق الاردن عضوا فى هيئة الامم المتحدة فهى ليست مستعدة لايفاد مندوب للادلاء بشهادة خارج بلادها ، ولكنها ترحب باللجنة، أو بأى عضو من أعضائها ، قد يرغب فى زيارة شرق الاردن لهذه الغاية(١٨)

٤٣ — وبعد أن أخذت اللجنة ، علما بوصول هذا الرد قررت فى جلستها الرابعة والثلاثين ابلاغ قنصل شرق الاردن العام أسفها للقرار الذى اتخذته حكومته بعدم ايفاد مندوب عنها الى بيروت وأعربت عن عدم تمكنها من الذهاب ، فى تلك اللحظة ، الى شرق الاردن نظرا لضيق الوقت ، وانها ستقوم بابلاغ ممثل شرق الاردن فى بيروت فيما اذا كانت ستتمكن من زيارة عمان بعد انجاز أعمالها هناك

٤٤ — وقد تلقت اللجنة ، بالاضافة الى الشهادات الشفوية ، عددا وافرا من البيانات الخطية(١٩) وتلبية للطلب الذى وجهته الى المنظمات التى كانت قد طلبت الاستماع الى شهاداتها فى نيويورك ، ونتيجة للدعوة التى أذيعت فى فلسطين ، لتقديم بيانات خطية ، قبل وصول اللجنة اليها

(ه) المكاتبات والعرائض :

٤٥ — تلقت اللجنة مجلدا ضخما من المكاتبات يرجو فيها مقدموها مساعدة اللجنة أو تدخلها. وقد عرض على اللجنة ، فى جلستها العشرين ، عدد من العرائض التى يلتمس فيها مقدموها مساعدتها للحصول على شهادات هجرة ، وتدخلها لتأمين اطلاق سراح بعض السجناء أو المعتقلين. وقد قر رأى اللجنة ، بصورة عامة ، على الرد على هذه الطلبات بالنفى ، اذ ليس من اختصاصها التدخل فى مثل هذه القضايا

٤٦ — ثم جوبهت اللجنة ، فى جلستيها الثالثة والعشرين والخامسة والعشرين ، بطلبات أخرى من هذا القبيل للحصول على مساعدتها ، وباسترحامات للتحقيق فى أحوال السجون والبحث فى الاساليب التى يتبعها البوليس البريطانى ، والوقوف على حالة اليهود فى بلاد اليمن وأحوال اللاجئين فى عدن ، ولكنها قررت ، مرة أخرى ، أن هذه العرائض لا تدخل فى دائرة اختصاصها

٤٧ — وكان من بين المكاتبات التى بحثت فى الجلسة الثالثة والعشرين ثلاثة استرحامات قدمتها منظمات مؤلفة من مهاجرين غير شرعيين قبض عليهم ونقلوا الى قبرص ، وهم ينتظرون الآن دورهم

---

(١٦) ادرج نص الرسائل فى الوثيقتين أ/أس/١٣/٤٨ وأ/أس/١٣/٥٥

(١٧) ادرج نص الرسائل فى وثائق على حدة : (١٨) ادرج نص هذه الرسائل فى الوثيقة أ/أس/١٣/٥٢

(١٩) أدرجت فى الملحق التاسع قائمة بهذه البيانات ، مرتبة حسب الحروف الابجدية لاسماء مقدميها مع خلاصة لمضمون كل منها

Digitized by Birzeit University Library

للدخول الى فلسطين بموجب شهادات هجرة(٢٠). وكانت حجة أعضاء اللجنة الذين حبذوا زيارة قبرص انه وان لم يكن فى استطاعة اللجنة اتخاذ اجراء لتحرير المعتقلين ، فان فى وسعها التحقيق فى الاحوال التى يعيشون فيها. وكان من رأى اعضاء آخرين أن هذه الاحوال معروفة حق المعرفة ، وان احتمال زيارة اللجنة لمعسكرات الاشخاص المشردين فى اوروبا قد يكفى ، على كل حال ، لالمامها الماما مباشرا بأحوال المعسكرات ، وأشار هؤلاء الاعضاء الى قصر المدة المتبقاة لتنجز اللجنة أعمالها خلالها

٤٨ ــ وقد قررت اللجنة ، بعد أن بحثت فى الموضوع عدم زيارة قبرص ، بأغلبية ستة اصوات مقابل ثلاثة ، مع امتناع عضوين عن التصويت ، ورفض أيضا الطلب الذى تقدم به المعتقلون فى قبرص بالسماح لهم بارسال ممثلين عنهم الى القدس ، للادلاء بشهاداتهم ، باغلبية خمسة اصوات مقابل اربعة ، مع امتناع عضوين عن التصويت

(و) الاجراء الذى اتخذته اللجنة بشأن ثلاثة أحكام اعدام :

٤٩ ــ وكان من بين العرائض التى تلقتها اللجنة عريضة وجّهها الى الرئيس اقارب ثلاثة شبان حكمت عليهم المحكمة العسكرية فى القدس بالاعدام فى اليوم السادس عشر من شهر حزيران ، يسترحمون من اللجنة أن تتوسط فى سبيل استبدال هذه الاحكام (٢١)

٥٠ ــ وقد دار بحث مستفيض حول هذه المسألة فى جلسات اللجنة التاسعة والعاشرة ، والحادية عشرة ، والثانية عشرة ، وتقدم بعض الاعضاء ، فى سياق هذا البحث ، بحجج تعبذ تلبية الطلب وتبدى خير الطرق الواجب اتخاذها فى كلتا الحالتين ، وتقدم البعض الآخر بحجج معارضة

٥١ ــ اما الحجج الرئيسية التى حبذت على غيرها من الحجج التى عرضت على اللجنة ، فيمكن تلخيصها على الوجه التالى :ــ

(أ) ان التدخل فى الادارة القضائية فى فلسطين خارج عن نطاق اختصاص اللجنة

(ب) تتخذ اللجنة ، على أية حالة ، خطوة لا تنطوى على مثل هذا التدخل ، فتشير الى أن تنفيذ أحكام الاعدام قد يكون له رد فعل يؤثر فى المهمة التى كلفت اللجنة بها ، على أن يتخذ هذا الاجراء بوجه السرعة الممكنة ، اذ من الممكن أن تنفذ الاحكام فى أية لحظة ، نظرا لوجود نظام الدفاع (الطوارئ) ، الذى صدر مؤخرا (٢٢)

(ج) ان القرار الذى اتخذته الجمعية العمومية ، تفاديا لزيادة التوتر فى فلسطين(٢٣) ، يبيح اتخاذ مثل هذا الاجراء

(د) أما من حيث الاصول فان خير ما يمكن عمله هو اتباع السابقة التى وضعتها الدولة المنتدبة حينما وجهت كتابا الى السكرتير العام للامم المتحدة(٢٤) لتبليغه الى الحكومات الاخرى تطلب فيه تعاون تلك الحكومات فى سبيل عدم تشجيع الهجرة غير الشرعية الى فلسطين ، بينما لا تزال المشكلة قيد البحث من قبل اللجنة الخاصة للامم المتحدة

٥٢ ــ وقد ادرجت الحجج التى احتجت بها اللجنة فى وثيقتين أقرتهما فى جلستها الثانية عشرة ، وقد تضمنت الوثيقة الاولى القرار الذى اتخذته بهذا الصدد (٢٥) وتضمنت الوثيقة الثانية الرد الذى ارسلته اللجنة (٢٦) الى المسترحمين

---

(٢٠) ادرج نص هذه المكاتبات فى الوثيقتين رقم أ/اس/١٣/نس/٢٥ ورقم ن/اس/١٣/نس/٤٣

(٢١) ادرج نص هذه الوثيقة فى الملحق العاشر : (٢٢) الملحق الحادى عشر : (٢٣) ورد النص فى القسم (أ) أعلاه ، فى الصفحتين ٣ و٤ : (٢٤) الملحق الثانى عشر : (٢٥) الملحق الثالث عشر : (٢٦) الملحق ١٤

٥٣ ــ وقد جاء فى القرار (الذى اتخذته اللجنة باغلبية تسعة اصوات مقابل صوت واحد ، مع امتناع عضو واحد عن التصويت) أن اكثرية أعضاء اللجنة قد ابدوا قلقهم لما يحتمل أن ينجم عن تنفيذ أحكام اعدام الثلاثة من «رد فعل سيىء» قد يؤثر فى انجاز المهمة التى تضطلع بها اللجنة. واستطرد القرار فاشار الى انه بالنظر لما يراه معظم الاعضاء بشأن مدى القرار الذى اتخذته الجمعية العمومية بالاجماع طالبة «من جميع الحكومات والشعوب» الامتناع عن «أى تهديد أو استعمال العنف أو القيام باى عمل آخر ، قد يؤدى الى خلق جو يسيىء الى وضع تسوية عاجلة لمشكلة فلسطين ، ريثما تتخذ الجمعية العمومية اجراءات تتعلق بتقرير اللجنة الخاصة بفلسطين» وجب ابلاغ هذا القلق الى السلطة المنتدبة بواسطة السكرتير العام للامم المتحدة مرفقا بنص الرسالة التى وردت من ذوى الاشخاص المحكومين. وقبل أخذ الاصوات على هذا القرار بكامله أبدى ثلاثة من الاعضاء بتصويت سلبى ، امتناعهم عن ابداء قلقهم

٥٤ ــ وجاء فى الرسالة التى وافقت اللجنة على ارسالها الى ذوى المحكومين (باغلبية ثمانية اصوات مقابل ثلاثة) ، أن اللجنة قررت ، بعد أن بحثت فى التماسهم ، وهى تقدر تمام التقدير ، ما يشعرون به من أسى ، أن التدخل فى الادارة القضائية فى فلسطين خارج عن نطاق التعليمات التى صدرت لها وعن وظيفتها بيد أن اللجنة مراعية المهمة الموكولة اليها ، على ضوء الظروف ، قد لفتت نظر السلطات المختصة الى هذه القضية

٥٥ ــ وقد اطلعت اللجنة فى جلستها التالية (وهى الجلسة الثالثة عشرة) على كتاب ورد من السكرتير العام لحكومة فلسطين يذكر فيه أن احكام الاعدام لم تصدق بعد ، وان المسألة لا تزال فى يد القضاء ولا يصح أن تكون موضوعا للتعليقات العلنية(٢٧)

٥٦ ــ أخذت اللجنة باقتراح تقدم به أحد اعضائها بانه وان لم يقبل الحجة القانونية الواردة فى كتاب السكرتير العام من أن المسألة لا تزال فى يد القضاء فانه يشعر بعدم وجود فائدة ترجى من الاستعاضة فى بحث المسألة ولذلك فهو يطلب قفل باب البحث فيها

٥٧ ــ وتلقت اللجنة أيضا ، فى جلستها الخامسة والعشرين ، برقية من السكرتير العام(٢٨) ضمنها نص الرد الذى تلقاه من حكومة المملكة المتحدة على قرار اللجنة المذكور اعلاه. وقد كرر الرد الحجة التى تقدمت بها السلطات الفلسطينية من أن الاحكام لا تزال فى يد القضاء ، وانه ، اذا أجاز القائد العام الاحكام ، فان فى وسع المندوب السامى ، مع ذلك ، أن يمارس صلاحية العفو المخولة من الملك وان حكومة جلالته تسير «على عادة لا محيد عنها» وهى عدم التدخل فى ممارسة المندوب السامى لهذه الصلاحية. ولا تستطيع حكومة المملكة المتحدة التسليم بأن لهذا الامر علاقة بقرار الهيئة العمومية ، اذ ترى أن ذلك القرار ينطبق على «الاعمال التى من شأنها تعكير صفو السلام فى فلسطين» ولا ينطبق على المجرى الطبيعى لسير العدالة فى فلسطين

٥٨ ــ وكان من رأى اللجنة أن لا حاجة لبحث المسألة ثانية

---

(٢٧) الملحق الخامس عشر

(٢٨) الملحق السادس عشر

Digitized by Birzeit University Library

(ز) ابداء القلق من أعمال العنف :

٥٩ ـ وقد بحث اعضاء اللجنة فى الجلستين الرابعة عشرة والخامسة عشرة فى القلق الذى يساورهم نتيجة لاعمال العنف التى ارتكبت منذ وصول اللجنة الى فلسطين وسجلوا(٢٩) شعورهم بأن مثل هذه الاعمال تعتبر انتهاكا جسيما للنداء الذى وجهته الهيئة العمومية فى قرارها المؤرخ فى اليوم الخامس عشر من شهر أيار سنة ١٩٤٧

عمل اللجنة في بيروت :

٦٠ ـ خصصت الجلستان الثامنة والثلاثون (العلنية)(٣٠) والتاسعة والثلاثون (الخصوصية) المنعقدتان فى بيروت لسماع الآراء التى تقدمت بها حكومات مصر والعراق ولبنان والمملكة العربية السعودية وسوريا واليمن حول مشكلة فلسطين

٦١ ـ وقد تقرر فى الجلسة الاربعين رفض طلب تقدم به شخص عادى لسماع آرائه اذ ان اللجنة انما حضرت الى بيروت لسماع آراء الدول العربية لا افراد من الناس

٦٢ ـ وقد توجه رئيس اللجنة وسبعة من اعضائها فى زيارة قصيرة الى عمان ، بصفتهم الشخصية، فى اليوم الخامس والعشرين من شهر تموز ، بعد أن فرغت اللجنة من مهمتها فى بيروت

عمل اللجنة في جنيف :

(أ) الجلسات والعرائض :

٦٣ ـ قررت اللجنة فى الجلسة الاولى التى عقدتها فى جنيف (وهى الجلسة الحادية والاربعون) رفض طلب لاداء الشهادة وأجلت مسألة ما اذا كانت ستطلب من السلطة المنتدبة الادلاء بمعلومات شفوية اضافية الى موعد آخر وعادت اللجنة فأكدت فى جلستها الرابعة والاربعين ، على أثر تسلمها رسالة من الدولة المنتدبة لتقديم بينات أخرى لها ، عدم اتخاذ أى اجراء فى ذلك الحين. وقررت فى الجلسة الخامسة والاربعين وجوب رفض ما يقدم اليها من طلبات اخرى لاداء الشهادة

٦٤ ـ تلقت اللجنة عددا من العرائض يطلب فيها مقدموها أن تتدخل بالنيابة عن فريق من المهاجرين غير الشرعيين قبض عليهم ونقلوا فى سفن بريطانية من فلسطين الى بورت دى بو بفرنسا ، حيث رفضوا النزول الى البر. وقد قررت اللجنة أن لا صلاحية لها فى هذا التدخل

(ب) زيارة معسكرات المشردين :

٦٥ ـ وقد بحثت اللجنة أيضا ، فى الجلسة الاولى التى عقدتها فى جنيف ، مسألة زيارة معسكرات المشردين وهى مسألة كانت قد نظرت فيها من قبل ، فى ليك سكسس ، والقدس ، ولكنها أرجأت اتخاذ قرار بشأنها ، وقد واصلت بحث هذه المسألة فى الجلسة التالية حين مثل أمام اللجنة مندوب عن اللجنة

(٢٩) الملحق السابع عشر

(٣٠) نشر محضر هذه الجلسة على حدة فى الملحق (أ) لهذا التقرير

التحضيرية لمنظمة اللاجئين الدولية كيما يصف أعمال اسكان الاشخاص المشردين وبخاصة ، كى يجيب عن أية أسئلة قد تطرح عليه فيما يتعلق بالاشخاص اليهود المشردين

٦٦ ـ وقد انقسمت اللجنة حول المبدأ الذى تنطوى عليه هذه الزيارة فأعرب بعض الاعضاء عن رأيهم بعدم ضرورة القيام بهذه الزيارة اذ أن رغبة المقيمين بالمعسكرات فى الذهاب الى فلسطين معروفة لدى العموم ، وليس فى استطاعة اللجنة اضافة حقائق جديدة. وقد شعر آخرون بأنه يقتضى على اللجنة أن تقوم بتفقد المعسكرات لانها ملزمة بذلك بمقتضى شروط اختصاصها. وقد أعرب عضوان عن رأيهما بأنه لا يصح ربط مشكلة الاشخاص المشردين ، والمشكلة اليهودية بكاملها ، بمشكلة فلسطين ، بينما شعر عضو ثالث بأن اللجنة لم تصل بعد فى عملها الى مرحلة تتضح عندها هذه الصلة. وأشار عدد من الاعضاء الى أنهم لن يعارضوا القيام بهذه الزيارة

٦٧ ـ وبعد هذا البحث قررت اللجنة بأغلبية ستة أصوات مقابل أربعة ، وامتناع عضو واحد عن التصويت ، زيارة معسكرات الاشخاص المشردين، وتقرر تأليف اللجنة الفرعية (وهى اللجنة الفرعية الثالثة) من الممثلين الرئيسيين ، أو الممثلين البديلين ، لعشرة من الاعضاء الاحد عشر ، كى يتسنى للجنة مواصلة أعمالها فى جنيف فى أثناء تغيب اللجنة الفرعية

٦٨ ـ وقد عقدت اللجنة الفرعية هذه ، جلستين ، فى اليوم الحادى والثلاثين من شهر تموز ، واليوم الاول من شهر آب ، وانتخب فى الجلسة الاولى المستر ج. د. ل. هود ، ممثل أستراليا ، رئيسا لها. وقد اقترحت اللجنة الفرعية مشروعا لمنهاج الرحلة ، ومشروعا لشروط اختصاصها عرضتهما على اللجنة للنظر فيهما. وأقرت اللجنة معدين المشروعين فى جلستها الرابعة والاربعين. وفيما يلى نص شروط اختصاصها :ـ

«تزور اللجنة الفرعية مراكز تختارها بحيث تمثل مراكز احتشاد اللاجئين اليهود والاشخاص المشردين فى ألمانيا والنمسا بغية التأكد من وجهة نظر المقيمين فى مراكز الاحتشاد فيما يتعلق باعادة استقرارهم أو اعادتهم الى بلادهم الاصلية أو هجرتهم الى فلسطين ، وتقديم تقرير بذلك الى اللجنة»

٦٩ ـ وقد قامت اللجنة الفرعية بزيارة عدد من مراكز الاحتشاد فى ألمانيا والنمسا ، فى اليومين الثامن والرابع عشر من شهر آب. وأقرت اللجنة التقرير الذى وضعته(٣١) فى الجلسة الخامسة والاربعين حيث تقرر أيضا ضم ذلك التقرير الى تقرير اللجنة كملحق له

(ج) المصالح الدينية في الاماكن المقدسة ، وضع مدينة القدس :

٧٠ ـ ألفت لجنة فرعية خاصة (هى اللجنة الفرعية الرابعة) من المندوبين البديلين الاحد عشر لدراسة مسألة المصالح الدينية والاماكن المقدسة. وقد أحيل الى اللجنة الفرعية أيضا البحث فى وضع مدينة القدس

٧١ ـ اجتمعت اللجنة الفرعية برئاسة المستر ا. ا. سبيتس (هولندا). وقد اقترحت ادراج بعض شروط تتعلق بالاماكن المقدسة ، والحقوق الدينية ، وحقوق الاقليات ، فى دستور الدولة (أو دساتير

(٣١) الملحق الثامن عشر

Digitized by Birzeit University Library

الدول) التى ستنشأ فى فلسطين. وأدرجت هذه الشروط ، بعد ادخال تعديلات مختلفة عليها ، فى المشروعين المعروضين على الهيئة العمومية

٧٢ ـ أما التواصى المتعلقة بانشاء «مدينة القدس» التى تضمنها مشروع الاكثرية فهى مستوحاة من المقترحات التى تقدم بها مندوبو كندا ، وهولندا ، والبيرو ، وأسوج ، فى اللجنة الفرعية نفسها. وقد عارض مندوبو الهند ، وايران ، ويوغوسلافيا هذه التوصيات. وسحبت فيما بعد التحفظات التى أبداها ممثلو تشيكوسلوفاكيا وغواتيمالا وأورغواى فى اللجنة الفرعية وأدرج النص المعدل للتواصى المتعلق بمدينة القدس فى المشروع الذى تقدمت به أكثرية اللجنة

(د) اعداد التقرير

٧٣ ـ تقدم الرئيس واثنان من أعضاء اللجنة فى الجلسة الثانية والاربعين بمقترحات تتعلق بمنهاج أعمال اللجنة فيما يتعلق باعداد التقرير. وقد تقدم هؤلاء ، فى جلسة اللجنة التالية ، بعد قيامهم باستشارات غير رسمية ، بمذكرة تتعلق بمنهاج اللجنة فى المستقبل ، فأقرت اللجنة هذا المنهاج ، بعد تعديله من بعض النواحى. وقر الرأى أيضا على أن يتقدم الممثلون ، أو أعضاء هيئة السكرتارية ، بمذكرات غير رسمية لاتخاذها أساسا للبحث فى كل مسألة من المسائل التى يتضمنها منهاج العمل

٧٤ ـ وعلى أثر اقتراح تقدم به أحد الاعضاء وافقت اللجنة على تبادل الآراء بصورة غير رسمية عوضا عن عقد جلسات رسمية تسهيلا للعمل التمهيدى. وقد تلا ذلك عدد من المحادثات غير الرسمية حاول فيها أعضاء اللجنة التثبت من مدى اتفاقهم على النواحى الهامة لمشكلة فلسطين

٧٥ ـ وفى الجلسة السابعة والاربعين طرح للتصويت الاقتراحان اللذان انبثقا عن المباحثات غير الرسمية ومن ثلاث جماعات عاملة ألفت عند وصول البحث فى مشروعين للدستور. فسجل ثلاثة من الاعضاء (هم ممثلو الهند وايران ويوغوسلافيا) رأيهم بأنهم يحبذون مشروع الدولة الاتحادية. وصوت ضد هذا المشروع سبعة أعضاء ، وامتنع ممثل أستراليا عن التصويت. وصوت سبعة أعضاء (هم ممثلو كندا وتشيكوسلوفاكيا وغواتيمالا وهولندا والبيرو وأسوج وأورغواى) محبذين مبدأ التقسيم مع وحدة اقتصادية ، بينما احتفظوا بآرائهم فيما يختص بالحدود ووضع مدينة القدس. وصوت ثلاثة أعضاء ضد هذا المشروع ، وامتنع ممثل أستراليا عن التصويت. وبعد بحث الموضوع مرة أخرى توصل الاعضاء السبعة الذين يؤيدون مشروع التقسيم مع وحدة اقتصادية الى الاتفاق فيما بينهم ، بعدئذ ، على هاتين المسألتين

٧٦ ـ وأمكن التوصل الى درجة كبيرة من الاجماع حول عدد من المسائل الهامة نتيجة للمباحثات التى قامت بها الجماعات العاملة ، كما اتضح ذلك من الجلسة السابعة والاربعين للجنة. وقد ألفت لجنة تدوين فرعية لوضع النصوص لكلا المشروعين على أساس هذه الدرجة من الاتفاق

٧٧ ـ وقد بحثت اللجنة الفرعية فى جلستها التاسعة والاربعين المنعقدة فى اليوم التاسع والعشرين من شهر آب سنة ١٩٤٧ ، فى تقرير لجنة التدوين الفرعية ووافقت بالاجماع على احدى عشرة توصية لتقديمها الى الهيئة العمومية ، وقد ادرجت هذه التواصى فى الفصل الخامس من هذا التقرير. ووضعت اللجنة توصية أخرى ، هى التوصية الثانية عشرة ، مع امتناع عضوين عن التصويت

٧٨ ـ وقد وافقت اللجنة فى الجلستين الخمسين والحادية والخمسين على صيغة مقدمة التقرير وصيغة فصلين من الفصول الاربعة المتضمنة الحقائق التى استنتجتها اللجنة (وقد ووفق على الفصول الاخرى فى جلسات سابقة ، ما عدا القسم الاخير من الفصل الاول)

٧٩ ـ واخيرا وقع اعضاء اللجنة ، فى الجلسة الثانية والخمسين ، امضاءاتهم على صيغة التقرير التى تمت الموافقة عليها وعلى صيغة الكتاب الذى ارفق بالتقرير الموافق عليه الى السكرتير العام

٨٠ ـ وسجل الممثلون أيضا تقديرهم للمساعدة السخية التى قدمها لهم فخامة السير الان كانتغهام المندوب السامى لفلسطين ، وموظفو الادارة فى فلسطين فى أثناء وجود اللجنة فيها ، عن طريق تزويدهم بالمعلومات الضرورية لتمكينهم من فهم الحالة فى فلسطين فهما تاما واهتمامهم بتأمين راحتهم الشخصية اثناء قيامهم بالتحقيق ، وسجلوا تقديرهم للحفاوة وحسن الوفادة التى قوبلوا بها فى لبنان حين وجودهم فى تلك البلاد

٨١ ـ وقد سجلت اللجنة ايضا فى هذه الجلسة الختامية ايضا تقديرها لما نالته ، فى العمل الذى اضطلعت به ، من مساعدة هيئة السكرتارية القديرة المجدة باشراف الدكتور فكتور هو ، السكرتير الشخصى للسكرتير العام ، والدكتور ألفونسو غراسيا روبلز ، السكرتير الرئيسى. واعربت عن تقديرها العميق للجهود الشاقة القيمة التى تكبدتها تلك الهيئة فى تنظيم اعمال اللجنة وتنسيقها وفى تزويدها بالابحاث والمعلومات الفنية ، ومساعدتها فى جلساتها وتعاونها فى وضع هذا التقرير

الفصل الثاني

عناصر النزاع

(أ) العوامل الجغرافية والديموغرافية

الخصائص الطبيعية :

١ ـ تقدر مساحة أراضى فلسطين ، فى مجموعها ، بحوالى ٢٦٠٠٠ كيلومتر مربع ، أو ما يزيد قليلا على ١٠٠٠٠ ميل مربع(٣٢) ، لكن ما يقرب من نصف هذه المساحة صحراء غير مأهولة

٢ ـ بيد ان هذا القطر الصغير ، القائم على مفترق الطرق بين أوربا وآسيا ، وشمال أفريقيا ، يتمتع بمركز جغرافى ، أكسبه خلال فترة طويلة من تاريخه المضطرب ، هبتين متغايرتين هما الصراع السياسى والمزية الاقتصادية

٣ ـ ان أحوال فلسطين الجغرافية والطوبوغرافية تؤلف عنصرا هاما فى مشكلتها ، ولذا فان من الاهمية بمكان الالمام بخصائصهما الرئيسية. ففى الغرب ، يمتد السهل الساحلى من البحر الابيض المتوسط ، ويضيق كثيرا فى الشمال ، لكنه يزداد اتساعا كلما امتد جنوبا ، رغم ان هذا الاتساع لا يتجاوز العشرين ميلا فى حده الاقصى. ويقسم هذا السهل الى قسمين ، مهماز ضيق من التلال ، كأنه أصبع تشير الى مدينة حيفا ، من جنوبها الشرقى

(٣٢) راجع المجلد الاول من كتاب «لمحة عامة عن فلسطين» الذى أعدته حكومة فلسطين للجنة الانكليزية ـ الاميركية ، صفحة ١٠٣ "Survey of Palestine"

Digitized by Birzeit University Library

الدول) التى ستنشأ فى فلسطين. وأدرجت هذه الشروط ، بعد ادخال تعديلات مختلفة عليها ، فى المشروعين المعروضين على الهيئة العمومية

٧٢ ـ أما التواصى المتعلقة بانشاء «مدينة القدس» التى تضمنها مشروع الاكثرية فهى مستوحاة من المقترحات التى تقدم بها مندوبو كندا ، وهولندا ، والبيرو ، وأسوج ، فى اللجنة الفرعية نفسها. وقد عارض مندوبو الهند ، وايران ، ويوغوسلافيا هذه التوصيات. وسحبت فيما بعد التحفظات التى أبداها ممثلو تشيكوسلوفاكيا وغواتيمالا وأورغواى فى اللجنة الفرعية وأدرج النص المعدل للتواصى المتعلق بمدينة القدس فى المشروع الذى تقدمت به أكثرية اللجنة

(د) اعداد التقرير

٧٣ ـ تقدم الرئيس واثنان من أعضاء اللجنة فى الجلسة الثانية والاربعين بمقترحات تتعلق بمنهاج أعمال اللجنة فيما يتعلق باعداد التقرير. وقد تقدم هؤلاء ، فى جلسة اللجنة التالية ، بعد قيامهم باستشارات غير رسمية ، بمذكرة تتعلق بمنهاج اللجنة فى المستقبل ، فأقرت اللجنة هذا المنهاج ، بعد تعديله من بعض النواحى. وقر الرأى أيضا على أن يتقدم الممثلون ، أو أعضاء هيئة السكرتارية ، بمذكرات غير رسمية لاتخاذها أساسا للبحث فى كل مسألة من المسائل التى يتضمنها منهاج العمل

٧٤ ـ وعلى أثر اقتراح تقدم به أحد الاعضاء وافقت اللجنة على تبادل الآراء بصورة غير رسمية عوضا عن عقد جلسات رسمية تسهيلا للعمل التمهيدى. وقد تلا ذلك عدد من المحادثات غير الرسمية حاول فيها أعضاء اللجنة التثبت من مدى اتفاقهم على النواحى الهامة لمشكلة فلسطين

٧٥ ـ وفى الجلسة السابعة والاربعين طرح للتصويت الاقتراحان اللذان انبثقا عن المباحثات غير الرسمية ومن ثلاث جماعات عاملة ألفت عند وصول البحث فى مشروعين للدستور. فسجل ثلاثة من الاعضاء (هم ممثلو الهند وايران ويوغوسلافيا) رأيهم بأنهم يحبذون مشروع الدولة الاتحادية. وصوت ضد هذا المشروع سبعة أعضاء ، وامتنع ممثل أستراليا عن التصويت. وصوت سبعة أعضاء (هم ممثلو كندا وتشيكوسلوفاكيا وغواتيمالا وهولندا والبيرو وأسوج وأورغواى) محبذين مبدأ التقسيم مع وحدة اقتصادية ، بينما احتفظوا بآرائهم فيما يختص بالحدود ووضع مدينة القدس. وصوت ثلاثة أعضاء ضد هذا المشروع ، وامتنع ممثل أستراليا عن التصويت. وبعد بحث الموضوع مرة أخرى توصل الاعضاء السبعة الذين يؤيدون مشروع التقسيم مع وحدة اقتصادية الى الاتفاق فيما بينهم ، بعدئذ ، على هاتين المسألتين

٧٦ ـ وأمكن التوصل الى درجة كبيرة من الاجماع حول عدد من المسائل الهامة نتيجة للمباحثات التى قامت بها الجماعات العاملة ، كما اتضح ذلك من الجلسة السابعة والاربعين للجنة. وقد ألفت لجنة تدوين فرعية لوضع النصوص لكلا المشروعين على أساس هذه الدرجة من الاتفاق

٧٧ ـ وقد بحثت اللجنة الفرعية فى جلستها التاسعة والاربعين المنعقدة فى اليوم التاسع والعشرين من شهر آب سنة ١١٩٤٧ ، فى تقرير لجنة التدوين الفرعية ووافقت بالاجماع على احدى عشرة توصية لتقديمها الى الهيئة العمومية ، وقد ادرجت هذه التواصى فى الفصل الخامس من هذا التقرير. ووضعت اللجنة توصية أخرى ، هى التوصية الثانية عشرة ، مع امتناع عضوين عن التصويت

٧٨ ـ وقد وافقت اللجنة فى الجلستين الخمسين والحادية والخمسين على صيغة مقدمة التقرير وصيغة فصلين من الفصول الاربعة المتضمنة الحقائق التى استنتجتها اللجنة (وقد ووفق على الفصول الاخرى فى جلسات سابقة ، ما عدا القسم الاخير من الفصل الاول)

٧٩ ـ واخيرا وقع اعضاء اللجنة ، فى الجلسة الثانية والخمسين ، امضاءاتهم على صيغة التقرير التى تمت الموافقة عليها وعلى صبغة الكتاب الذى ارفق بالتقرير الموافق عليه الى السكرتير العام

٨٠ ـ وسجل الممثلون أيضا تقديرهم للمساعدة السخية التى قدمها لهم فخامة السير الان كانتفهام المندوب السامى لفلسطين ، وموظفو الادارة فى فلسطين فى أثناء وجود اللجنة فيها ، عن طريق تزويدهم بالمعلومات الضرورية لتمكينهم من فهم الحالة فى فلسطين فهما تاما واهتمامهم بتأمين راحتهم الشخصية اثناء قيامهم بالتحقيق ، وسجلوا تقديرهم للحفاوة وحسن الوفادة التى قوبلوا بها فى لبنان حين وجودهم فى تلك البلاد

٨١ ـ وقد سجلت اللجنة ايضا فى هذه الجلسة الختامية ايضا تقديرها لما نالته ، فى العمل الذى اضطلعت به ، من مساعدة هيئة السكرتارية القديرة المجدة باشراف الدكتور فكتور هو ، السكرتير الشخصى للسكرتير العام ، والدكتور ألفونسو غراسيا روبلز ، السكرتير الرئيسى. واعربت عن تقديرها العميق للجهود الشاقة القيمة التى تكبدتها تلك الهيئة فى تنظيم اعمال اللجنة وتنسيقها وفى تزويدها بالابحاث والمعلومات الفنية ، ومساعدتها فى جلساتها وتعاونها فى وضع هذا التقرير

الفصل الثاني

عناصر النزاع

(أ) العوامل الجغرافية والديموغرافية

الخصائص الطبيعية :

١ ـ تقدر مساحة أراضى فلسطين ، فى مجموعها ، بحوالى ٢٦٠٠٠ كيلومتر مربع ، أو ما يزيد قليلا على ١٠٠٠٠ ميل مربع(٣٢) ، لكن ما يقرب من نصف هذه المساحة صحراء غير مأهولة

٢ ـ بيد ان هذا القطر الصغير ، القائم على مفترق الطرق بين أوربا وآسيا ، وشمال أفريقيا ، يتمتع بمركز جغرافى ، أكسبه خلال فترة طويلة من تاريخه المضطرب ، هبتين متغايرتين هما الصراع السياسى والمزية الاقتصادية

٣ ـ ان أحوال فلسطين الجغرافية والطوبوغرافية تؤلف عنصرا هاما فى مشكلتها ، ولذا فان من الاهمية بمكان الالمام بخصائصهما الرئيسية. ففى الغرب ، يمتد السهل الساحلى من البحر الابيض المتوسط ، ويضيق كثيرا فى الشمال ، لكنه يزداد اتساعا كلما امتد جنوبا ، رغم ان هذا الاتساع لا يتجاوز العشرين ميلا فى حده الاقصى. ويقسم هذا السهل الى قسمين ، مهماز ضيق من التلال ، كأنه أصبع تشير الى مدينة حيفا ، من جنوبها الشرقى

---

(٣٢) راجع المجلد الاول من كتاب «لمحة عامة عن فلسطين» الذى أعدته حكومة فلسطين للجنة الانكليزية ـ الاميركية ، صفحة ١٠٣ "Survey of Palestine"

Digitized by Birzeit University Library

ويقع فى شمالى حيفا سهل عكا الساحلى الصغير، وجنوبها السهل الساحلى الاكثر امتدادا. وهناك سهلان داخليان واسعان ، هما مرج ابن عامر وسهل يزرعئيل ، اللذان يتوغلان فى الداخل الى شمالى جبل الكرمل بالقرب من حيفا ، ويصلان الى وادى (غور) الاردن الاعلى ، جنوبى بحر الجليل (بحيرة طبريا) ويقع فى وادى الحولة فى الجهة الشمالية من بحر الجليل ، مستنقع واسع غير مجفف

وداخل البلاد ، فيما عدا هذه السهول الداخلية شمالا ، وأجزاء من الارض الصحراوية جنوبا ، كثير الجبال : ففى وسطه تلال اليهودية والسامرة وفى شماله تلال الجليل. وتنحدر هذه التلال شرقا حتى شقّ وادى نهر الاردن ، الذى يشكل الحد الشرقى الفاصل بين فلسطين ودولة شرقى الاردن ، والذى يبتدىء مجراه من الحدود الفاصلة بين سورية ولبنان وفلسطين ، ويجرى عبر بحر الجليل ، الى أن يصبّ فى مياه البحر الميت ، المنخفض ألفا ومئتى قدم عن مستوى سطح البحر. وتقع فى الجنوب المنطقة الشاسعة من قضاء بئر السبع ، وهى بقعة مجدبة ، شبه صحراوية ، لا يعتاش منها ، فى الآونة الحاضرة ، سوى جماعة جد صغيرة من السكان الحضر ، وحوالى تسعين ألفا من البدو الرحّل. وبما ان مقدار هطول الامطار السنوى يتناقص كلما توغلنا جنوبا ، فاننا ننتقل الى منطقة النقب نفسها ، وهى مجموعة من الهضاب الكلسية المنتشرة هنا وهناك ، تكاد تكون خلوا من المطر ومن آثار الحياة

مصادر المياه :

٤ ــ يقع البحر الابيض المتوسط على طول الحدّ الغربى لفلسطين بكامله ، ومنه تحصل البلاد ، بواسطة التبخر والترسيب الطبيعى ، على الماء ، وهو أثمن حاجاتها. ويصل التبخر حده الاعلى فوق السهل الساحلى وعلى التلال الشمالية والوسطى ، حيث يكفى حاجات الزراعة الدائمة. ويقلّ فوق وادى الاردن ، وجنوبا ، فى منطقة بئر السبع فلا يفى بحاجات الزراعة الصيفية ، الا اذا لجىء الى الرىّ لسقى الاراضى. وكثيرا ما تتضرر الزراعة الشتوية فى هذه المناطق ، فى الاحوال الطبيعية. فليس غريبا ، والحالة هذه ، أن نجد توزيع السكان فى فلسطين متمشيا تمشيا وثيقا مع توزيع سقوط الامطار ، هذا اذا استثنينا السهول التى تزداد فيها كثافة السكان ، لاسباب أخرى ، على ما هى عليه فى الجهات الجبلية

٥ ــ ويصح القول ، اجمالا ، أن كل تطوّر آخر محسوس فى زراعة فلسطين لا بد وأن يتوقف على التوسع فى استغلال الاراضى بطريق الرى ، أكثر منه على التوسع فى مساحة الارض المزروعة. وأبرز ما فى فلسطين ، من حيث المناخ ، سقوط الامطار بانتظام فى الشتاء ، تتلوها فترة جفاف طويلة الامد أثناء الصيف. وحيثما يتيسر الرى يمكن ، فى الغالب ، جعل التربة تنتج غلاتها طيلة فصول السنة. والمناخ ، فضلا عن هذا ، ملائم لانتاج أنواع متعددة من الخضار والاثمار ، تختلف عن حاصلات المناطق شبه الحارة ، التى يمكن انتاجها فى وادى الاردن ، الى منتوجات المناطق المعتدلة ، وامكان انتاج أنواع شتى من الحاصلات الزراعية ينطوى على أهمية اقتصادية كبرى. على ان المحصول الصيفى يعتمد ، فى الاحوال الطبيعية ، على مقدار الرطوبة الذى يمكن ادخاره خلال فصل الشتاء عن طريق الحراثة والكراب.

٦ ــ وقد تطور الرى ، فى السنوات الاخيرة ، تطورا كبيرا ، ولكنه لم يبلغ ، على كل حال ، أقصى مداه ، ومع ذلك فان التوسع فى الرىّ على نطاق واسع ، ينطوى على مشاق فى النفقات وفى توريد المياه ، ذلك انه ليس فى فلسطين ، كما هى الحال فى مصر ، نهر كبير ينساب فى أراضيها ، حاملا معه

الماء من الاماكن التى تتجمّع فيها الامطار وراء حدودها. فهى تعتمد على التبخر السنوى ، داخل حدودها ، وفى مكان تجمع المياه عند الحدود السورية اللبنانية الذى يشكل أحد الروافد التى يتكون منها نهر الاردن عند منبعه

٧ ــ والمصادر الكبرى للمياه المستعملة فى الرىّ هى الينابيع والانهار ، والمياه التى تجرها الرعود الى الاودية ، والمياه الباطنية التى تسحب من الآبار . وقد قدرت حكومة فلسطين مؤخرا مجموع مقادير المياه التى يتيسر استثمارها في مشاريع جديدة ، كما يلى(٣٣) :ــ

	فى سنة الجفاف	فى السنة العادية	فى السنة الغزيرة الامطار
الينابيع والانهار	٨٠٠	١٠٠٠	١٥٠٠
المياه التى تجرها الرعود الى الاودية	١٠٠	٥٠٠	١٢٠٠
المياه الباطنية	٢٠٠	٢٠٠	٢٠٠
المجموع	١١٠٠	١٧٠٠	٢٩٠٠

٨ ــ لقد قدمت الوكالة اليهودية تقديرات عن مقادير المياه التى يتسنى استغلالها ، تزيد قليلا على تقديرات الحكومة ، وقد أخذ بهذه التقديرات فى مشروع هايس وسافيج للرى الشامل ، الذى يقول بنصه الكامل على تيسر كمية من المياه ، تقرب من ٢٠٠٠ مليون متر مكعب ، تصل فعلا الى الحقول. ولعل أكثر ما يمكن أن يقال فى هذا المقام ، أن تقدير الحكومة مبنى على أوفى المعلومات المتيسرة ، على انه قد يكون ، رغم هذا عرضة لبعض التحوير على ضوء ما يتيسر من المعلومات الاخرى ، وليس ثمة خلاف ، على كل حال ، فى أن فلسطين ليست مزودة بالمياه ، الى حدّ سخى ، وان تطورها وتقدمها المستمرين يتوقفان على استغلال ما فيها من المياه على خير وجه

المصادر الاخرى :

٩ ــ تعد فلسطين جد فقيرة فى مصادرها الطبيعية التى تؤلف ، من الوجهة المثالية ، أساس التقدم الصناعى الحديث ، فهى خالية من الفحم الحجرى ، والحديد ، والرواسب المعدنية الهامة الاخرى. والواقع ان ما فيها من مصادر غير زراعية هامة ينحصر فى البوتاس وأملاح الصودا التى تستخرج من البحر الميت

وهناك مصادر وافرة لبعض مواد البناء كالحجارة والكلس اللذين يصنع منهما الاسمنت. ولم يكتشف البترول ، الذى علق عليه بعض الناس الآمال ، بكميات تدر الارباح الطائلة ، مع ان المحاولات ما زالت قائمة للتنقيب عنه فى الجنوب. وتعتمد فلسطين اعتمادا كليا فى مواردها من الوقود ، فى الوقت الحاضر ، على الزيت الذى يتدفق الى المصافى الكائنة فى حيفا من آبار الزيت فى العراق ، بواسطة الانابيب

(٣٣) راجع صفحة ١٣ من «مذكرة بشأن مصادرة المياه في فلسطين» التى وضعتها حكومة فلسطين

Digitized by Birzeit University Library

السكان :

(أ) احصاءات السكان :

١٠ ــ لقد جرى تعداد سكان فلسطين مرتين ، الاولى فى سنة ١٩٢٢ ، والثانية فى سنة ١٩٣١. وقد قامت الحكومة بكافة الاستعدادات اللازمة لاجراء تعداد فى سنة ١٩٣٦ وفى سنة ١٩٤١ ثم فى سنة ١٩٤٦ ، بيد ان الاضطرابات السياسية قضت بتأجيله. ومع ذلك فان هنالك قيودا بمواليد ووفيات جميع السكان ، باستثناء طبقة البدو الضئيلة التى تعيش بشكل بدو رحّل فى المنطقة شبه الصحراوية فى الجنوب. ويقوم رئيس مصلحة الاحصاءات فى الحكومة ، فى فترات منتظمة ، باجراء تقديرات لمجموع عدد السكان ، وتوزيعهم العددى ، بالنسبة لتقسيمات شتى ، مبنية على أرقام تلك السجلات. وتعتبر احصاءات السكان فى فلسطين ، المجموعة بالطريقة المذكورة ، دقيقة الى حد كبير ، غير ان هناك احتمالا للخطأ ، وهو يأخذ فى الازدياد كلما ابتعدت سنة الاحصاء التى بنيت عليها الحسابات. ولا يمكن اختبار دقة هذه التقديرات الا بتعداد النفوس من جديد

١١ ــ ان أبرز الخصائص الديموغرافية فى فلسطين هى : أولا نسبة الزيادة فى مجموع عدد السكان فى الخمس والعشرين سنة الماضية ، وثانيا طريقة تغير النسبة بين الفئتين الوطنيتين الرئيسيتين : العرب واليهود ، وثالثا ، الاهمية النسبية للهجرة ونسبة الزيادة الطبيعية ، من حيث تأثيرهما فى مجموع عدد السكان ، وفى نسبة اليهود للعرب. هذه هى العناصر الاساسية والفعالة لنقطة شديدة التعقيد فى تفاصيلها ، ومن المهم ، بالاضافة الى ما تقدم بيانه ، البحث بايجاز فى كيفية توزيع السكان الاقليمى فى الوقت الحاضر

١٢ ــ لقد قدّر مجموع عدد السكان الحضر فى فلسطين فى آخر سنة ١٩٤٦، بما يقرب من ١٨٤٦٠٠٠(٣٤) نسمة. ويكاد عددهم هذا يوازى ثلاثة أضعاف مجموع عدد السكان كما ظهر فى التعداد الذى جرى سنة ١٩٢٢ ، وتبلغ هذه الزيادة ، على سبيل التدقيق ، ١٨٤ فى المائة. وفيما يلى تفصيل شامل لزيادة السكان منذ سنة ١٩٢٢ :

عدد سكان فلسطين حسب الاديان(٣٥)

سنة	مسلمون	يهود	مسيحيون	آخرون	المجموع
١٩٢٢	٤٨٦٬١٧٧	٨٣٧٩٠	٧١٤٦٤	٧٦١٧	٦٤٩٠٤٨
١٩٣١	٦٩٣١٤٧	١٧٤٦٠٦	٨٨٩٠٧	١٠١٠١	٩٦٦٧٦١
١٩٤١	٩٠٦٥٥١	٤٧٤١٠٢	١٢٥٤١٣	١٢٨٨١	١٥١٨٩٤٧
١٩٤٦	١٠٧٦٧٨٣	٦٠٨٢٢٥	١٤٥٠٦٣	١٥٤٨٨	١٨٤٥٥٥٩
	٢٬١٦٦٬٦٥٨	٢٤٠٬٧٢٢	٤٢٠٬٨٤٧		

(٣٤) ظهر فى التعداد المأخوذ سنة ١٩٣١ أن هناك ٦٦٠٠٠ من البدو الرحل ، بينما يقدّر عددهم اليوم بتسعين ألفا. والمعلومات الديموغرافية عن هذه الجماعة ضئيلة ، وسوف لا تؤخذ بعين الاعتبار فى الاقسام الاحصائية من هذا الفصل اذ تقتصر هذه على السكان الحضر

(٣٥) كل ما ورد من احصاءات عن السكان مأخوذ من الفصل الاول من المجلد الثالث من كتاب «لمحة عامة عن فلسطين» ، ومن ملحق كتاب «لمحة عامة عن فلسطين»

١٣ ــ وبما ان وجوه النزاع الرئيسية فى فلسطين هى بين اليهود والعرب كجماعتين قوميتين واعيتين ، كان من المهم ، نوعا ما ، التمييز بين عدد السكان بالنسبة لهذا التصنيف ، فقد قدّر عدد السكان، على هذا الاساس ، فى آخر سنة ١٩٤٦ ، كما يلى :ــ

عرب	يهود	آخرون	المجموع
١٢٠٣٠٠٠	٦٠٨٠٠٠	٣٥٠٠٠	١٨٤٦٠٠٠

١٤ ــ ومما يلاحظ أنه لم يحدث ازدياد مطرد ، محسوس ، فى مجموع عدد سكان فلسطين فحسب ، بل ان نسبة اليهود الى مجموع السكان قد ازدادت زيادة كبيرة اذ ارتفعت من ١٢،٩١ فى المائة فى سنة ١٩٢٢ الى ٣٢،٩٦ فى المائة فى سنة ١٩٤٦ . وعلى نقيض ذلك هبطت ، بالطبع ، نسبة العرب منذ سنة ١٩٢٢. فنقصت نسبة المسلمين من السكان (ويكاد يكونون عربا) من ٧٥ فى المائة تقريبا من مجموع السكان الى ٦٠ فى المائة ، ونقصت نسبة المسيحيين (والقسم الاعظم منهم عرب) من ١١ فى المائة الى ٨ فى المائة. وعلى هذا يكون حوالى ثلث مجموع السكان الحضر فى الوقت الحاضر يهودا

(ب) الهجرة والزيادة الطبيعية :

١٥ ــ وقد أدى الى هذه التغيرات فى عدد السكان عاملان هما الزيادة الطبيعية والهجرة. وتعود الزيادة الكبيرة فى عدد السكان اليهود ، فى الدرجة الاولى ، الى الهجرة. فقد بلغ مجموع عدد المهاجرين الشرعيين من اليهود الذين وفدوا الى فلسطين بين سنة ١٩٢٠ وسنة ١٩٤٦ نحوا من ٣٧٦،٠٠٠ شخص ، أى بمعدل يزيد على ٨،٠٠٠ شخص فى السنة. الا أن قدوم المهاجرين لم يكن منتظما ، فقد بلغ حدا عاليا بين سنة ١٩٢٤ وسنة ١٩٢٦ ، ثم أخذ بالهبوط فى السنوات القليلة التالية (وفى سنة ١٩٢٧ بلغ النزوح حده الاعلى) ثم عاد يتصاعد الى مستوى أعلى بين سنة ١٩٣٣ وسنة ١٩٣٦ نتيجة للاضطهاد النازى فى أوروبا. وقد ارتفعت نسبة عدد اليهود الى مجموع عدد السكان من ١٨ فى المائة فى سنة ١٩٣١ ، عندما جرى التعداد ، الى ما يقرب من ٣٠ فى المائة فى سنة ١٩٣٦

١٦ ــ أما ازدياد عدد السكان العرب فقد نتج بأجمعه تقريبا عن زيادة عدد المواليد على عدد الوفيات. والواقع أن نسبة الزيادة الطبيعية لدى العرب المسلمين فى فلسطين تعد أعلى نسبة فى الاحصاءات المسجلة(٣٦) ، وتفسر هذه الظاهرة تلك بالنسبة العالية ، جدا فى المواليد من جهة ، والنقص الملحوظ فى نسبة الوفيات بسبب ما طرأ على أحوال المعيشة والصحة العامة من تحسن من جهة أخرى. وكذلك الحال

(٣٦) لقد أثارت نسبة الزيادة الطبيعية هذه بعض التعليق. فالبعض يعزو الزيادة المطردة فى عدد السكان العرب بعد سنة ١٩١٨ الى ما كان يفرض على الذكور من سكان فلسطين قبل ذلك الحين من وجوب الالتحاق بالجيش التركى فى عهد الحكومة العثمانية ، وقد انقطعت هذه العادة الآن ، ومن المحتمل أن تكون نسبة الزيادة الطبيعية أقل فى الواقع من النسبة الملحوظة ، بسبب تدفق النساء العربيات الشابات الى فلسطين. ولما كانت نسبة المواليد متصلة بقوام السكان من حيث العمر والجنس حسب تعداد سنة ١٩٣١ ، كانت النتيجة زيادة فى تقدير نسبة المواليد لدى المسلمين من السكان. وقد كان الميل متجها الى المبالغة فى عدد المواليد والانقاص من عدد الوفيات ، بين سنة ١٩٤٢ وسنة ١٩٤٥ بسبب توزيع المواد الغذائية بنسبة عدد أفراد العائلة

Digitized by Birzeit University Library

فان نسبة الزيادة الطبيعية لدى اليهود عالية نسبيا ، لكنها تتميز بتوزيع مؤات للسكان ، على أساس العمر ، من جراء نسبة الهجرة العالية

(ج) الاتجاهات المقبلة :

١٧ ــ ان هذه العناصر لذات أثر فعال فى مشكلة فلسطين ، وستترتب عليها بعض الآثار فى المستقبل. ولذلك وجب أن يحسب حسابها ، ما أمكن ، عند بحث مسألة فلسطين

١٨ ــ لقد قام مستر ب. ج. لوفتوس ، رئيس مصلحة الاحصاءات فى الحكومة ، بتقدير اتجاهات السكان المقبلة فى فلسطين ونشر تقديراته فى المجلد الثالث من كتاب «لمحة عامة عن فلسطين». وهى أوفى دراسة ديموغرافية أجريت ، حتى الآن لفلسطين ، ويمكن تلخيص الاستنتاجات الرئيسية التى توصل اليها ، من حيث فحواها بما يلى :ــ

(١) سيظل السكان العرب فى فلسطين (وخاصة المسلمين منهم) يتزايدون تزايدا سريعا من جراء ارتفاع نسبة المواليد ، وانخفاض نسبة الوفيات. اذ ليس من المتوقع أن يطرأ تغيير كبير فى القريب العاجل على الاحوال المؤدية الى ارتفاع نسبة المواليد

(٢) سيزداد السكان اليهود ، بالاضافة الى الهجرة ، بنسبة أبطأ ، جريا مع نسبة المواليد ، وهى عندهم الآن أقل منها عند المسلمين ، ويحتمل أن تنقص. كما أن نسبة الوفيات عند اليهود يحتمل أيضا أن تنقص عما عند العرب ، اذ أن نسبة الوفيات عند اليهود منخفضة أساسا

١٩ ــ وقد قدر مستر اوفتوس ، آخذا بعين الاعتبار الارقام التى حسبت على أساس أكثر الاعتبارات احتمالا ، الـ توصل اليها على أثر دراسة مباشرة قام بها ، للحالة الديموغرافية الحاضرة ، أن عدد سكان فلسطين فى سنة ١٩٦٠ ، سيكون على فرض انقطاع الهجرة ، كما يلى :ــ

تقدير لعدد سكان فلسطين فى سنة ١٩٦٠

	مسلمون	يهود	مسيحيون	آخرون	المجموع
١٩٤٦ (حسب الواقع)	١٠٧٦٧٨٣	٦٠٨٢٢٥	١٤٥٠٦٣	١٥٤٨١	١٨٤٥٥٥٩
١٩٦٠ (حسب التقدير)	١٥٣٣٠٠٠	٦٦٤٠٠٠	١٧٦٠٠٠	٢١٠٠٠	٢٣٩٤٠٠٠

وبذا يزداد عدد سكان فلسطين ، على أساس هذا التقدير بمقدار ٣٠ فى المائة فى غضون أربعة عشر عاما ، اذا افترض انقطاع الهجرة ، وينقص عدد السكان اليهود من ٣١ فى المائة تقريبا من مجموع السكان الى ٢٨ فى المائة

(د) توزيع السكان :

٢٠ ــ ويجب أن ينظر الى هذه الزيادة المحتملة لعدد السكان فى فلسطين ، بغض النظر عن الهجرة، بالنسبة لمساحة البلاد ومصادرها. فليست الكثافة الحسابية للسكان (أى معدل عدد الاشخاص المقيمين فى وحدة من الارض) دليلا يصح الاعتماد عليه ، بوجه من الوجوه ، على قدرة مساحة ما من الارض على اعالة عدد أكبر من السكان ، دون هبوط فى مستوى المعيشة. على أنها لا تخلو من دلالة اذا نظرنا اليها بالنسبة لمصادر طبيعية أخرى ، ففى أواخر سنة ١٩٤٤ بلغت كثافة السكان فى فلسطين ١٧٤ شخصا فى الميل المربع (أو ٦٧ فى الكيلومتر المربع) من الارض. واذا استثنينا منطقة بئر السبع شبه الصحراوية التى تبلغ مساحتها نحوا من نصف مجموع مساحة فلسطين ارتفعت الكثافة الى ٣٢٤ شخصا فى الميل المربع الواحد (أو ١٢٥ فى الكيلومتر المربع). وهذا الرقم الاخير ينطوى على كثافة فى السكان تفوق الكثافة فى سويسرا وتقل قليلا عنها فى ايطاليا. ولا ريب فى أن هنالك أقطارا تزيد فيها كثافة السكان كثيرا عما هى عليه بفلسطين ، غير ان أولئك السكان اما أن يكونوا شعبا زراعيا على مستوى جد منخفض من المعيشة ، كما هى الحال فى بعض أجزاء الهند ، أو أن تكون الاقطار صناعية راقية ، وتعتمد على مصادرها الصناعية ، ويجب أن لا يغرب عن البال ، بهذا الصدد ، أن فلسطين لا تحتوى ، ضمن حدودها ، على أية مادة من المواد الخام الرئيسية المستعملة فى الصناعة الحديثة

٢١ ــ ان لتوزيع السكان الاقليمى فى فلسطين دلالة عظمى فى مشكلة فلسطين. فالاحتشاد يزداد على طول السهل الساحلى باكمله ، من منطقة غزة الى حيفا. وتزداد كثافة السكان أيضا فى الجليل ، وفى مرج ابن عامر ، والمنطقة الداخلية من قضاء القدس. وتقل كثافة السكان كثيرا فى الاجزاء الجبلية المتوسطة ، الى الشمال من القدس ، التى تتألف منها أقضية رام الله ، ونابلس ، وجنين ، وبيسان ، بينما تقل الى حد كبير فى جنوب قضاء القدس ، فى الخليل ، وخاصة بئر السبع. أما فى منطقة قضاء بئر السبع الشاسعة فهنالك حوالى ٩٠٠٠٠ من البدو الرحل.

٢٢ ــ ليست هناك مناطق شاسعة متجاورة ، منفصلة اقليميا ، بين اليهود والعرب انفصالا واضح المعالم. فاليهود يؤلفون أكثر من ٤٠ فى المائة من مجموع السكان فى أقضية يافا (التى تضم تل أبيب) وحيفا والقدس. ويتراوح عددهم ، فى المناطق الشمالية الداخلية فى طبريه وبيسان بين ٢٥ فى المائة و٣٤ فى المائة من مجموع السكان. ويؤلفون ، فى الاقضية الشمالية الداخلية ، فى صفد والناصرة ، وفى المناطق الساحلية فى طولكرم والرملة بين ١٠ فى المائة و٢٥ فى المائة من مجموع السكان ، بينما لا تتجاوز نسبتهم ٥ فى المائة من مجموع سكان المناطق المتوسطة والمناطق الواقعة جنوبى القدس

٢٣ ــ وهكذا ، مع أن ازدحام السكان اليهود الرئيسى مركز فى السهل الساحلى وفى منطقة القدس والمرتفعات الشمالية ، فان السكان العرب مكتظون فى هذه المناطق ذاتها ، اذ أنها أكثر أجزاء البلاد ازدحاما بالسكان

ب ــ العوامل الاقتصادية المشتركة

٢٤ ــ ان دراسة اقتصاديات فلسطين لممتعة حقا ، نظرا لتطور البلاد السريع كمنطقة يؤمها المهاجرون بالجملة ، ولما فى كيانها من خصائص غريبة ، مبعثها عدم التجانس بين عنصرى السكان الرئيسيين ، أضف الى ذلك أن الحياة الاقتصادية فى فلسطين قد تعرضت ، فى الآونة الاخيرة ، لما كان لتزايد الطلب الواسع المدى على الحاجيات ، من أثر سريع مقلق ، بسبب ما انفقه الجيوش ابان الحرب وما بعدها

المنحيان الاقتصاديان :

٢٥ ــ رغم ان مجموع سكان فلسطين يقلّ عن المليونين ، فان فى حياتها الاقتصادية ظاهرة مركبة تنطوى على منهجين اقتصاديين يتميز احدهما عن الآخر ، احدهما يهودى والآخر عربى ، وذانك المنهجان

Digitized by Birzeit University Library

متصلان اتصالا مباشرا وان كانا يختلفان فى نواحيهما الاساسية . واذا استثنينا بعض اقسام البلاد التى يغلب فيها السكان اليهود ، واجزاء اخرى يغلب فيها السكان العرب ، نجد ان هذا «الانفصال الاقتصادى»(٣٧) بين الطائفتين لا يتساوق واية تقسيمات اقليمية بارزة . ويمكن تلخيص المظاهر التى يتجلى بها هذا الانفصال فيما يلى :ـ

(١) لا يستخدم العمال اليهود فى المشاريع العربية ، باستثناء عدد قليل من الخبراء ، كما ان عدد العرب الذين يستخدمهم اليهود فى أعمالهم ضئيل جدا ، باستثناء بيارات الحمضيات (حيث يشتغل بعض العرب كعمال ، خلال الموسم ، فى البيارات اليهودية) . وليست هناك ، والحق يقال ، مؤسسات يعمل فيها العرب واليهود ، جنبا الى جنب ، الا فى مصالح الحكومة وفى شركة البوتاس ومصافى البترول

(٢) ان ثمة فروقا بيّنة بين نسبة الاجور التى يتقاضاها العمال العرب والتى يتقاضاها العمال اليهود الذين يعملون فى أشغال متماثلة ، كما ان هناك فروقا فى كمية المال المستثمر وفروقا فى الانتاج وتكاليف العمل ، وليس لهذه الفروق من تفسير غير عدم وجود التنافس المباشر بين الجماعتين

(٣) تعتمد الزراعة عند العرب ، الى حدّ كبير ، على انتاج الحبوب ، وتنحو نحو اكتفاء المزارع بما يسد أوده ، ولا يصل الى السوق من منتوجات العرب الزراعية أكثر من ٢٠ فى المائة أو ٢٥ فى المائة منها (باستثناء الحمضيات) . أما الزراعة عند اليهود فواسعة وتنفق عليها أموال كثيرة . ويباع حوالى ٧٥ فى المائة من حاصلات اليهود الزراعية فى الاسواق وتبيعها فى الغالب من التجار اليهود منظمات يهودية

(٤) يماثل كيان السكان اليهود من حيث المهن كيان بعض الجماعات الصناعية المتجانسة ، فى حين ان كيان السكان العرب أقرب ما يكون من كيان جماعة زراعية تعمل لسد أودها

٢٦ ــ ومع ذلك يجب أن لا يدور فى الخلد ان اليهود والعرب فى فلسطين لا يعتمد أحدهما على الآخر فى حياتهما الاقتصادية . فهناك بمقتضى الانتداب ادارة موحدة ، وحرية فى التجارة الداخلية ، وجهاز مشترك للمواصلات وعملة واحدة ، وبعض تحسينات فى المصالح العامة تستهدف فائدة جميع السكان ، ــ ويجب أن ينظر الى الاختلاف فى مظاهر الحياة الاقتصادية الاخرى بين العرب واليهود ضمن نطاق هذا الجهاز العام . وفضلا عن هذا فقد عمل استثمار رؤوس الاموال التى حملتها معها الهجرة اليهودية على تحسين الاقتصاد اليهودى ، وأثر فى الوقت ذاته تأثيرا بينا فى حياة العرب ، فزاد فى الاموال الواردة ، وفى المدى الذى صار العرب يهتمون بتبادل الاقتصاديات فيه وقد قامت المنافسة والشعور بالكبرياء لدى العرب بدورها فى رفع مستوى الحياة عندهم . ورغم هذا فان العلاقات الاقتصادية بين الفئتين تتسم ، الى حد ما ، بطابع التجارة بين أمتين مختلفتين . وتضيق شقة الانفصال بينهما من حيث الاستهلاك ، لكنهما من حيث الانتاج (باستثناء هام يختص بصناعة الحمضيات) يبتعدان عن بعضهما ابتعادا لا يحدّ منه

(٣٧) ورد هذا التعبير فى الصفحة ١٢٧٢ من المجلد الثالث من كتاب «لمحة عامة عن فلسطين» الذى أعدته حكومة فلسطين

ضغط العوامل الاقتصادية التى كان من المنتظر أن تؤول الى درجة أوسع مدى من التجانس بينهما . وبعد هذا كله ، فلا أهمية لحالات قليلة حوّلت فيها الفروق بين العرب واليهود الى مصالح اقتصادية مشتركة ، انما الاهمية ان هذه الحالات هى قليلة الى حدّ أنها غير اعتيادية

الزراعة :

(أ) الخصائص الرئيسية :

٢٧ ــ تعتبر فلسطين ، فى معظمها بلادا زراعية ، اذ ان ٦٥ فى المائة من سكانها يكسبون قوتهم من الزراعة مباشرة ، ورغم هذا فان البلاد لا تكفى ذاتها مما تحتاج اليه من المواد الغذائية ، وتعوزها الحبوب بصورة خاصة ، فتستورد خمسين فى المائة مما تحتاج اليه منها من الخارج ، والحكومة ترى وفقا لتقديرها ، ان معظم الاراضى التى تزرع ، حسب الاساليب العصرية ، هى قيد الزراعة ، ويتوقف أى تحسين يراد ادخاله على الزراعة على تحسين الاساليب الزراعية لا سيما ادخال الرى على مدى واسع ، وان كانت السلطات اليهودية تدعى أن تقدير الحكومة ينطوى على كثير من التحفظ

٢٨ ــ وبالرغم من صغر البلاد فانها ، بالنظر لخصائصها الطوبوغرافية تتمتع بتباين واسع فى المناخ والتربة ، مما يساعد على انتاج أنواع كثيرة من الحاصلات أهمها الحمضيات ، والحبوب ، والزيتون ، والعنب ، والخضار ، والتبغ . وتعتبر الحمضيات المحصول الرئيسى للتصدير ، وقد كانت الحمضيات تؤلف ، قبل توقف تصديرها من جراء الحرب ، ثمانين فى المائة من مجموع قيمة الصادرات ، وكانت ظروف الحرب باعثا على زيادة انتاج الخضار زيادة كبرى ، لا سيما محصول البطاطا الذى نجح نجاحا باهرا

(ب) الزراعة عند اليهود والعرب

٢٩ ــ واذا استثنينا انتاج الحمضيات الذى يتساوى فيه المزارعون اليهود والعرب تقريبا ، نجد ان هناك فروقا ملموسة بين الزراعة عند العرب واليهود ، فالمزارعون العرب ينتجون ما يقرب من ٨٠ فى المائة من مجموع محصول الغلال ، وما يزيد على ٩٨ فى المائة من الزيتون ، بيد ان الزراعة عند اليهود تدور ، فى الدرجة الاولى ، حول الزراعة المختلطة ، وهى فى معظمها زراعة تباع نقدا ، اذ يصرّف ما يقرب من ٧٥ فى المائة من انتاجها فى السوق ، ونرى ، من الجهة الاخرى ، ان معظم المزارعين العرب يكفون انفسهم بانفسهم ويحتفظون بما يقرب متوسطه من ٧٥ فى المائة من مجموع انتاجهم لاستهلاكهم الخاص ، وهذه الاهداف المتباينة ، عند المزارعين العرب واليهود تنكشف ، بالطبع ، عن استعمال أساليب زراعية مختلفة ، وعن وجهات نظر متباينة فى مشاكل الحياة القروية ، لان المزارعين العرب ، وان كانوا قد تأثروا ، وتأثرهم الان بازدياد ، بغريبات بيع انتاجهم فى الاسواق ، غير أن المنتجين منهم الذين يستطيعون كفاية أنفسهم بانفسهم نسبيا لا يزالون يحتفظون بتقاليدهم ، وعاداتهم فى الحياة

٣٠ ــ ثم ان الزراعة عند اليهود قطعت شوطا بعيدا ، على العموم فى مضمار التقدم الفنى والعملى . واتجهت ، أكثر فأكثر ، فى تطورها ، نحو الزراعة المختلطة ، وهى تقوم بسد حاجات الاهالى المدنيين الى حد بعيد ، كما انها حسنة التنظيم لا فى ناحية الانتاج الذى يقوم به ما يقرب من ٣٠٠ مستعمرة اشتراكية وتعاونية فحسب ، بل فيما يتعلق بجمعية «تنوفا» والمؤسسات التعاونية الاخرى التى تضطلع بتصريف تلك المنتوجات فى الاسواق

Digitized by Birzeit University Library

٣١ ـ وقد أضفى اليهود على الزراعة فى فلسطين رأس المال والمهارة ، فترك هذان العاملان معا أعمق الاثر فى البلاد ، اذ انهما حولا قسما منها من أرض موات مهملة الى أرض مثمرة يانعة بحيث يصح القول ، بحق ، أنهم استطاعوا جعل الصحراء «تزهر كالورد» وكان يحدوهم فى عملهم هذا دافع مثالى تجلى فى مستعمراتهم الاشتراكية ، والتعاونية ، والفردية ، وقد ازداد عدد هذه المستعمرات من خمس فى سنة ١٨٨٢ الى ما يربو الآن على ٣٠٠ مستعمرة يبلغ عدد سكانها ما ينوف على مائة وخمسين ألف نسمة ، ومع ان المستعمرات الفردية والتعاونية يزيد عددها معا على المستعمرات الاشتراكية (أى مستعمرات الكيبوتز) زيادة كبرى فان المستعمرات الاخيرة منها هى التى تقدم دليلا ساطعا على روح التضحية والتعاون اللذين تم بواسطتهما تحقيق ذلك النجاح

(ج) الاساليب الزراعية :

٣٢ ـ ان فلسطين منطقة تسودها الامطار فى الشتاء والجفاف فى الصيف ، وهذان العاملان يسيطران على الزراعة فيها. ولا تتسنى زراعة المزروعات الصيفية فى ظروف طبيعية الا فى المناطق التى تتوفر فيها الامطار فى فصل الشتاء لدرجة تتمكن الارض معها من الاحتفاظ بالرطوبة خلال فصل الصيف ، الامر الذى يتطلب ، كقاعدة مطردة ، كراب الارض خلال فصل الشتاء ، وحينما يتسنى الرى يمكن ، عادة ، زرع الارض زراعة كثيفة على مدار السنة. وقد اهتم المزارعون اليهود ، جد الاهتمام ، بمشاكل الرى ولكن اذا كان الرى متعذرا ، اما لان الكلفة باهظة أو لقلة المياه ، فلن يفيض للمحصول الزراعى أن يزداد الا بتحسين الاساليب الزراعية ضمن نطاق «زراعة الفلال» والمجال متسع لمثل هذا التحسين ، لا سيما ما يتعلق باصلاح الارض اصلاحا ينطوى على توحيد الممتلكات المنتشرة هنا وهناك ، والاراضى المملوكة بطريق الشاع التى يتناوب زراعتها المستأجرون كل سنتين أو كل أربع سنوات، وكلا هذين النوعين من الاجارة مضر بالزراعة ، ولذلك كانت الحاجة ماسة ، من هذه الناحية ، ومن نواح أخرى ، لادخال شىء من الاصلاح على قوانين الاراضى والتقاليد الزراعية السائدة فى فلسطين ، ومهما يكن من أمر ، فلا يصح أن يفهم من هذا أن مستوى الزراعة عند العرب فى فلسطين منخفض، ذلك أن الزراعة عندهم قد كيفت على وجه يتلاءم ومناخ البلاد وتربتها ، ضمن نطاق تلك التقاليد ، وما أوتوه من المام من الناحية الفنية ، أضف الى ذلك أن تحسينا كبيرا قد أدخل على الزراعة عند العرب فى السنوات الاخيرة من جراء التقدم الكبير الذى أحرزته الزراعة عند اليهود من جهة ، وارتفاع أسعار الحاصلات الزراعية ابان الحرب من جهة أخرى ، وقد زاد فى الآونة الاخيرة ، انتاج الخضار عند المزارعين العرب ، زيادة كبرى ، ومع أن انتاج المزارعين العرب يقل عن انتاج المزارعين اليهود فان كلفة الانتاج عند العرب غالبا ما تكون اقل من كلفة الانتاج عند اليهود أيضا

(د) الاتجاهات الحديثة في الزراعة عند اليهود والعرب :

٣٣ ـ تتلخص الصبغة العامة والاهمية النسبية للزراعة عند العرب واليهود فى الجدول التالى لسنة ١٩٤٤/٤٥ :ـ

أسعار المنتوجات الزراعية للحاصلات الرئيسية لموسم سنة ٤٥/٤٤
مع التمييز بين الزراعة عند العرب واليهود(٣٨)

	اليهود	العرب	المجموع
	جنيه فلسطينى	جنيه فلسطينى	جنيه فلسطينى
حبوب	٤٩٧,٠٤٨	٤,٤٠٣,٤٠٩	٤٩٠٠٤٥٧
خضار	١,٧٤٥,٨٧٠	٥,١١٣,٥٥٣	٦٨٥٩٤٢٣
علف	٩٥١,١٧٨	١٥٦,٨٤٧	١١٠٨٠٢٥
أثمار (باستثناء الحمضيات)	١,٣٧٩,٦٢٠	٣,١٣٩,٣٧٤	٤٥١٨٩٩٤
زيتون	٥٣,٢٣٥	٣٣٢,٣٢٠	٣٣٧٣٥٥٥
بطيخ	٨٣,٩٧٥	٩٦٩,٦٣٠	١٠٥٣٦٠٥
المجموع	٤٧١٠٩٢٦	١٧١٠٣١٣٣	٢١٨١٤٠٥٩

٣٤ ـ لقد طرأ تحسن سريع، خلال الحرب ومنذ بدايتها، فى بعض النواحى الزراعية، فقد ازداد، على الاخص ، انتاج الخضار ، زيادة كبرى ، اذ كان المحصول ١٢٩ ألف طن فى سنة ١٩٣٩ ، فبلغ ٢٤٥ ألف طن فى سنة ١٩٤٥، ومن الجهة الاخرى لم يتسع انتاج الفلال وتعزى التقلبات التى طرأت على انتاجه، فى الدرجة الاولى ، الى عوامل المناخ ، وعلى هذا فقد قدر محصول الحبوب فى سنة ١٩٣٩ بـ ٢٤٢ ألف طن ، وقدر فى سنة ١٩٤٥ بـ ٢٠٩ آلاف طن ، وكانت هناك زيادة مطردة فى انتاج الاثمار (باستثناء الحمضيات) ، ذلك أن الانتاج فى سنة ١٩٣٩ ، كان ١٣١ ألف طن ، فازداد فى سنة ١٩٤٥ حتى بلغ ١٧٤ ألف طن

٣٥ ـ وقد استفاد المزارعون العرب واليهود ، على السواء ، استفادة كبرى من ارتفاع أسعار الحاصلات الزراعية منذ بداية الحرب ، ويستثنى من ذلك مزارعو الحمضيات ، اذ كان التصدير معدوما تقريبا ، فترتب على ذلك أن تأثرت بيارات الحمضيات من قلة العناية بها ، وانخفضت طاقة هذه الصناعة لحد ما ، وقد عمدت الحكومة الى مد يد المساعدة لمزارعى الحمضيات باعطائهم سلفات تزيد فى مقدارها على ثلاثة ملايين وربع مليون جنيه ، وتشير الدلائل الى أن المحصول يسير الآن سيرا حثيثا نحو المستوى الذى كان عليه قبل الحرب ، وقد بلغت الصادرات فى موسم سنة ١٩٤٥/٤٦ أكثر من خمسة ملايين صندوق كان ثمنها ثلاثة ملايين ونصف مليون جنيه تقريبا ، فى حين بلغت الصادرات فى موسم سنة ١٩٣٨/٣٩ خمسة عشر مليون صندوق بلغ ثمنها أربعة ملايين ونصف مليون جنيه

٣٦ ـ ومنذ سنة ١٩٤٢ ، أخذ يشرف على صناعة الحمضيات مجلس مراقبة الحمضيات وهو مؤلف من ثلاثة أعضاء من الموظفين ومن ثمانية أعضاء من المنتجين ، اليهود والعرب ، وقد تقرر فى سنة ١٩٤١ تأليف مجلس لتصريف الحمضيات من عضوين من الموظفين ، وأربعة أعضاء آخرين ينتخبون كممثلين للمنتجين العرب واليهود ، وقام هذا المجلس ، الذى تولى معالجة مشكلة تصريف المحصول الزائد بسبب انعدام تجارة التصدير ، بعمله خير قيام على أساس تصدير مقادير متساوية من قبل المنتجين العرب واليهود ،

(٣٨) راجع المجلد الاول من كتاب «لمحة عامة عن فلسطين» صفحة ٣٢٧

Digitized by Birzeit University Library

والواقع ان صناعة الحمضيات هي العمل الاقتصادي الكبير الوحيد الذي يصرف فيه العرب واليهود منتوجهم بسوق واحدة في أحوال متشابهة ، ومعظم المنتجين هم من صغار المنتجين نسبيا ، واتحاد مصلحتهم الاقتصادية قد أتاح لهم أساسا للتعاون فيما بينهم

(هـ) الري وتحسين الاراضي :

٣٧ — ان كل تحسين كبير في الزراعة في فلسطين لا بد وأن يتوقف على الري الواسع المدى ، والمناطق الشاسعة الوحيدة التي تشتمل على أراض جيدة ويعوزها التحسين هي الاراضي الواقعة في وادي الحولة في أقصى الجهة الشمالية الشرقية من البلاد ، والاراضي الشاسعة الواقعة في المنطقة شبه الصحراوية شمالي قضاء بئر السبع ، أما المنطقة الاولى فهي عبارة عن مستنقع يمكن تجفيفه بتصريف المياه منه ، وقد منحت به الحكومة امتيازا انتقل الى اليهود ولا يزال قائما ، ولم يسفر هذا الامتياز عن أية قيمة ، لضرورة توسيع منطقته كيما يتسنى الاستفادة منه ، من جهة ، ولما لشركة الكهرباء الفلسطينية من مصالح في مصب المياه عند أسفل الوادي من جهة أخرى ، ويبلغ مجموع المساحة التي يتاح تجفيفها ، من هذه المنطقة ، ١٥٠ ألف دونم (والدونم عبارة عن ألف متر مربع أو ما يقرب من ربع فدان الكليزي) . ولما كانت هذه المنطقة هي منبع نهر الاردن وتتاخم الحدود السورية واللبنانية ، فهي عظيمة الاهمية لفلسطين بأسرها اذا أريد العمل بمشروع ري واسع يعتمد على استعمال مياه أعالي نهر الاردن

٣٨ — ويوجد الآن في منطقة بئر السبع ، شبه الصحراوية ، الواقعة في الجنوب ، ما يقرب من سبعة آلاف نسمة من السكان الحضر (يقيم معظمهم في مدينة بئر السبع) وما يقرب من تسعين ألف نسمة بدو رحل ، وتربة هذه المنطقة جيدة ، وانما يعوزها المطر الكافي لاعالة عدد أكثف من السكان ، ولا يتسنى تحسينها الا بالري . وتقوم مستعمرات يهودية صغيرة في جنوبي هذه المنطقة (يطلق عليها تجاوزا اسم «النقب» أحيانا) . وتجتاز هذه المستعمرات الآن دور التجربة ، وهي تعتمد على المياه التي تجر اليها بالانابيب من اماكن بعيدة بكلفة باهظة . ولذلك كان التوسع في عمران هذه المنطقة مشكلة من المشاكل ، اذ انه يتوقف على اكتشاف مياه عذبة في بطن الارض على أعماق تتوفر فيها شروط الاقتصاد ، أو على تحسين احواض المياه بحيث تتسع لخزن مياه الامطار في مساحات واسعة نوعا ما(٣٩)

الصناعة

(أ) تطور الصناعة من الناحية العامة :

٣٩ — ولئن كانت فلسطين ، من ناحية الاحتراف ، لا تزال في معظمها ، بلادا زراعية ، فالصناعة قد انبثقت فيها وأصبحت أعظم مساهم في دخل البلاد الطبيعي ، وقد مرت البلاد بدورين كبيرين من ادوار التقدم الصناعي ، الاول من سنة ١٩٣٣ الى سنة ١٩٣٩ ، عندما كان العامل المسيطر ذلك السيل من المهاجرين اللاجئين من غربي اوربا ، لا سيما المانيا ، الذي وفد الى البلاد حاملا معه رأس المال والمهارة الفنية والادارية ، والثاني من سنة ١٩٤١ الى سنة ١٩٤٥ ، على أثر اغلاق مصادر الاستيراد وازدياد طلبات السلطات العسكرية الوافرة في الشرق الاوسط الامر الذي ادى الى حماية الصناعة والدفع بها شوطا بعيدا الى الامام

(٣٩) لقد زارت اللجنة مستعمرة ريفيفيم وتفقدت حوضا يتسع لخمسين الف متر مكعب من مياه الامطار

٤٠ — ويمكن تكوين فكرة عن اتساع هذا التطور في الصناعة من رؤوس الاموال التي استثمرت فيها ، والاجهزة الصناعية التي استوردت الى فلسطين ، فالاموال اليهودية التي استثمرت في الصناعة بفلسطين بين سنة ١٩٢٥ و١٩٢٩ تقدر بمليون جنيه ، كما بلغت الاموال التي استثمرت فيها ، من سنة ١٩٣٠ الى سنة ١٩٣٢ مليونين وخمسمائة الف جنيه ، وبلغت قيمة ما استورد من الاجهزة والالات الصناعية ، خلال تلك المدة ، ستمائة وستة آلاف جنيه ، وبلغ ما استثمر فيها خلال سنتي ١٩٣٨ و١٩٣٩ سبعة ملايين جنيه ، وقيمة ما استورد من الأجهزة والآلات الصناعية خمسة ملايين جنيه تقريبا ، وبلغ ما استثمر من رؤوس الاموال من سنة ١٩٤٠ لغاية سنة ١٩٤٤ ستة ملايين جنيه ، وقيمة ما استورد من الاجهزة والآلات الصناعية تزيد قليلا على المليون جنيه

٤١ — وتشير جداول الاستخدام في الصناعة لدى جميع الطوائف الى الاتجاه التالي(٤٠)

١٩٣٩	١٩٤٢	١٩٤٣	١٩٤٤	١٩٤٥
١٠٠	٢٠٠	٢١٤	٢٠٩	٢٢١

٤٢ — ويتجلى التطور الصناعي أيضا فيما تتألف منه الواردات ، ذلك ان المستورد من المواد الخام يفوق السلع المصنوعة ، فقد بلغ ما استورد من المواد الخام في سنة ١٩٣٩ عشرة في المائة من مجموع الواردات ، في حين بلغت المواد المصنوعة ٦٤ في المائة ، وفي سنة ١٩٤٦ بلغت قيمة المواد الخام المستوردة ٣٢ في المائة من مجموع الواردات ، في حين أن قيمة المستورد من المواد المصنوعة بلغت ٤١ في المائة

(ب) ماهية الصناعة في فلسطين

٤٣ — ليست فلسطين بلادا تنعم بوفرة الانتاج الصناعي ، اذا استثنينا موقعها الجغرافي الذي يجعل لها اهمية كبرى بالنسبة للشرق الاوسط ، وليست فيها مواد خام الا معادن البحر الميت ، بيد ان تدفق المهاجرين ، مع ما هم عليه من تفوق في معرفة أنواع السلع التي يحتاج اليها المستهلك ، وتصور القوة الكهربائية بواسطة الالات الكهربائية التي تدار بقوة مياه الاردن ، والالات التي تدار بالزيت في حيفا وتل أبيب ، قد هيأت أسس التقدم الصناعي خلال الخمس عشرة سنة الماضية

٤٤ — ان اهم الصناعات القائمة في البلاد هي صناعة المنسوجات ، والمواد الغذائية والكيماوية ، وبعض الصناعات المعدنية الخفيفة المختلفة الاصناف ، كالابواب واطارات النوافذ ، والادوات المنزلية ، وعدد آخر من المصنوعات الاخرى ، وقد طرأ ، خلال الحرب ، تحسن هام على صناعة قطع الالماس وصقله ، نتيجة لاستيطان عدد من العمال المدربين على قطع الالماس الذين قدموا اليها من أوروبا ، وأصبحت هذه الصناعة من الصناعات الهامة في تجارة الصادرات من فلسطين ، اذ بلغت قيمة الالماس المقطوع والمصقول المصدر في سنة ١٩٤٦ ، خمسة ملايين وخمسمائة ألف جنيه ، وتعتبر الصناعة الكيماوية الآن ، بما فيها استخراج البوتاس من البحر الميت ، من الصناعات ذات الاهمية نسبيا ، وهي من الصناعات التي ازدهرت بسرعة ابان الحرب

(٤٠) راجع المجلد الاول من كتاب «لمحة عامة عن فلسطين» صفحة ٥١١

Digitized by Birzeit University Library

فهالك الآن ارصدة استرلينية تقرب من ١٢٥ مليون جنيه استرليني تعزى لدرجة كبرى الى هذه الضروفات الحربية ، يحرز معظمها مواطنون فلسطينيون

(ج) أهمية الشرق الاوسط

٥٥ ــ ان موقع فلسطين فى الشرق الاوسط يجعل تقدمها الاقتصادى متوقفا ، لدرجة كبرى ، على ازدياد تجارتها مع الاقطار الاخرى فى الشرق الاوسط وقد ازدادت التجارة نسبيا ابان الحرب مع اقطار الشرق الاوسط ، ومع انه كان لصعوبات النقل ، ولانعزال بعض الاقطار عن الاسواق الاخرى اثر كبير فى ازدياد هذه التجارة ، غير ان التجارة مع هذه الاقطار أمر طبيعى اذا أريد اطراد تجارة فلسطين وتقدمها. وقد ظهرت اهمية التجارة مع هذه الاقطار ابان الحرب اذ لم يبلغ ما استوردته فلسطين منها فى سنة ١٩٣٩ سوى ١٧،٧ فى المائة من مجموع ما استولدته ، وبلغ ما صدرته اليها ١٠ فى المائة من صادراتها، فى حين أن الواردات قد بلغت فى سنة ١٩٤٦ ، ٣٩ فى المائة ، وبلغت الصادرات ٣١ فى المائة. وقد تأثرت هذه النسبة بما صدر من السلع الى المملكة المتحدة ذلك ان الصادرات فى سنة ١٩٤٦ كانت اقل مما كانت عليه فى سنة ١٩٣٩ بسبب الهبوط الموقت الذى طرأ على تصدير الحمضيات

(د) المقاطعة العربية

٥٦ ــ وقد تأثرت الصادرات تأثرا عكسيا ، فى سنة ١٩٤٦ ، بسبب مقاطعة المصنوعات اليهودية ، ومع انه ليس بالامكان معرفة مدى تطبيق المقاطعة ، فمما لا ريب فيه انها تعيق التقدم الصناعى فى فلسطين اعاقة كبرى ، اذا بقيت قائمة الى ما نهاية له

التضخم المالى ابّان الحرب :

(١) الاسباب الرئيسية

٥٧ ــ لقد ساد فلسطين ، كغيرها من الاقطار ، تضخم مالى كبير ابان الحرب وكان هذا التضخم فى فلسطين اكثر منه فى الولايات المتحدة أو بريطانيا العظمى غير انه كان اقل بقليل منه فى بعض اقطار الشرق الاوسط ويرجع سببه ، من ناحية الطلب ، الى ازدياد الدخل ، ومن ناحية العرض الى عدم كفاية الانتاج لسد الطلبات المتزايدة على سلع المستهلكين بسبب : (١) نقص الاستيراد (٢) وتحويل الانتاج المحلى لسد الحاجات العسكرية (٣) والمقدرة المحدودة للزراعة فى زيادة الانتاج خلال فترة قصيرة من الزمن. ويبين جدول غلاء المعيشة التالى مدى هذا التضخم بوجه التقريب(٤٤) :ــ

جدول غلاء المعيشة فى فلسطين خلال شهر كانون الاول من كل سنة باعتبار الاساس قبل الحرب هو الرقم ١٠٠

١٩٤٠	١٩٤١	١٩٤٢	١٩٤٣	١٩٤٤	١٩٤٥	١٩٤٦
١٣١	١٦٦	٢١١	٢٣٠	٢٣٨	٢٥٢	٢٧٥

(٤٤) الجدول الرسمى ــ حكومة فلسطين

٥٨ ــ ويعود السبب الرئيسى فى زيادة الدخل [illegible]
كما يلى(٤٥) :ــ

ملايين بالجنيهات الفلسطينية

١٩٤٠	١٩٤١	١٩٤٢	١٩٤٣	١٩٤٤	١٩٤٥	١٩٤٦
٨٦٥	٢٠٦٧	٢٥٦٤	٣١٦٥	٢٥	٢٤٦٣	٢٣٦٥

٥٩ ــ وعندما نشبت الحرب كانت مقادير وافرة ، نوعا ما ، من الحاجيات الضرورية ميسورة فى فلسطين ، ولم ينخفض الاستيراد انخفاضا كبيرا الا فى سنة ١٩٤١ ، وما أزفت سنتا ١٩٤٣ و١٩٤٤ حتى بلغت مصروفات الجيش والطلب المتواصل على المواد الغذائية الذروة فوقعت زيادة وافرة فى انتاج المواد الغذائية ، وازدادت الواردات من اقطار الشرق الاوسط ، باسعار فاحشة ، غير ان هذا لم يكن كافيا للحيلولة دون ارتفاع الاسعار ارتفاعا عاليا ، كما ان بقاء مصاريف الجيش على معدلها من الذروة فى التصاعد قد حال دون هبوط مستوى الدخل ، ومع ان حالة المؤن قد تحسنت بسبب زيادة الواردات فى سنتى ١٩٤٦ و١٩٤٧ ، فان تلك الزيادة لم تكن كافية للحيلولة دون ارتفاع الاسعار

(ب) الاجور والاسعار :

٦٠ ــ ارتفعت الاجور فى فلسطين ارتفاعا سريعا جريا مع ارتفاع تكاليف المعيشة ، نتيجة لما نشأ من نقص بالغ فى العمال. وظهرت زيادة الاجور على شكل زيادة فى الرواتب الاساسية ، وعلاوات تتصل مباشرة بجدول تكاليف المعيشة. وبذلك ازداد معدل المكاسب الصناعية بين سنتى ١٩٣٩ و١٩٤٥ بمقدار ٢٠٠ فى المائة عند العرب و٢٨٥ فى المائة عند اليهود. كما ازدادت المكاسب فى بعض الحرف الزراعية أكثر من ازديادها فى الصناعة. وارتفعت مكاسب العمال العاديين (غير الماهرين) فى الصناعات الانشائية بين سنتى ١٩٣٩ و١٩٤٥ بمقدار ٤٠٥ فى المائة عند العرب ، و٣٢٩ فى المائة عند اليهود ، والذى يلوح أنه رغم ارتفاع الاسعار لم يحدث هبوط كبير فى معدل الاجور الحقيقية ، بل ارتفعت فعلا فيما يتعلق ببعض جماعات من العمال

(ج) الدين الزراعى :

٦١ ــ كان من آثار ارتفاع الاسعار ، ابان الحرب ، أن تحرر الفلاحون من عبء الديون. فقد دل تحقيق جرى قبل الحرب ان الفلاح العربى العادى مثقل بالدين الى حد كبير ، اذ بلغ دين الفلاح فى بعض الحالات ، مقدار ما يجنيه من النقد فى السنة. واصبح الطلب المتزايد على العمال ، فى الوقت ذاته ، موردا اضافيا للدخل ، فنتج عن ذلك ان ازداد ايراد الكثيرين من المنتجين العرب ، وارتفع مستوى معيشتهم

(د) العودة الى أحوال زمن السلم :

٦٢ ــ لقد توسعت الصناعة الفلسطينية توسعا كبيرا بالنسبة لما كانت عليه فى سنة ١٩٣٩ ، جريا مع مقتضيات الحرب ، فقد كان ١٣٠،٠٠٠ شخص يعملون اما فى القوات المسلحة ، حيث يشتغلون فى الانشاءات الحربية ، واما فى الانتاج لسد الطلبات العسكرية. ولم يكن لاعادة استيعاب هذه القوة العاملة

(٤٥) الجدول الرسمى ــ المجلد الثالث ــ الفصل الخامس عشر

Digitized by Birzeit University Library

غير ملموس في سوق العمال منذ أن وضعت الحرب اوزارها ، ويرجع ذلك ، لدرجة كبرى ، الى

(أ) وفرة الطلب الذى استمر بسبب دوام المصروفات العسكرية على مستوى يقرب من عشرين فى المائة من مجموع الدخل الوطنى ، بالاضافة الى الطلبات المتأخرة التى لم يكن فى الوسع تلبيتها ابان الحرب

(ب) النقص المستمر فى الوارد من سلع المستهلك الصناعية والزراعية

٦٣ ـ ومع انه لم تنشأ مشكلة بطالة بين العمال ، للاسباب المذكورة ، ولم تظهر صعوبات يعتد بها
يف القدرة الصناعية التى توسعت من جراء الحرب وجعلها وافية لسد المقتضيات غير الحربية ، الا
الة تنطوى على مشاق يحتاج تذليلها الى فترة أطول من الزمن

٦٤ ـ ان تكاليف انتاج المواد الغذائية فى المزارع اليهودية المختلطة فى فلسطين عالية نسبيا ،
ن الضغط للاحتفاظ بالاجور الصناعية قويا جدا ، وتكاليف العمل فى الصناعات الفلسطينية باهظة ،
ن ازدياد الانتاج ، بالنسبة للعامل الواحد ، لم تقض تماما على ارتفاع الاجور الصناعية. وستصبح
ة الفلسطينية ، حين يكون فى المستطاع التغلب على نقص سلع المستهلك فى العالم ، عرضة
ة سلع أقل منها كلفة ، فى الاسواق الداخلية والخارجية. وبما أن الهبوط فى أسعار المواد
ة يجر معه هبوطا فى الاجور فان هذا الوضع سيتحسن اذا هبطت أسعار القمح فى العالم ، اذ أن
تستورد القمح فى الوقت الحاضر من أقطار الشرق الاوسط باسعار باهظة

٦٥ ـ لقد بقى علينا ، مع ذلك ، أن نأخذ بعين الاعتبار ان هبوطا ملموسا فى المصروفات العسكرية
ى الى هبوط فى الدخل وفى الاسعار اذا لم يقض على هذا الهبوط استثمار الاموال الواردة من
أخرى

٦٦ ـ واذا حدث هذا ، عقبته بطبيعة الحال ، فترة من الزمن يسودها هبوط وبطالة.
من الواقع أن تضطر اقتصاديات فلسطين فى القريب العاجل الى التكيف لتلافى ما يترتب على ذلك
مزدوج هما المنافسة الصناعية ، وهبوط فى الدخل بسبب انقاص المصروفات العسكرية انقاصا شديدا

٦٧ ـ من المحتمل أن تجتذب فلسطين اليها عددا كبيرا من السياح ، نظرا للصلات التى تربطها
ن العالمية الثلاثة ، حين يعود السلم الى نصابه فى تلك الربوع ، وتتحسن الاحوال الاقتصادية فى
ومن المحتمل أن يسفر قدوم هؤلاء السياح عن ايجاد مورد هام من الدخل يقضى ، بطبيعة الحال ،
ما ، على الآثار التى قد تعقب أى هبوط كبير فى المصروفات العسكرية الحاضرة

(ج) — فلسطين في عهد الانتداب

الانتداب :

٦٨ ـ وافق المجلس الاعلى لقوات الحلفاء فى اليوم الخامس والعشرين من شهر نيسان سنة
على ان يعهد بالانتداب على فلسطين الى بريطانيا العظمى ، على ان يفهم بان وعد بلفور(٤٦) سيوضع

موضع التنفيذ. وقد أقر مجلس عصبة الامم مسودة صك الانتداب فى اليوم الرابع والعشرين من شهر تموز سنة ١٩٢٢ ، ووضع صك الانتداب موضع التنفيذ رسميا فى اليوم التاسع والعشرين من شهر أيلول سنة ١٩٢٣. وكانت ادارة بلاد العدو المحتلة ، التابعة لحكومة المملكة المتحدة ، قد تولت الرقابة على فلسطين على أثر احتلال القوات البريطانية لها فى سنة ١٩١٧ـ١٩١٨ . واذ كانت حكومة المملكة المتحدة تتوقع بدء الانتداب ، فقد استبدلت ، اعتبارا من اول تموز سنة ١٩٢٠ ، الادارة العسكرية بادارة مدنية يرأسها مندوب سام مسؤول فى النهاية تجاه وزير المستعمرات لبريطانيا العظمى

٦٩ ـ لقد أدرجت ديباجة صك الانتداب ومواده فى الملحق العشرين ، والالتزامات الوارد ذكرها فيما يلى ذات أهمية كبرى ، اذا أردنا القاء نظرة أولية على ادارة الانتداب فى فلسطين :ـ

(١) وضع البلاد «فى أحوال سياسية وادارية واقتصادية تضمن انشاء الوطن القومى اليهودى بحسب ما جاء بيانه فى ديباجة هذا الصك...)) (المادة الثانية) ، على ان يقرن هذا النص مع الالتزام القائل بأن «تسهل هجرة اليهود فى أحوال ملائمة» و «أن تشجع ، بالتعاون مع الوكالة اليهودية المشار اليها فى المادة الرابعة ، حشد اليهود فى الاراضى ، بما فيها الاراضى الميرية والاراضى الموات غير المطلوبة للمقاصد العمومية» (المادة السادسة)

(٢) «صيانة الحقوق المدنية والدينية لجميع سكان فلسطين بقطع النظر عن الجنس أو الدين» (المادة الثانية) مضافة الى الفقرة الشرطية المثبتة فى وعد بلفور والمدرجة فى ديباجة صك الانتداب ، «على ان يفهم جليا أنه لن يؤتى بعمل من شأنه أن يغير الحقوق المدنية والدينية التى تتمتع بها الطوائف غير اليهودية القيمة الآن فى فلسطين» والفقرة الشرطية المماثلة القائلة «بضمان عدم الحاق الضرر بحقوق ووضع جميع فئات الاهالى الاخرى» (المادة السادسة)

(٣) «وضع البلاد فى أحوال سياسية وادارية واقتصادية تضمن .... ترقية مؤسسات الحكم الذاتى .....» (المادة الثانية) وتشجيع ... الاستقلال المحلى «بقدر ما تسمح به الاحوال» (المادة الثالثة)

(٤) مسؤولية تأمين رفاه فلسطين ، كمجموع ، أى «صون مصالح الجمهور فيما يتعلق بترقية البلاد وعمرانها» مع اشارة خاصة الى وضع ما يلزم من الاحكام بشأن الملكية العامة أو الاشراف على موارد البلاد الطبيعية أو الاعمال والمصالح والمنافع العمومية ، وايجاد نظام مناسب للاراضى، لتشجيع حشد السكان فى الاراضى وتكثيف الزراعة (المادة الحادية عشرة) بالاضافة الى النص الوارد فى المادة الثانية القائل «بصيانة الحقوق المدنية والدينية لجميع سكان فلسطين» وفى المادة الخامسة عشرة الذى يشترط وجوب عدم وجود أى «تمييز مهما كان نوعه بين سكان فلسطين على اساس الجنس أو الدين أو اللغة»

(٥) الالتزامات المتعلقة بالاماكن المقدسة (٤٧) (المادتان ١٣ و١٤)

٧٠ ـ لقد خولت الدولة المنتدبة بمقتضى المادة الخامسة والعشرين من صك الانتداب ، بموافقة مجلس عصبة الامم، صلاحية ارجاء أو توقيف تطبيق ما تراه من هذه النصوص غير قابل للتطبيق (خلاف المواد

(٤٧) ورد بحث مسألة الاماكن المقدسة فى الفصل الثالث

Digitized by Birzeit University Library

١٥ و١٦ و١٨) على المنطقة الواقعة ما بين نهر الاردن والحد الشرقي لفلسطين. وفي شهر أيلول من سنة ١٩٢٢ أقر مجلس عصبة الامم المذكرة التي قدمتها الحكومة البريطانية وعينت فيها حدود شرق الاردن واستثنت ، من جملة مـا استثنت ، شرق الاردن ، من أحكام صك الانتداب عـلى فلسطين فيما يتعلق بالوطن القومي اليهودي

تنفيذ صك الانتداب

٧١ — لقد وضعت الاسس الدستورية لحكومة فلسطين التي أقامتها الدولة المنتدبة في مرسوم دستور فلسطين الصادر سنة ١٩٢٢ وسنة ١٩٤٠. وقد عدل مرسوم دستور فلسطين الاصلي الصادر في ١٠ آب سنة ١٩٢٢ (٤٨) في سنة ١٩٢٣ بحيث نص (٤٩) على انه يحق للمندوب السامي ، دون اجحاف بالصلاحيات المنوطة بصاحب الجلالة الملك والمحتفظ بها له ، بمرسوم دستور فلسطين (المادة ٨٩ من مرسوم سنة ١٩٢٢) ومع مراعاة التعليمات التي تصدرها له حكومة صاحب الجلالة ، «سلطة اصدار التشاريع والقوانين التي يرونها ضرورية .... لتوطيد الامن ، والنظام ، وانتظام الحكم في فلسطين» بيد ان المرسوم نص ، بالتخصيص ، على ان لا يصدر قانون يقيد «الحرية التامة في العقيدة ويحول دون حرية القيام بالشعائر الدينية على اختلاف أنواعها الا بقدر ما يكون ضروريا لحفظ النظام العام والآداب العامة» وعلى أن لا يصدر أي قانون من شأنه «أن يميز بين أهالي فلسطين ، على أي وجه كان ، على أساس العنصر أو المعتقد أو اللغة» ومن النصوص «التي لها صلة خاصة بكيفية اضطلاع الادارة بتنفيذ صك الانتداب النص القائل بأن «لا ينفذ أي قانون يكون مخالفا أو مناقضا لاحكام صك الانتداب ، ولا ينفذ أي قانون يتعلق بأمور ورد نص خاص بشأنها في أحكام صك الانتداب ، ما لم يكن مشروع ذلك القانون قد عرض على الوزير وصادق عليه بتعديل أو بدون ذلك»

٧٢ — يضطلع بادارة فلسطين ، وفقا لمراسيم دستور فلسطين المشار اليها أعلاه ، مندوب سام مسؤول تجاه وزير المستعمرات لحكومة المملكة المتحدة ، يساعده مجلس تنفيذي يتألف من كبار الموظفين الذي يعينون فيه من وقت لآخر ، بما فيهم السكرتير العام (المنصب التنفيذي الرئيسي في الحكومة) والنائب العام والسكرتير المالي، بحكم وظائفهم الرسمية. وفي سنة ١٩٢٣ أعطيت بالمندوب السامي صلاحية التشريع، وقضى المرسوم بتأليف مجلس استشاري يترتب على المندوب السامي استشارته قبل تنفيذ القوانين. ويتألف المجلس الاستشاري من أعضاء المجلس التنفيذي ورؤساء الدوائر الحكومية الرئيسية ، وحكام الالوية. والحكومة المركزية منظمة في عدة دوائر تتولى تصريف الواجبات المقررة. وقد قسمت فلسطين من الناحية الادارية العامة ، الى ستة ألوية(٥٠) يقوم على ادارة كل لواء منها حاكم لواء يعمل كممثل للحكومة في لوائه ويكون مسؤولا تجاه السكرتير العام. ويساعده نائب حاكم لواء ومساعد حاكم لواء واحد أو أكثر. وفي سنة ١٩٤٥ بلغ عدد موظفي الحكومة ما يقرب من ٤٥٠٠٠ موظف ، ٦٨ في المائة منهم عرب ، و٢١ في المائة يهود و١٠ في المائة بريطانيون (وقد تنخفض نسبة البريطانيين المئوية اذا حذف منهم البوليس ،

(٤٨) راجع النص في مجموعة قوانين فلسطين لدرايتون ، المجلد الرابع ، الصفحة ٣٣٠٤

(٤٩) المادة الثالثة من مرسوم دستور فلسطين (المعدل) لسنة ١٩٢٣ ، والاشارات التالية تعود أيضا الى هذه المادة

(٥٠) لواء القدس ، ولواء اللد (ومركزه يافا) ، ولواء حيفا ، ولواء غزة ، ولواء السامرة (ومركزه نابلس) ، ولواء الجليل (ومركزه الناصرة)

باستثناء الصباط) ويشغل الموظفون البريطانيون المناصب الهامة في الحكومة ، بما فيها المناصب المساوية لمناصب مساعدي حكام الالوية(٥١) مع انه ورد في البيانات التي عرضت على اللجنة أن المحاولات ما فتئت تبذل منذ سنة ١٩٣٩ ، لوضع الفلسطينيين في مناصب ذات مسؤولية أكثر وفقا للكتاب الابيض(٥٢)

٧٣ — وقد أفصحت لجنة الانتدابات الدائمة التابعة لعصبة الامم في شهر آب سنة ١٩٣٧ ، بالاعراب عن رأيها التمهيدي الى المجلس حول تقرير اللجنة الملكية لفلسطين (تقرير بيل) الصادر في حزيران سنة ١٩٣٧ ، بما يلي :—

«لقد أصبح الانتداب الحالي غير عملي حالما صرحت علانية بذلك لجنة ملكية بريطانية ذات سلطة مزدوجة استمدتها من حيادها ، واجماعها ، ومما خولتها اياه حكومة الدولة المنتدبة نفسها»(٥٣)

٧٤ — لقد وجدت الدولة المنتدبة نفسها في بيان يتعلق بخطتها السياسية(٥٤) أصدرته في الوقت الذي صدر فيه تقرير اللجنة الملكية «مضطرة الى الاستنتاج بوجود تضارب غير قابل للتوفيق بين أماني العرب وأماني اليهود في فلسطين» وان «هذه الاماني لا يمكن تحقيقهـا بموجب نصوص الانتداب الحالي....» وعلى ضوء هذه الصورة للنزاع المتزايد الذي اتسعت شقته بسبب الحوادث التي وقعت في السنوات العشر التالية ترى اللجنة أن من اللائق النظر في كيفية العمل بصك الانتداب على فلسطين

الوطن القومي اليهودي وحقوق العرب

٧٥ — فلما وردت في التاريخ عبارة كانت موضعا للجدل الدائم كعبارة «الوطن القومي اليهودي» فبعد مضي عشرين عاما على صدور تصريح بلفور خصصت اللجنة الملكية فصلا(٥٥) من تقريرها تناولت فيه بالبحث الدقيق النصوص التي لها صلة بالموضوع ، والسوابق التاريخية توضيحا لمعنى هذه العبارة

٧٦ — أما فيما يتعلق بالتضمينات السياسية التي تنطوي عليها عبارة «الوطن القومي» فان مما استنتجته اللجنة بهذا الصدد لا لبس فيه ولا ابهام اذ قالت :—

«لقد سمع لنا بأن نفحص الاوراق والوثائق المتعلقة بالموضوع وظهر لنا أن عبارة «انشاء وطن قومي في فلسطين» كانت نتيجة توفيق بين رأي بعض الوزراء الذين كانوا يريدون انشاء دولة يهودية في النهاية ، ورأي البعض الآخر الذين لم يكونوا يفكرون بذلك. ومن الواضح ، على كل حال ، انه لم يكن في استطاعة حكومة جلالته ان تتعهد بانشاء دولة يهودية بل كان ما في وسعها عمله هو ان تتعهد بتسهيل نمو «وطن». اما نمو هذا الوطن نموا كافيا وتطوره الى درجة يصبح فيها دولة فذلك أمر يتوقف في الدرجة الاولى على حساسة اليهود وعزيمتهم(٥٦)

(٥١) من بين الـ٣٩ مساعد حاكم لواء الحاليين يوجد عربي واحد وآخر يهودي (راجع الوثيقة أ/أس ١٣/س ر/٦/١ ، الصفحة ٩ : بيان ممثل حكومة فلسطين)

(٥٢) المصدر السابق

(٥٣) وقائع الجلسة الثانية والثلاثين (الاستثنائية) للجنة الانتدابات الدائمة ، الصفحة ٢٢٩

(٥٤) الكتاب الابيض رقم ٥٥١٣

(٥٥) الفصل الثاني من تقرير اللجنة الملكية لفلسطين

(٥٦) نفس المصدر ، الفصل الثاني ، الفقرة (٢٠)

Digitized by Birzeit University Library

٧٧ ـ اما فيما يتعلق بالدوله المنتدبه ، فقد بقى بيان السياسة البريطانية [illegible] اصدره فى حزيران سنة ١٩٢٢ مستر ونستون تشرتشل الذى كان وزيرا للمستعمرات فى ذلك الحين ، التفسير الموثوق به(٥٨) وتبين المقتطفات التالية جوهر البيان :ـ

«وقد قيلت اقوال غير مصرح بها مؤداها ان الغاية التى يرمى اليها هذا التصريح هى خلق فلسطين يهودية برمتها. واستعملت عبارات كمثل القول بأن فلسطين ستصبح «يهودية كما ان انكلترا انكليزية». وحكومة جلالته ترى أن هذا الامل غير ممكن التحقيق وهى لا ترمى الى مثل هذا الغرض كما انها لم تفكر فى أى وقت من الاوقات بما يخشاه الوفد العربى على ما يظهر من اضمحلال الشعب العربى أو اللغة والثقافة العربية فى فلسطين أو التفوق عليها. وهى تود أن تلفت النظر الى أن نص التصريح المشار اليه لا يرمى الى تحويل فلسطين بكليتها الى وطن قومى يهودى ، بل الى ان وطنا كهذا ينبغى تأسيسه فى فلسطين. ومما يلاحظ بهذا الصدد بارتياح ان المؤتمر الصهيونى ، وهو الهيئة العليا المسيطرة على الجمعية الصهيونية ، قد اتخذ قرارا فى اجتماعه المنعقد فى شهر أيلول سنة ١٩٢١ ، فى كارلسباد عبّر فيه عن البيان الرسمى للغايات الصهيونية ، من أنها «تصميم الشعب اليهودى على أن يعيش مع الشعب العربى على أساس الوحدة والاحترام المتبادل ، وأن يعمل مع الشعب العربى على جعل هذا الوطن المشترك مجتمعا مزدهرا ، بحيث يضمن عمرانه لكل شعب من شعوبه رقيا وطنيا مطردا» . . . . ولو سأل سائل عن معنى تسمية الوطن القومى فى فلسطين لأمكن الرد عليه بأنها لا تعنى فرض الجنسية اليهودية على أهالى فلسطين اجمالا ، بل زيادة نمو الطائفة اليهودية ، بمساعدة اليهود الموجودين فى انحاء العالم ، حتى تصبح مركزا يكون فيه للشعب اليهودى برمته اهتمام وفخر من الوجهتين الدينية والقومية. ولكى يكون للطائفة اليهودية أملها فى التقدم الحر ويفسح للشعب اليهودى مجال واف يظهر فيه مقدرته ، كان من الضرورى أن يعلم بان وجوده فى فلسطين هو كحق وليس منة. ذلك هو السبب الذى جعل من الضرورى ضمان انشاء الوطن القومى اليهودى لليهود ضمانا دوليا والاعتراف رسميا بانه يستند الى صلة تاريخية قديمة»

٧٨ ـ وقد توصلت اللجنة الملكية فى تعليقها على الفقرة السابقة وسياقها الى الرأى التالى :ـ

«وقد اعتبر هذا التفسير للوطن القومى ، فى بعض الاحيان ، انه يحول دون انشاء دولة يهودية ، غير انه وان كانت عبارته قد وضعت فى قالب يرمى الى تخفيف خصومة العرب للوطن القومى بقدر الاستطاعة ، ليس فيه ما يمنع انشاء مملكة يهودية فى النهاية. وقد قال لنا المستر تشرشل نفسه عندما أدلى بشهادته أمامنا انه لم يكن القصد الحيلولة دون اقامة دولة كهذه»(٥٩)

٧٩ ـ وبينما كانت هنالك أسباب للاختلاف حول المدلول الدقيق لعبارة «الوطن القومى» انبثقت صعوبة ، قد تكون شرا من التعهدات المترتبة فى صك الانتداب نحو سكان فلسطين ، اليهود والعرب ، وهى

(٥٧) الكتاب الابيض رقم ١٧٠٠

(٥٨) مثال ذلك ما ورد فى الكتاب الابيض لسنة ١٩٣٩ : «ان حكومة جلالته تتمسك بهذا التفسير لتصريح سنة ١٩١٧ ، وتعتبره وصفا موثوقا به وشاملا لماهية الوطن القومى فى فلسطين» (الفقرة ٦ من الكتاب الابيض رقم ٦٠١٩)

(٥٩) نفس المصدر الفقرة ٣٩ من الفصل الثانى

محاولات لاكتشاف الهدف الاساسى الذى وضع الانتداب من اجله. ففى سنة ١٩٣٠ اعربت لجنة الانتدابات الدائمة التابعة لعصبة الامم عن قناعتها من «أن الالتزامات المدرجة فى صك الانتداب نحو فريق من السكان لها نفس الوزن»(٦٠) وحين تعرضت اللجنة الملكية للموضوع ، على أثر درس دقيق لاحكام صك الانتداب كان من رأيها أن «مما لا ريب فيه أن الغاية الاساسية من الانتداب على الصورة التى أعلنت فى ديباجته وفى مواده ، (النسطير كما فى الاصل) ، هى ترويج انشاء الوطن القومى اليهودى»(٦١) ومن ناحية أخرى نجد رأى المستر تشرشل الذى أدلى به فى سياق كلمة ألقاها فى مجلس العموم فى اليوم الثالث والعشرين من شهر أيار سنة ١٩٣٩ ، أن الغاية من الكتاب الابيض الصادر فى سنة ١٩٢٢ هى «الايضاح بأن تأليف مؤسسات الحكم الذاتى فى فلسطين يجب أن يخضع للوعد الفائق الاهمية ولالتزام تأسيس وطن قومى فى فلسطين(٦٢)

اطراد نمو الوطن القومى

٨٠ ـ لقد أوجز أعضاء اللجنة الملكية لفلسطين ما انطبع فى أذهانهم فى سنة ١٩٣٧ ، على الوجه التالى «لقد كان الوطن القومى قبل اثنتى عشرة سنة فى دور التجربة ، فأصبح اليوم مشروعا قائما»(٦٣) وقد زاد عدد السكان اليهود المقيمين فى فلسطين خلال العشر سنوات منذ أن وضعوا تقريرهم من ٤٠٠،٠٠٠ الى نحو ٦٢٥،٠٠٠(٦٤) وبدلا من ٢٠٣ مستعمرات زراعية تضم ٩٧٠٠٠ نسمة ، يوجد الآن ما ينوف على ٣٠٠ مستعمرة زراعية وبلدة صغيرة يبلغ عدد سكانها ١٤٠،٠٠٠ نسمة. اما مدن الينشوف الكبرى (الطائفة اليهودية فى فلسطين) فقد اتسعت حجما وازدادت ازدهارا وبخاصة تل أبيب التى يبلغ عدد سكانها الآن ١٨٠،٠٠٠ نسمة لا يمكن الا أن تؤثر فى نفس المرء بمؤسساتها المدنية المنظمة تنظيما راقيا ، ونشاطها الثقافى ، والدلائل الاخرى لاساليب الحياة المتباينة. ولا ينسى للمرء أن يدرك مدى زهو الطائفة اليهودية بقدرتها على الاشياء الا اذا تذكر كثبان الرمال المهجورة التى انبثقت عنها تل أبيب

٨١ ـ ان الانتماء الى عضوية الطائفة اليهودية مباح بصورة طبيعية تقريبا لكافة اليهود(٦٥) ، من سن الثامنة عشرة فما فوق ، الذين اقاموا فى فلسطين مدة لا تقل عن ثلاثة اشهر ، ويشترك البالغون من افراد الطائفة ، الذين تبلغ اعمارهم ٢٠ سنة فما فوق ، فى انتخاب المجلس المنتخب الذى يؤلف منه الفعادلئومى (المجلس الملى)(٦٦). ويتولى مجلس الفعادلئومى نظام المدارس اليهودية وجهاز الصحة العامة والخدمات

(٦٠) وقائع الجلسة السابعة عشرة (الاستثنائية) للجنة الانتدابات الدائمة ، الصفحة ١٤٥

(٦١) البند (٤) من الفقرة ٤٢ من الفصل الثانى من تقرير اللجنة الملكية لفلسطين

(٦٢) المناقشات البرلمانية ـ المجلد ٣٤٧ ، رقم ١٠٨ (٢٣ أيار سنة ١٩٣٩) الاعمدة ٢١٧٧ ـ ٢١٨٩

(٦٣) تقرير اللجنة الملكية ، الفقرة (٢) من الفصل الخامس

(٦٤) احصاءات شهر حزيران سنة ١٩٤٧ المدرجة فى المذكرة التى قدمتها حكومة فلسطين عن ادارة فلسطين فى عهد الانتداب ، الفقرة ١٦

(٦٥) لا يشتمل سجل الطائفة على أقلية من اليهود الارثوذكس ينتمى معظمهم الى الاغودات اسرائيل ، وذلك حسب رغبتهم

(٦٦) لقد اعترف بهذا المجلس رسميا ومنح حق استيفاء العوائد من الطائفة المحلية لتولى الخدمات الاجتماعية والمقاصد الطائفية الاخرى بمقتضى نظام الطائفة اليهودية لسنة ١٩٢٨

Digitized by Birzeit University Library

الاجتماعية وينفق عليها وحده تقريبا ، من الضرائب التى يجمعها ومما يتلقاه من(٦٧) مصادر خاصة ، بالتعاون مع المنظمات الاخرى. وقد يكون من اعضاء المجلس المنتخب ممثلون لهم آراء سياسية متباينة وجماعات ذات نفوذ(٦٨) لا تساهم مساهمة كاملة فى المنهاج الرسمى للوكالة اليهودية. وتظهر ايضا آراء سياسة مختلفة فى الهستدروت (نقابة اتحاد العمال اليهود) التى تضم ١٦٠،٠٠٠ عضوا (٧٥ فى المائة من مجموع الطبقة اليهودية العاملة تقريبا) ولا يقتصر هذا العدد على معظم العمال فى الصناعة بل يشتمل أيضا على عمال الزراعة وذوى المهن الاخرى

٨٢ ـ وتشغل الوكالة اليهودية فى حياة الطائفة اليهودية مكانا خاصا بموجب وضعها المقرر فى المادة الرابعة من صك الانتداب(٦٩) وكمؤسسة تمثل اليهودية العالمية. وتهتم الوكالة اليهودية المنظمة فى فلسطين فى نحو عشرين دائرة تضامى على الدوام دوائر الدولة فى أى قطر يتمتع بالحكم الذاتى ، بكل ناحية من نواحى التقدم الاقتصادى والاجتماعى لليهود فى فلسطين ، وتتمتع بنفوذ قاطع فى الشؤون السياسية والادارية الكبرى لا سيما الهجرة والتقدم الزراعى

٨٣ ـ وهكذا فان اليشوف (الطائفة اليهودية فى فلسطين) مجتمع منظم تنظيما فائقا ، وثيق الاواصر ، يقوم بعضه على أساس المجهود الطائفى لدرجة أنه أوجد حياة قومية لها ميزتها بحيث تصح فيه ما أطلقته عليه اللجنة الملكية من تسمية بانه «دولة ضمن دولة» وكطائفة فخورة بما وصلت اليه من مراتب فى الحكم الذاتى والحياة الثقافية ، تنفعل لاى اهمال ظاهر لما تعتبره طلبات عادلة ومعقولة. ثم ان مقدرتها على الابتكار والابداع ، والهدف الذى تضعه نصب عينها ، وثقتها بنفسها ، تجعلها تتألم للوضع الذى تجد فيه نفسها تحت «بيروقراطية غريبة»(٧٠). وذكرياتها عن الثورة العربية فى سنوات ١٩٣٦ـ١٩٣٩ ،

---

(٦٧) لقد بلغ مجموع مصروفات الخدمات الاجتماعية اليهودية فى عام ١٩٤٥ سنة ملايين ونصف مليون جنيه ، استوفى ٨٢/٠ منها من الطائفة اليهودية ودفعت الحكومة ٥٠/٠ منها والباقى من مصادر خارجية. انظر تقرير الغعادلثومى : الطائفة اليهودية وخدماتها الاجتماعية ، الصفحة ١١

(٦٨) وتشمل على سبيل المثال حزب عليا حداشا المعتدل (حزب المهاجرين الجدد) وحزب هاشومير هاتسعير اليسارى الاشتراكى والحزب الشيوعى الفلسطينى ، وتختلف منظمة احود (الاتحاد) التى يرأسها الدكتور ج.ل. ماغنس ، رئيس الجامعة العبرية ، بالرغم من انها ليست حزبا سياسيا ، عن السياسة الصهيونية بمطالبتها بدولة فلسطينية ثنائية

(٦٩) «يعترف بوكالة يهودية ملائمة كهيئة عمومية لاسداء المشورة الى ادارة فلسطين والتعاون معها فى الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وغير ذلك من الامور التى قد تؤثر فى انشاء الوطن القومى اليهودى ومصالح السكان اليهود فى فلسطين ، ولتساعد وتشترك فى ترقية البلاد على ان يكون ذلك خاضعا دوما لمراقبة الادارة. ويعترف بالجمعية الصهيونية كوكالة ملائمة ما دامت الدولة المنتدبة ترى ان تأليفها ودستورها يجعلانها صالحة ولائقة لهذا الغرض ، ويترتب على الجمعية الصهيونية أن تتخذ ما يلزم من التدابير بعد استشارة حكومة صاحب الجلالة البريطانية للحصول على معونة جميع اليهود الذين يبغون المساعدة فى انشاء الوطن القومى اليهودى» وعلى أثر الاتفاق بين اليهود الصهيونيين واليهود غير الصهيونيين الذى تم فى المؤتمر الصهيونى فى عام ١٩٢٩ ، تألفت وكالة يهودية موسعة اعترفت بها الدولة المنتدبة كالهيئة العمومية المشار اليها فى المادة ٤

(٧٠) الفقرة ١٧ من الفصل الخامس من تقرير اللجنة الملكية لفلسطين

والمذابح التى جرت مؤخرا ضد اليهود فى أقطار الشرق الاوسط ، مقرونة بما تركته الهتلرية ، تبقيها دوما يقظة ، ومتهمكة فى تأمين الدفاع عن الوطن القومى دفاعا ملائما.

الهجرة واستيطان الاراضى

٨٤ ـ كان يقطن فلسطين حينما تمت الموافقة لاول مرة على صك الانتداب فى سنة ١٩٢٢ حوالى ٨٤٠٠٠ يهودى فقط. وفى الوقت الذى تعتبر فيه الهجرة أمرا جوهريا لنمو الوطن القومى ، غير ان الفقرة الشرطية فى المادة السادسة التى تنص على عدم الحاق الضرر «بحقوق ووضع جميع فئات الاهالى» اقتضت فرض نوع من أنواع الرقابة عليها. وقد فسر مبدأ تنظيم الهجرة الذى أخذت به الدولة المنتدبة فى عام ١٩٢٢ ، فى بيان سياستها (مذكرة تشرشل) :ـ

«. . . . وهذه الهاجرة لا يمكن أن يكون مقدارها بحيث تتجاوز قدرة البلاد الاقتصادية فى حينه على استيعاب القادمين الجدد ، ومن المحتم ضمان عدم صيرورة المهاجرين عبئا على أهالى فلسطين عموما ، وأن لا يحرموا أية فئة من السكان الحاليين من عملهم»

وقد أعيد تأكيد هذا المبدأ فى رسالة وجهها مستر رامزى ماكدونالد الى الدكتور وايزمن فى ١٣ شباط سنة ١٩٣١ ، وقبلت به المنظمة الصهيونية(٧١) فى ذلك الوقت ، وأقرته كذلك لجنة الانتدابات الدائمة التابعة لعصبة الامم(٧٢)

٨٥ ـ وما أن أزفت سنة ١٩٣٧ حتى بلغ مجموع السكان اليهود ٤٠٠،٠٠٠ نسمة ، وقد دخل فى السنوات الثلاث الاولى وحدها للارهاب النازى فى ألمانيا (١٩٣٣ـ١٩٣٥) ١٣٥،٠٠٠ مهاجر. ومهما يكن من أمر فقد وقعت فى سنة ١٩٣٦ ، حوادث استفحل أمرها بسرعة ، وتحولت الى حملة ارهاب عربية واسعة النطاق، ومقاومة مسلحة، وجهت ضد السكان اليهود، وقوات البوليس والجيش التابعة للادارة (٧٣). وقد توصلت اللجنة الملكية فى سنة ١٩٣٧ ، فى هذه الظروف ، الى الاستنتاج بان جعل مقدار الهجرة متوقفا على «مبدأ قوة الاستيعاب الاقتصادى . . . . لا يلائم الوقت الحاضر . . . . فمن اللازم أن يحسب للعوامل السياسية والنفسية حسابها»(٧٤)

٨٦ ـ وقد تقررت الهجرة اليهودية الى فلسطين منذ ١٩٣٩ وفقا للكتاب الابيض لسنة ١٩٣٩(٧٥) ومما تجدر ملاحظته فى هذا الصدد المقررات الرئيسية المتعلقة بالهجرة :ـ

---

(٧١) لقد استعيض عنها فى عام ١٩٣٠ بالوكالة اليهودية ، كالهيئة العمومية المنصوص عليها فى المادة ٤ من صك الانتداب

(٧٢) وقائع الجلسة السابعة عشرة (الاستثنائية) (حزيران سنة ١٩٣٠) للجنة الانتدابات الدائمة ، الصفحة ١٤٢

(٧٣) للوقوف على تحليل أسباب الاضطرابات سنة ١٩٣٦ ، راجع تقرير اللجنة الملكية لفلسطين ، الفصل الرابع. وتقدر الخسائر بالارواح حوالى ٤٠٠٠ شخص ، والاضرار التى لحقت بالاموال بحوالى مليون جنيه ، نتيجة للثورة العربية لسنوات ١٩٣٦ـ١٩٣٩

(٧٤) الفقرة ٧٧ من الفصل العاشر من تقرير اللجنة الملكية

(٧٥) الكتاب الابيض رقم ٦٠١٩

Digitized by Birzeit University Library

(١) يسمح خلال السنوات الخمس التالية لسنة ١٩٣٩ ، بدخول ٧٥٠٠٠ مهاجر يهودى الى البلاد، مع مراعاة قدرة البلاد الاقتصادية على الاستيعاب ، على أن يدخل فى كل سنة من تلك السنوات ١٠،٠٠٠ شخص بالاضافة الى ٢٥،٠٠٠ لاجىء حالما تضمن الوسائل الوافية لاعالتهم. وقد كان هدف الدولة المنتدبة أن ترفع عدد السكان اليهود الى ما يقرب من الثلث من مجموع سكان فلسطين

(٢) لدى انقضاء السنوات الخمس المشار اليها «لا يسمح بهجرة يهودية اخرى الا اذا كان عرب فلسطين على استعداد للقبول بها»(٧٦)

(٣) ستقمع الهجرة غير المشروعة باتخاذ «اجراءات اخرى للحيلولة دونها» وينزل أى عدد من المهاجرين غير الشرعيين الذين يدخلون فلسطين من الحصص السنوية

٨٧ ــ ويمكن القاء ضوء على اتجاهات الدولة المنتدبة ، فى صددها ، من الفقرة التالية المقتبسة عن الكتاب الابيض(٧٧) :ــ

«...لكن حكومة جلالته لا ترى فى بيان الخطة السياسية الصادر سنة ١٩٢٢ ، ولا فى كتاب رئيس الوزراء سنة ١٩٣١ ، ما يمكن تفسيره بأن صك الانتداب يقضى عليها فى جميع الاوقات وفى كافة الظروف بأن تسهل هجرة اليهود الى فلسطين على أساس اعتبار قدرة البلاد الاقتصادية على الاستيعاب دون سواها. كما انها لاتجد فى صك الانتداب ولا فى بيانات الخطط السياسية التى صدرت بعده ما يؤيد الرأى القائل بان انشاء وطن قومى لليهود فى فلسطين لا يمكن تحقيقه الا اذا سمح للهجرة بالاستمرار الى ما لا نهاية له. فاذا كانت الهجرة تؤثر فى وضع البلاد الاقتصادى تأثيرا سيئا فمن الواضح انه يجب تقييدها. وكذلك الحال ، اذا كان للهجرة أثر يلحق ضررا خطيرا بوضع البلاد السياسى ، كان ذلك عاملا يجب أن لا يغفل»

٨٨ ــ وقد نص الكتاب الابيض لسنة ١٩٣٩ على تعديل سياسة الادارة فيما يتعلق باستيطان الاراضى من قبل اليهود تعديلا جوهريا ، مؤكدا الالتزام المترتب على الدولة المنتدبة بمقتضى المادة السادسة من صك الانتداب فيما يتعلق «بحقوق ووضع» فئات الاهالى غير اليهود من السكان :ــ

«وقد دلت التقارير التى وضعها مختلف لجان الخبراء ، على أنه بالنظر لنمو عدد السكان العرب الطبيعى واستمرار بيع الاراضى من العرب الى اليهود فى السنوات الاخيرة ، لا يوجد الآن فى بعض المناطق أى مجال لانتقال الاراضى من العرب الى اليهود ، فى حين أنه لا بد من وضع القيود على انتقال الاراضى من العرب الى اليهود فى بعض المناطق الاخرى ، اذا كان يراد احتفاظ المزارعين العرب بمستوى معيشتهم الحالى والحيلولة دون تكوين جماعة كبيرة من العرب ممن لا أرض لهم»

(٧٦) لقد اعلن وزير المستعمرات فى مجلس العموم بتاريخ ١٠ تشرين الثانى سنة ١٩٤٣ ، انه لما كانت الحرب قد حالت دون دخول ما يتوف على ٤٣،٩٢٢ مهاجرا شرعيا وغير شرعى لغاية ٣٠ أيلول سنة ١٩٤٣ فستصرح حكومة جلالته بدخول عدد من المهاجرين يبلغ ٣١،٠٠٠ شخص الى فلسطين اذا كان ذلك ضروريا بعد تاريخ توقف الهجرة فى ٣١ آذار سنة ١٩٤٤ «مع مراعاة قدرة البلاد الاقتصادية على الاستيعاب»

(٧٧) الكتاب الابيض رقم ٦٠١٩

وقد وضعت سياسة الكتاب الابيض بشأن الاراضى موضع التنفيذ بنظام انتقالات الاراضى الذى صدر سنة ١٩٤٠(٧٨) وقسمت البلاد بمقتضى هذا النظام الى ثلاث مناطق(٧٩) :ــ ففى المنطقتين الاوليين اللتين تشملان ٩٥ ٪ من مساحة فلسطين ، اما ان حظر انتقال الاراضى من العرب الفلسطينيين الى اليهود أو سمح به بعد نيل موافقة الحكومة لها. اما فى المنطقة الثالثة (المنطقة الحرة) التى تبلغ مساحتها ٣٣٢٠٠٠ فدان (٥ ٪ من مجموع مساحة فلسطين) ويقع معظمها فى السهل الساحلى وتشمل بعض الاراضى حول القدس فقد بقى شراء الاراضى فيها حرا

٨٩ ــ وقد كان الكتاب الابيض لسنة ١٩٣٩ موضع بحث مستفيض فى الجلسة السادسة والثلاثين للجنة الانتدابات الدائمة المنعقدة فى حزيران سنة ١٩٣٩ ، وكانت خلاصة الاستنتاجات التى توصلت اليها اللجنة بصدده ، كما وردت فى التقرير الذى رفعته الى مجلس العصبة كما يلى :ــ

(أ) ان السياسة المقررة .... لا تتفق مع «التفسير الذى ما فتئت اللجنة تفسر به صك الانتداب بالاشتراك مع الدولة المنتدبة والمجلس»

(ب) انه فيما يتعلق بامكان ايجاد تفسير جديد لصك الانتداب لا يتنافى وسياسة الكتاب الابيض فقد «تعذر على أربعة أعضاء امكان القول أن سياسة الكتاب الابيض تتفق وصك الانتداب» بينما كان من رأى أعضاء اللجنة الثلاثة الآخرين «أن الظروف الحالية تبرر سياسة الكتاب الابيض بشرط أن لا يعارض المجلس فى ذلك»

٩٠ ــ لقد كان رد الفعل لدى الزعماء العرب الذين كانوا يهتمون جد الاهتمام بالمقترحات الدستورية(٨١) هو رفض سياسة الحكومة المنتدبة ، بصورة رسمية لانها لا تحقق المطالب العربية ، ويمكن تلخيص رأى اليهود بعبارة مقتبسة من كتاب أرسله(٨٢) رئيس الوكالة اليهودية الى المندوب السامى لفلسطين فى اليوم الحادى والثلاثين من شهر أيار سنة ١٩٣٩ :ــ

(٧٨) الكتاب الابيض رقم ٦١٨٠

(٧٩) المنطقة (أ) : تبلغ مساحتها حوالى ٤،١ ملايين فدان (٦٣ فى المائة من مجموع المساحة) ويقع معظمها فى المناطق الجبلية وفى منطقة غزة ــ بئر السبع فى الجنوب. وقد حظر انتقال الاراضى من العرب الفلسطينيين الى اليهود ويجوز السماح بانتقال الاراضى فى بعض الحالات من أشخاص خلاف العرب الفلسطينيين. المنطقة (ب) : تبلغ مساحتها حوالى مليونى فدان (٣٢ ٪ من مجموع المساحة) وتؤلف الوادى حول بحيرة الحولة ومنطقة بحيرة طبريا ووادى مرج ابن عامر والنقب وبعض المناطق فى السهل الساحلى الكائن جنوبى يافا وجنوبى حيفا وقد قيد شراء الاراضى من قبل اليهود فى هذه المنطقة وذلك بأخذ موافقة الحكومة

(٨٠) وقائع الجلسة السادسة والثلاثين للجنة الانتداب الدائمة ، الصفحتان ٢٧٤ــ٢٧٥ لم يبحث مجلس العصبة فى التقرير نظرا لاندلاع نار الحرب العالمية الثانية فى ١ أيلول سنة ١٩٣٩

(٨١) راجع الفقرتين ١٠٩ــ١١٠.

(٨٢) وقد أعيد نشر النص فى كتاب الوكالة اليهودية لفلسطين (طبعة نيويورك) بعنوان الوثائق المقدمة للجمعية العمومية فى هيئة الامم المتحدة ، أيار سنة ١٩٤٧ ، الصفحة ١٤٠ وقد قدم الكتاب كعريضة الى لجنة الانتداب الدائمة فى جلستها السادسة والثلاثين

Digitized by Birzeit University Library

«ان الكتاب الابيض يخضع الوطن القومى اليهودى للحكم العربى ، ويجعل اليهود أقلية الى الابد ، ويضع الهجرة اليهودية تحت رحمة العرب . وهو باختصار ، ينهى الانتداب بتجريده من غايته الاساسية»

٩١ ــ وفى ظلال ما أبداه اليهود من نشاط فى المجهود الحربى وازدياد وطأة الاضطهاد النازى لبقايا اليهود الاوروبيين ، استفز تنفيذ نصوص الكتاب الابيض اليهود الى بذل الجهود لجلب مهاجرين غير شرعيين الى فلسطين ، (٨٣) وأدت التدابير التى اتخذتها الادارة لقمع الهجرة غير الشرعية عن طريق ضبط سفن المهاجرين الى احتكاك دائم خطير مقرون بمقاومة يهودية متزايدة

٩٢ ــ ثم ان التوتر الزائد الذى ترتب على هذه الحالة بين الادارة والطائفة اليهودية لم يلطف من حدته اعلان برنامج بلتمور الذى أقره المؤتمر الصهيونى المنعقد فى نيويورك بتاريخ ١١ أيار سنة ١٩٤٢ ودعا فيما دعا اليه ، الى هجرة غير محدودة وتأسيس فلسطين (كومونولث) يهودى. ومنذ سنة ١٩٤٥ اقترنت المقاومة اليهودية لتنفيذ الكتاب الابيض بأعمال عنف متزايدة انتهت فى سنة ١٩٤٦ــ٤٧ بمقاومة سرية اضطلعت بها منظمة أرغون زفاى لئومى ، وجماعة تسمى بجماعة شترن. وقد قام ممثلون عن الوكالة اليهودية والنفاد لئومى منذ أن هاجم الارهابيون دائرة السكرتير العام بفندق الملك داود بالقدس فى تموز سنة ١٩٤٦ باستنكار الاعمال الارهابية ، وظهرت بوادر تشير الى اضطلاع الهاجاناه(٨٤) بمقاومة هذه الاساليب مقاومة فعلية. بيد أنه ما أزف شهر حزيران سنة ١٩٤٦ ، حتى كانت الهوة قد اتسعت لدرجة رأت معها الادارة أن الضرورة تقضى ، حفظا للامن ، باعتقال ٢٦٠٠ يهودى بينهم أربعة أعضاء من اللجنة التنفيذية للوكالة اليهودية

٩٣ ــ ومع هذا ، فان الظروف الصعبة الحاضرة يقتضى أن لا تشوه حقيقة العمل الخطير الذى نشأ عن الجهود المشتركة التى بذلتها الطائفة اليهودية ، والادارة ، فى وضع أسس الوطن القومى. ففى سنة ١٩٣٧ ، توصلت اللجنة الملكية الى الاستنتاج أن الدولة المنتدبة فيما يتعلق بالهجرة «قد قامت لغاية الآن خير قيام بايفاء الالتزام المترتب عليها فى تسهيل تأسيس وطن قومى للشعب اليهودى فى فلسطين»(٨٥) وأعربت ، فى الوقت نفسه ، عن رأيها بشأن المستقبل ، بقولها «ولكن هذا لا يعنى أن الوطن القومى يجب

---

(٨٣) لقد قدر عدد المهاجرين غير الشرعيين الذى وفدوا الى البلاد منذ نيسان سنة ١٩٣٩ ، بين ٣٠٠٠٠ و٣٥٠٠٠ مهاجر ، فى ملحق كتاب «لمحة عن تاريخ فلسطين» الذى أعدته حكومة فلسطين ، الصفحة ٢٣ ومنذ ١ تشرين الاول سنة ١٩٤٤ صرح بهجرة معدلها ١٥٠٠ فى الشهر

(٨٤) قوة الدفاع عن الطائفة اليهودية وهى منظمة غير مشروعة بمقتضى شرائع فلسطين. راجع ملحق كتاب «لمحة عن تاريخ فلسطين» الذى أعدته حكومة فلسطين ، الصفحة ٨٥ كذلك راجع القرار الذى اتخذه المجلس الصهيونى الداخلى فى اجتماعه المنعقد بالقدس فى ٢٩ تشرين الاول سنة ١٩٤٦ باستنكار «سفك الدماء الذى تقوم به الجماعات الارهابية متحدية النظام الوطنى وبذلك تضع نفسها خارج صفوف الطائفة اليهودية» وطالب البيشوف بعزل هذه الجماعات وقطع المعونة عنها ــ راجع المذكرة التكميلية لحكومة فلسطين الصفحة ٢١

(٨٥) تقرير اللجنة الملكية ، الفصل العاشر ، الفقرة ٩٥

أن يقف عند حجمه الحالى . . . . ولا نستطيع أن نقبل الفكرة القائلة ان للدولة المنتدبة ما يبررها اذا أغلقت أبواب هذا الوطن القومى بعد أن سهلت تأسيسه»(٨٦)

٩٤ ــ وقد أعرب الكتاب الابيض ، بعد مضى سنتين ، عن يقين الدولة المنتدبة بأن الوطن القومى ينبغى أن يعتبر تام التأسيس ، بعد زيادة عدد معين من المهاجرين. ولا تزال تلك السياسة قائمة حتى الآن ، وان كانت قد حورت بحيث يسمح فى الوقت الحاضر ، بادخال ١٥٠٠ مهاجر فى الشهر. وبينما كانت توصية لجنة التحقيق الانكليزية ــ الاميركية القائلة بادخال مائة ألف يهودى الى فلسطين فى الحال مقبولة ، فى جوهرها ، بمقتضى المقترحات الدستورية(٨٧) التى تقدمت بها الدولة المنتدبة سنة ١٩٤٦/٤٧ ، فانها لم توضع موضع العمل ، وكذلك الحال ، فقد أغفلت توصية اللجنة الانكليزية ــ الاميركية القائلة بالغاء نظام انتقالات الاراضى ، والمحافظة على «حرية بيع الاراضى وتأجيرها واستعمالها بصرف النظر عن العنصر أو الطائفة أو المذهب»

حقوق العرب ووضعهم(٨٨) :

٩٥ ــ يتناول صك الانتداب صيانة «الحقوق المدنية والدينية» و«حقوق ووضع» الطائفة العربية فى فلسطين وعدم الاجحاف بها ، بعبارة مجملة فقط ، واذا بحثنا فى مدلول هذه العبارة ، نجد أن الحكومة البريطانية قد أكدت للملك حسين فى شهر كانون الثانى سنة ١٩١٨ فى الرسالة المعروفة «برسالة هوغارت» «بأن أمانى اليهود فى العودة الى فلسطين ستحقق بالقدر الذى لا تتعارض فيه مع حرية السكان الموجودين من الناحيتين الاقتصادية والسياسية» وان كان هذا التفسير لم يعرض رسميا على لجنة الانتداب الدائمة الا فى سنة ١٩٣٩(٨٩) ولم تقبل به اللجنة بكاملها

٩٦ ــ ومهما يكن المعنى الضمنى المقصود من عبارة «الحقوق المدنية» فقد أنكر الزعماء العرب فى فلسطين ، على الدوام ، شرعية الانتداب ، وطلبوا وقف الهجرة اليهودية والاستقلال ، والحكم الذاتى الوطنى التام(٩٠) وهكذا أصبح يحكم على الاجراءات التى تتخذها الدولة المنتدبة وادارة فلسطين فى سبيل صيانة حقوق العرب ، بهذه المقاييس التى لا تتغير

٩٧ ــ واذا طرحت هذه المقاييس النهائية جانبا ، ردحا من الزمن ، يجد المرء فى سجل أعمال ادارة فلسطين بينة على ما بذلته من جهد متواصل لادخال تحسينات تدريجية فى حالة عرب فلسطين الاقتصادية

---

(٨٦) نفس المصدر

(٨٧) راجع الفصل الرابع أدناه

(٨٨) العبارة التى وردت فى صك الانتداب (الديباجة والمادة السادسة) هى : «الطوائف غير اليهودية» و«فئات الاهالى الاخرى». ويبحث هنا فقط عن الطائفة العربية. أما المصالح الخاصة للطائفة المسيحية فقد بحثت فى الفصل الثالث أدناه

(٨٩) لجنة الانتدابات الدائمة ، محضر الدورة السادسة والثلاثين ، صفحة ٩٧ والكتاب الابيض رقم ٥٩٦٤ (١٩٣٩)

(٩٠) لقد بحث فى رأى العرب فى صك الانتداب فى الفصل الثانى (د) أدناه

Digitized by Birzeit University Library

والاجتماعية ويجب أن نأخذ بعين الاعتبار ، عند فحصنا هذه الناحية ، وبخاصة فيما يتعلق باستغلال الارض والتحسين الزراعي ، طبيعة المهمة التي جابهتها ادارة فلسطين عند اضطلاعها بالادارة

«كانت البلاد فريسة لشتى الامراض ، متأخرة في تطورها ، تئن من الفاقة والعوز ، ليس فيها من وسائل التعليم الا القليل ، تفتقر الى الصناعة ، وترزح تحت نظام زراعي بال ، وكانت من الناحية الداخلية نهبا للاعمال الخارجة على القانون ، معرضة للعصابات الصحراوية التي كانت تعمل فيها نهبا وسلبا ، وقد يترتب على الحكومة أن تقوم بالاصلاح في جميع هذه النواحي حتى تجعل الارتقاء الذاتي ميسرا وتشق السبيل أمام المشاريع الفردية»(٩١)

ويجب أن لا يغرب عن البال أيضا الاضطراب المدني الذي تكرر بين آونة وأخرى ، وبخاصة في سنة ١٩٢١ ثم في سنة ١٩٢٩–٣٠ ، وسنة ١٩٣٦–٣٨ ، وسنة ١٩٤٥–٤٧ ، ذلك الاضطراب الذي صرف النظر عن التحسين الاقتصادي ، والاجتماعي من جهة وأنضب موارد الخزينة(٩٢) من جهة أخرى وعلى كل حال ، فان القيود التي فرضها الكتاب الابيض لسنة ١٩٣٩ على الهجرة اليهودية واستيطان الاراضي ، وان لم يقبل بها أكثر الزعماء العرب تأييدا ، فقد كانت تهدف بصورة واضحة الى صيانة حقوق العرب على الوجه الذي فهمتها به الدولة المنتدبة

٩٨ – وفي وسع المرء أن يفهم حق الفهم ، في الوقت نفسه ، الانتقاد الذي يوجهه العرب من أن الحكومة لم تقم بأكثر من ذلك للسير قدما في سبيل تطور العرب في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. فقد قيل مثلا ، ان الحكومة ، في غضون المدة الواقعة بين سنة ١٩٤٤ وسنة ١٩٤٦ ، لم تنفق سوى ٣ ٠/٠ من مجموع مصروفاتها على الصحة العمومية بينما أنفقت أقل من ٤ ٠/٠ على شؤون المعارف. بيد أن الحكومة صرفت جل عنايتها نحو العرب بفرض ضريبة شخصية باهظة ، اذ أن اليهود يقومون بادارة الخدمات الصحية والتعليمية الخاصة بطائفتهم ، ورغم وجود النقائص الخطيرة المعترف بها في الخدمات الصحية فان التحسن العام في الاحوال الصحية لدى الطائفة العربية يتضح من النقص الكبير الذي طرأ على نسبة وفيات الاطفال خلال العشرين سنة الماضية(٩٣). أما بشأن المعارف فان المسؤولية التي اضطلعت بها الادارة للقضاء على الامية لم يتم انجازها ، على كل حال ، حتى الآن ، على الوجه المطلوب ، فبينما يزال النظام التعليمي الحكومي العام يشمل ٥٧ في المائة فقط من الصبيان العرب الذين هم في سن الدراسة و٢٣ ٠/٠ من

(٩١) حكومة فلسطين : مذكرة عن ادارة فلسطين في عهد الانتداب ، الصفحة ١٢ ، الفقرة ٢٣

(٩٢) لقد بلغ مجموع المصروفات الادارية التي أنفقت على صيانة القانون والنظام في فلسطين في المدة الواقعة بين سنة ١٩٢٠ وسنة ١٩٤٦ ، باستثناء ما أنفق على القوات البريطانية المسلحة التي تتحمل نفقاتها حكومة المملكة المتحدة ، ٣٦ ٠/٠ تقريبا من مصروفات الحكومة جميعها (عدا تلك التي نجمت عن اشتراك فلسطين في الحرب العالمية الثانية) . راجع «لمحة عامة عن فلسطين» لحكومة فلسطين المجلد الثاني ، الصفحة ٦٠٨

(٩٣) بلغ النقصان ٣٩ ٠/٠ بين سنة ١٩٢٧ وسنة ١٩٤٤ (تؤخذ أرقام الوفيات بالنسبة الى كل ١٠٠٠ من الاحياء في السنوات الخمس الاولى من الحياة). راجع «لمحة عامة عن فلسطين» لحكومة فلسطين– المجلد الثاني الصفحتان ٧٠٨–٧٠٩

البنات»(٩٤). والذي يلوح أن أسباب الانتقاد(٩٥) الذي وجهته اللجنة الملكية في سنة ١٩٣٦–٣٧ ، بشأن نقص تسهيلات التعليم الاولي والثانوي ، بله التعليم العالي ، المتوفرة للعرب ، لا تزال قائمة حتى الآن. وليس ثمة من ريب في الاستياء الذي يسود الطائفة العربية من التقدم البطيء الذي تم تحقيقه بهذا الشأن

٩٩ – وبالنظر الى ما يكتنف هذه المسائل من تعقيد ، ليس من السهل الهين اجراء تقدير عام لما ترتب في عهد الانتداب من آثار في الحقلين الاقتصادي والاجتماعي لدى العرب. ففي سنة ١٩٣٧ علقت اللجنة الملكية على ذلك بقولها(٩٦) :–

«واستنتاجنا ، اذن ، هو أن العرب نالوا مقدارا كبيرا من المنافع المادية التي جرتها الهجرة اليهودية الى فلسطين ، فالتزامات الانتداب ، من هذه الناحية ، قد روعيت تماما. واذا نظرنا الى حالة العرب الاقتصادية ، بوجه الاجمال ، رأينا أنها لم تتضرر حتى الآن من انشاء الوطن القومي»

وقد جاءت حكومة فلسطين بعد مضي عشر سنوات فأكدت هذا الاستنتاج ذاته في جوهره ، اذ قالت(٩٧) :–

«أضف الى ما تقدم ، أن أحوال الشعب العربي قد تحسنت تحسنا ماديا خلال السبع وعشرين سنة الماضية ، كما يتضح ذلك بأجلى بيان من زيادة عددهم زيادة سريعة بالعوامل الطبيعية ، وقد ارتفع مستوى المعيشة عندهم ارتفاعا كبيرا ، وازدادت مقدرتهم في الاهتمام والعناية بامورهم ، في عالم يتنافس فيه القوي الضعيف»

١٠٠ – وعلى أي حال فانه حتى ولو ثبت بصورة قاطعة أن الطائفة العربية استفادت فائدة قيمة في حياتها الاقتصادية والاجتماعية من جراء تأسيس الوطن القومي وحكم الانتداب ، فمن الواضح ، كما أكدت ذلك اللجنة الملكية لسنة ١٩٣٦ ، انه ليس لهذه الاعتبارات وزن كبير في نظر أولئك الذين يديرون دفة السياسة العربية. فالعقيدة الاساسية التي يعتنقها زعماء العرب السياسيون هي أن السبيل الوحيد الذي يهيء ضمانا مقبولا «لحقوق العرب ووضعهم» هو اقامة الحكم الذاتي في دولة مستقلة تمنع فيها كل هجرة يهودية أخرى

١٠١ – وقد بذلت الدولة المنتدبة جهدها ، ضمن الحد التفسيري الذي فسرت به «الالتزام المزدوج» المفروض بصك الانتداب ، لتحقيق رغبات العرب السياسية بعض الشيء. فبالاضافة الى الخطوات التي اتخذتها الادارة بترقية مؤسسات الحكم الذاتي ، وهي بلا مراء ذات اهمية كبرى بالنسبة لصالح العرب ، حاولت ترقية المؤسسات التمثيلية ضمن الطائفة العربية ذاتها ، وعلى هذا ، اسس في سنة ١٩٢١ المجلس الاسلامي الاعلى للاشراف على شؤون الاوقاف(٩٨) والمحاكم الشرعية(٩٩) في فلسطين وادارتها ، بمرسوم اصدرته

(٩٤) مذكرة عن ادارة فلسطين في عهد الانتداب لحكومة فلسطين الصفحة ١٢ ، الفقرة ٢٤

(٩٥) تقرير اللجنة الملكية ، الفصل السادس عشر الفقرات ١٢–١٧

(٩٦) تقرير اللجنة الملكية ، الفصل الخامس ، الفقرة ٢٤

(٩٧) مذكرة عن ادارة فلسطين في عهد الانتداب لحكومة فلسطين صفحة ١٢ فقرة ٢٥

(٩٨) الوقف هو حبس العين عن تمليكها لاحد والتصدق بالمنفعة على وجوه البر

(٩٩) هي المحاكم الدينية الاسلامية

Digitized by Birzeit University Library

الادارة . ثم عادت فاقترحت الدولة المنتدبة فى سنة ١٩٢٣ ايضا تأسيس وكالة عربية «تحتل مكانة تشبه قاما المكانة التى تتمتع بها الوكالة اليهودية بموجب المادة الرابعة من صك الانتداب». ولكن زعماء العرب قابلوا هذا العرض ، في ذلك الحين بالرفض الاجماعى بحجة أنه «لا يحقق رغبات الشعب العربى»

١٠٢ ــ وقد تأثرت اللجنة الملكية لسنة ١٩٣٦ــ٣٧ بالامر الواقع وهو أن الحركة القومية العربية :ــ

«... يدعمها الآن تنظيم سياسى يتفوق كثيرا بقوته واتساعه على ما كان عليه في السنين الاولى ، فتمركز السلطة الذى لاحظنا أنه كان من المظاهر المريعة في اضطرابات سنة ١٩٣٣ قد تم الآن على اكمل وجه ممكن فى أية بلاد عربية. وجميع الاحزاب السياسية اصبحت جبهة متحدة ، يجلس رؤساؤها جميعا جنبا الى جنب ، في اللجنة العربية العليا . واصبح العربى المسيحى ، والعربى المسلم ، ممثلين في اللجنة على السواء ولا يوجد الآن حزب معارض.»(١)

١٠٣ ــ وقد أيدت الحوادث التالية هذا الاتجاه. ومع أن خلافات فى الرأى قد وقعت ، والحق يقال ، فى اللجنة العربية العليا(٢) حول الكتاب الابيض فى سنة ١٩٣٧ ، ثم فى سنة ١٩٣٩ ، فقد كانت هذه الخلافات تدور ، في صميمها ، حول الوسيلة والسبل ، لا حول الاهداف الكبرى للقومية العربية. ولم يفض حل اللجنة العربية العليا وابعاد ستة من زعمائها ، بما فيهم السيد جمال الحسينى ، من قبل حكومة فلسطين ، في سنة ١٩٣٧ ، الى احداث تغيير في الحركة السياسية العربية . فبينما لم يسمح للحاج امين افندى الحسينى(٣) الذى كان على اتصال بالمحور اثناء الحرب العالمية الثانية بالعودة الى فلسطين ، فان الهيئة العربية العليا الحاضرة ، التى الفت فى سنة ١٩٤٥ واعيد تشكيلها فى سنة ١٩٤٦ ، لها الآن نائب رئيس هو السيد جمال الحسينى ، اذ ان منصب الرئيس ، كما هو معلوم ، قد ترك شاغرا للمفتى(٤)

١٠٤ ــ وليس ثمة ريب ، فضلا عن ذلك ، فى أن جهاز الاشراف الحالى يدار فى سائر الطوائف العربية المحلية بواسطة شبكة من اللجان. وهكذا فان المقررات التى تتخذ فى المركز الرئيسى ، سواء أكانت تتعلق بمقاطعة البضائع اليهودية أو بالموقف الواجب اتخاذه ازاء لجنة الامم المتحدة هذه ، يجرى تنفيذها ، بصورة فعالة فى سائر صفوف الطائفة العربية

١٠٥ ــ والاختلاف في الاتجاه والمصلحة ، حول بعض المسائل الكبرى احيانا كمسألة العلاقات بين العرب واليهود يمكن ملاحظته ، لا سيما من الضغط الشديد الواقع عليهم(٥) وقد اتخذ هذا

(١) تقرير اللجنة الملكية ، الفصل الخامس ، الفقرة ٣٩ . (المحاكم الشرعية الاسلامية)

(٢) بين ممثلى الحزب العربى الفلسطينى (الذى يتزعمه السيد جمال الحسينى ، قريب مفتى القدس الحاج امين افندى الحسينى واحد اتباعه) وممثلى حزب الدفاع الوطنى وزعيمه راغب بك النشاشيبى الذى كان يميل في ذلك الوقت الى الاخذ بسياسة اكثر اعتدالا

(٣) عين مفتيا للقدس فى سنة ١٩٢١ ورئيسا للمجلس الاسلامى الاعلى فى سنة ١٩٢٢

(٤) حكومة فلسطين : المذكرة التكميلية لحكومة فلسطين ، الصفحة ١٣

(٥) راجع بشأن البينات التى قدمت الى اللجنة فيما يتعلق بالمعارضة السياسية لحزب الحسينى ، الوثيقة أ/أس ، ١٣/ب‌ف ٣٢ ، الصفحات ٣١ــ٤٧ ، من جملة الوثائق الاخرى

الضغط فى اوقات الازمات ، كما حدث فى المدة الواقعة بين سنة ١٩٣٦ وسنة ١٩٣٨ ، شكل التخويف والاغتيال ، أما في الوقت الحاضر فكل من خالف أية مسألة هامة اتخذت بشأنها الهيئة العربية العليا سياسة معينة ، يعد بانه اقترف خيانة للامة العربية ، ولما كانت الطائفة العربية زراعية في صميمها ، فهى مفككة الاوصال وتهتم بالدرجة الاولى ، فى الشؤون المحلية. وبالنظر لعدم وجود هيئة منتخبة تمثل المصالح المتعارضة فهى تبدى درجة عالية من المركزية فى حياتها السياسية

تطور مؤسسات الحكم الذاتى والاستقلال المحلى :

١٠٦ ــ صرحت حكومة المملكة المتحدة فى بيانها السياسى الذى اصدرته فى شهر حزيران سنة ١٩٢٢ بما يلى(٦) :

«فى نية حكومة جلالته أن تمهد لانشاء قسط كامل من الحكم الذاتى فى فلسطين ، ولكنها ترى ، بالنظر للظروف الخاصة بتلك البلاد ، أن يتم ذلك بأدوار تدريجية لا طفرة»

ولا يمكن ادراج المحاولات التى بذلتها الدولة المنتدبة لادخال درجة من الحكم الذاتى فى فلسطين ، الا ضمن سياق الامانى المتعارضة لكل من العرب واليهود. ففى شهر تشرين الاول سنة ١٩٢٠ ألف مجلس استشارى يضم عشرة موطنين بريطانيين وسبعة من العرب (أربعة من المسلمين وثلاثة من المسيحيين) وثلاثة من اليهود. وفى سنة ١٩٢٢ وضعت الادارة مشروعا لتأسيس مجلس تشريعى كخطوة اولى نحو ادخال الحكم الذاتى ، وكان يراد تأليف هذا المجلس من المندوب السامى واثنين وعشرين عضوا. عشرة اعضاء موطنين واثنا عشر عضوا منتخبا (عشرة أعضاء من العرب ، منهم ثمانية أعضاء من المسلمين وعضوان من المسيحيين وعضوان من اليهود) ، فقابلت اللجنة التنفيذية العربية هذا الاقتراح بالرفض بحجة أن ممثلى العرب يجب أن يؤلفوا الاكثرية بالنسبة للآخرين . وقد أخفق الاقتراح بسبب مقاطعة العرب للانتخابات في سنة ١٩٢٣

١٠٧ ــ وقد جرى بعض التقدم فى مضمار الحكم الذاتى المحلى فى السنوات القليلة التى تلت سنة ١٩٣٠ ، فما جاء اول سنة ١٩٣٥ ، حتى تم تأسيس عشرين مجلس بلدية منتخبا ، واسس ، فى تلك السنة نفسها ، مجلس بلدية القدس(٧) قوامه عدد متساو من الاعضاء العرب واليهود. وبينما وجه اليهود انتقادهم متذمرين من التقييد الذى فرض على بلدياتهم ، وخاصة بلدية تل أبيب ، بمقتضى قانون البلديات(٨) يتضح جليا ان الحكومة اتخذت الخطوات التمهيدية «لتشجيع الاستقلال المحلى» بمقتضى المادة الثالثة من صك الانتداب. ففى البلاد ، فى الوقت الحاضر ، نحو مائة سلطة محلية ، واربعون مجلسا قرويا ، جميعها مجالس عربية. ولا يوجد من بين اللجان البلدية المختلطة الاربع الموجودة حاليا ، سوى لجنتين ، هما لجنة بلدية حيفا ، ولجنة بلدية طبريا ، تشتملان على اعضاء من العرب واليهود ، من غير موظفى الحكومة

(٦) الكتاب الابيض ١٦٠٠

(٧) اصبح من المتعذر على المجلس القيام باعماله نظرا للمشاحنة السياسية. وفى سنة ١٩٤٥ اعلنت الادارة ، بعد ان فشلت فى تسوية مشكلة الرئاسة ، تعيين لجنة مؤلفة من موظفين ، دون سواهم ، بدلا من المجلس

(٨) وضع هذا القانون موضع العمل فى كانون الثانى سنة ١٩٣٤

Digitized by Birzeit University Library

١٠٨ ـ وقد بذلت حكومة فلسطين محاولة أخرى ، فى أواخر سنة ١٩٣٥ ، لتأسيس مجلس تشريعى ، وكان القصد ان يؤلف هذا المجلس من ثمانية وعشرين عضوا(٩) برئاسة «شخص منصف من لا علاقة له بفلسطين» واعطى المجلس صلاحية اصدار القوانين والقسم بنواص لوضع قوانين ، مع مراعاة بعض تقييدات بعيدة المدى ، وبخاصة فيما يتعلق بالامساك عن البحث فى صحه الانتداب ، والاحتفاظ للمندوب السامى بصلاحيات التشريع المباشر ، والاشراف الفعلى على شؤون الهجرة ومشاريع القوانين التى تتعلق بالنقد. وقد انقسم الرأى العام العربى حول هذا الاقتراح ، بين عناصر معتدله حبذت قبوله ، والزعماء العرب الذين رفضوه اذ جاء غير محقق للمطلب الذى ما فتئوا يتقدمون به ، وهو اقامه حكومة ذاتية وطنية تامة. اما اليهود فقاوموه مقاومة عنيفة لانهم رأوا فيه احتمال سيطرة اغلبية عربية ساحقة على الوطن القومى

١٠٩ ـ ولم تجر اية محاولة جديدة للاصلاح الدستورى حتى سنة ١٩٣٩ ، حين كانت الثورة العربية قد خمدت. وقد جاء الكتاب الابيض ، الذى صدر فى تلك السنة ، بفكرة جديدة : اذ قال «بانهاء الانتداب وجعل فلسطين دولة مستقلة فى ظرف عشر سنوات ، على أن تبرم معاهده مع المملكه المتحدة تنص بصورة مرضية على ايفاء المطالب التجارية والستراتيجية لكلا القطرين فى المستقبل» ولم يتضمن الكتاب الابيض المشار اليه أية تفصيلات للشكل الدستورى للدولة المقترحة ولكن ، كان المراد ، أن تقام ، خلال خمس سنوات ، بعد «استقرار السلام والنظام» هيئة ملائمة تمثل سكان فلسطين ، وحكومة جلالته ، لوضع التواصى بشأن الدستور ، وان يعطى الفلسطينيون ، خلال فترة الانتقال ، قسطا متزايدا فى الحكم ، بغية «جعل الفلسطينيين مسؤولين عن دوائر الحكومة بمساعدة مستشارين بريطانيين وتحت اشراف المندوب السامى»

١١٠ ـ اما الراى العام اليهودى ، فقد قابل هذه المقترحات بنتهى الاعتراض مدعيا بانها «اذعان للارهاب العربى» يترتب عليه «انكار حق الشعب اليهودى فى اعادة بناء وطنه القومى فى بلاد أجداده»(١٠) ولما كانت هذه المقترحات غير محققة لمطالب الممثلين العرب التى ابدوها فى مؤتمر لندن المنعقد فى اوائل سنة ١٩٣٩ ، فقد رفضها ممثلو الاحزاب الفلسطينية رسميا بتأثير الحاج أمين أفندى الحسينى. وقد أبدى الرأى العربى الاكثر اعتدالا ، ويمثله حزب الدفاع الوطنى(١١) استعداده لقبول الكتاب الابيض

١١١ ـ وعلى أثر انتهاء الحرب العالمية الثانية ، وتأسيس هيئة الامم فى سنة ١٩٤٥ ، وحل عصبة الامم ، افتتحت السنة التالية عهدا جديدا لحكم الانتداب. ولم تكن هناك سلطة دولية ، على اثر زوال عصبة الامم ، ولجنة الانتدابات الدائمة التابعة لها ، تستطيع الدولة المنتدبة أن ترفع اليها التقارير والايضاحات حول كيفية اضطلاعها بالمسؤوليات الملقاة على عاتقها بمقتضى شروط صك الانتداب. وقد صرح ممثل المملكة المتحدة ، آخذا هذه الحالة بعين الاعتبار ، فى الدورة الختامية لهيئة العصبة ، بأن

(٩) خمسة من الوطنيين ، ممثلان عن التجارة ، ١١ مسلما (٨ منتخبون و٣ معينون) و٧ يهود (٣ منتخبون و٤ معينون) و٣ مسيحيون (واحد منتخب واثنان معينان)

(١٠) بيان الوكالة اليهودية بشأن الكتاب الابيض لسنة ١٩٣٩ ، وقد ورد نصه فى فصل «الوكالة اليهودية لفلسطين» فى كتاب الوثائق ـ الصفحتان ١٣٧ـ١٣٨

(١١) أسس هذا الحزب راغب بك النشاشيبى فى شهر كانون الاول سنة ١٩٣٤

ادارة فلسطين ستجرى «بمقتضى المبادىء العامة» التى يستند اليها الانتداب الحالى حتى «يتسنى الوصول الى ترتيبات جديدة» لو ان الهيئة هى التى تقرر ذلك. وقد صدر هذا القرار فى اليوم الثامن عشر من شهر نيسان سنة ١٩٤٦ ، قرارا يشمل الانتداب بصرحت فيه ، من جملة ما صرحت ، ان الهيئة(١٣) :

«تدرك ان المهام التى تضطلع بها عصبة الامم بشان الاقطار المنتدب عليها تنتهى بزوال العصبة من الوجود. ولكنها تلاحظ أن الفصل الحادى عشر والثانى عشر والثالث عشر من ميثاق الامم المتحدة ، تتضمن مبادىء تطابق المبادىء الواردة فى المادة الثانية والعشرين من ميثاق العصبة ،

وتأخذ الهيئة علما بالرغبة التى ابداها اعضاء العصبة الذين يتولون الآن ادارة الاقطار المنتدب عليها من أنهم سيستمرون فى ادارة تلك الاقطار فى سبيل رفاه ورقى السكان الذين يهمهم الامر بمقتضى الالتزامات المترتبة على كل منها فى صك الانتداب المتعلق بأى قطر منها ، حتى يتسنى الاتفاق على ترتيبات أخرى بين الامم المتحدة والدول المنتدبة على تلك الاقطار»

١١٢ ـ وفى اليوم الاول من شهر أيار سنة ١٩٤٦ ، نشر تقرير لجنة التحقيق الانكليزية ـ الاميركية ، وكانت اهم المقترحات الدستوريه التى وردت فيه(١٤) :ـ

(أ) «ان فلسطين لن تكون دولة يهودية أو دولة عربية» ولكن يقتضى أن «تصبح حتما فى النهاية دولة تحمى مصالح وحقوق المسلمين واليهود والمسيحيين على السواء»

(ب) وريثما تتلاشى الشحناء بين العرب واليهود «تظل حكومة فلسطين قائمة، تحت الانتداب، كما هو شأنها الآن ، الى أن ينتهى عقد اتفاق توضع بموجبه تحت وصاية الامم المتحدة»

وقد رأت اللجنة أن تكون هذه الفترة طويلة الأمد ، لاعتقادها الجازم باستحكام العداء السياسى بين العرب واليهود ، وكان من رأيها أن عبء الوصاية يخف كثيرا «لو قيض للمشاق التى ينطوى عليها أن تقدر حق قدرها ، ونالت الوصاية تأييد أعضاء الامم المتحدة الآخرين»

١١٣ ـ وعلى أثر فحص فريق من الوطنيين البريطانيين والامريكيين فى شهر تموز سنة ١٩٤٦ ، لتقرير لجنة التحقيق الانكليزية ـ الاميركية اقترحت الدولة المنتدبة المشروع المعروف بمشروع موريسون(١٥) أساسا للبحث فى مؤتمر(١٦) يعقد فى لندن فى تلك السنة يحضره ممثلو العرب واليهود وممثلون عن الدول العربية ، وقد نص المشروع ، من الناحية الدستورية ، على تقسيم فلسطين الى أربع مناطق شبه مستقلة ، منها ولاية عربية ، وأخرى يهودية ، وحكومة مركزية يمارس الصلاحيات المنوطة بها ، أول الامر ، المندوب

(١٢) المجلة الرسمية لهيئة الامم المتحدة (الملحق الخاص رقم ١٩٤) محضر دورتى الهيئة العاديتين العشرين (الختامية) والحادية والعشرين ـ الصفحة ٢٨

(١٣) نفس المصدر ، صفحة ٥٨

(١٤) لجنة التحقيق الانكليزية ـ الاميركية ، التقرير المرفوع الى حكومة الولايات المتحدة وحكومة جلالة ملك المملكة المتحدة ـ الفصل الاول ـ التوصيتان الثالثة والرابعة

(١٥) الكتاب الابيض ٧٠٤٤

(١٦) لم تقبل الوكالة اليهودية ولا عرب فلسطين الدعوة فى بادىء الامر وقد حضر المؤتمر ممثلو الدول العربية فقط ، بالاشتراك مع أمين السر العام للجامعة العربية.

Digitized by Birzeit University Library

السامي ، يساعده مجلس تنفيذي معين تعيينا ، ويمارس كلتا الولايتين الصلاحيات التي تخول اليها صراحة دون سواها ، وتحتفظ الحكومة المركزية بالسلطة في الشؤون الكبرى

١١٤ — وقد رفضت الوكالة اليهودية الاقتراح دون تحفظ. وقابل(١٧) مندوبو العرب الذين أموا مؤتمر لندن هذا المشروع بالاعتراض أيضا ، واقترحوا مشروعا آخر عوضا عنه ، يستهدف جعل فلسطين دولة مستقلة موحدة ، ذات أكثرية عربية دائمة ، يكون للطائفة اليهودية فيها حق الاشتراك في هيئة تشريعية ، بحيث يتناسب عدد ممثليهم فيها مع عدد المواطنين اليهود الذين يتمتعون بالجنسية الفلسطينية ، بشرط أن لا يتجاوز عدد الممثلين اليهود ثلث مجموع عدد الاعضاء في أي حال من الاحوال

١١٥ — وفي اليوم السابع من شهر شباط سنة ١٩٤٧ ، تقدم الوفد البريطاني في المؤتمر الانكليزي—العربي المنعقد في لندن باقتراح جديد(١٨) مآله أن تضطلع الحكومة البريطانية بالوصاية على فلسطين مدة خمس سنوات تمهيدا لاستقلالها. وكان اتفاق الوصاية المقترح يقضي بأن تعطى درجة كبيرة من الاستقلال المحلي للمناطق العربية واليهودية ، وبأن يسعى المندوب السامي الى تأليف مجلس استشاري تمثيلي في الحكومة المركزية ، وبعد مضي أربع سنوات ينتخب مجلس تمثيلي وتقام حكومة مستقلة في الحال ، ان أمكن الوصول الى اتفاق بين أكثرية الممثلين العرب واليهود.

١١٦ — ولم يقبل بالاقتراح وفود الدول العربية وممثلو الهيئة العربية العليا في فلسطين ، ولا الوكالة اليهودية. وأكد رؤساء الوفود العربية «أنه لا يمكن قبول أي اقتراح ينطوي على أي نوع من التقسيم أو على هجرة يهودية أساسا لحل المشكلة»(١٩) وصرحت الوكالة اليهودية في بيان أصدرته(٢٠) أنه لا يمكن التوفيق بين هذه المقترحات ، وبين أهداف الانتداب الاساسية ، وحقوق اليهود في الهجرة وفي استيطان الاراضي ، وفي اقامة دولة يهودية في النهاية ، ففي هذه الحالة ، وبمقتضى التصريح الذي أصدرته الدولة المنتدبة في اليوم السابع من شهر شباط سنة ١٩٤٧ ، من أن «حكومة جلالته ليست على استعداد للمضي بنفسها في حكم فلسطين الى ما لا نهاية ، لمجرد عدم استطاعة العرب واليهود الوصول الى اتفاق بشأن الوسائل التي ستتبع لاقتسام الحكم فيما بينهم» ، فقد أحالت مسألة «حكومة فلسطين المقبلة» الى الامم المتحدة.

١٩٤٧

١١٧ — ان الجو الذي يسود فلسطين اليوم لعلى جانب عظيم من التوتر ، فالبلاد تعيش في ظل ادارة شبه عسكرية من نواح عدة ، فاستحكامات الاسلاك الشائكة ، وحواجز الطرق ، ومراكز المدافع الرشاشة ، ودوريات السيارات المصفحة المستمرة ، هي من الاجراءات العادية في شوارع القدس وغيرها من المناطق الرئيسية. وفي المناطق التي يشك في حالة الامن فيها ، يقيم موظفو الادارة ، والقوات المسلحة ، داخل مناطق أمن تخضع لمحافظة البوليس الشديدة ، ويعملون في عمارات محصنة ومحروسة حراسة قوية. وتتعرض حرية الانتقال الشخصي الى تقييدات صارمة ، وقد أصبح منع التجول والحكم العرفي من الامور المألوفة. والهدف الاول الذي ترمي اليه حكومة فلسطين ، في هذه الظروف التي تتكرر فيها الهجمات الارهابية ،

(١٧) راجع الكتاب الابيض رقم ٧٠٤٤ — الصفحات ٩—١١
(١٨) مشروع بيفن — راجع الكتاب الابيض رقم ٧٠٤٤ — الصفحات ١١—١٤
(١٩) الوثيقة أ/أس. ١٣/٢ ، الصفحة ٣٥٦
(٢٠) نفس المصدر ، الصفحات ٣٤٧—٣٥١

هو المحافظة على ما تعتبره المقتضيات الاساسية للامن العام. وقد ازداد لجوء السلطات الى اجراءات الامن الخاصة التي نص عليها نظام الدفاع (الطوارئ)(٢١) ، فبمقتضى هذا النظام يجوز اعتقال أي شخص من الاشخاص لمدة غير محدودة ، أو وضعه تحت مراقبة البوليس مدة سنة واحدة ، بموجب أمر يصدره قائد المنطقة العسكرية ، ويجوز ابعاده ، أو اخراجه من فلسطين ، بأمر يصدره المندوب السامي ، ويجوز اعتقال أي شخص ، دون استصدار مذكرة قبض ، من قبل أي فرد من افراد قوات جلالته أو أي مأمور بوليس مدة لا تزيد على سبعة أيام ، ربما يجد القائد العسكري ضرورة لتمديدها ، «اذا ما وجدت أسباب تبعث على الاعتقاد بأن ذلك ما يبرر اعتقال ذلك الشخص . . . أو ابعاده». ويمنع النظام المختص بالمحاكم العسكرية أي شكل من أشكال الاستئناف القضائي من المحاكم العسكرية أو البحث في أي حكم أو قرار تصدره (٢٢). وقد جرت اعتقالات واسعة النطاق تقضي هذا النظام. فمنذ اليوم الثاني عشر من شهر حزيران سنة ١٩٤٧ اعتقل ٨٢٠ شخصا(٢٣) منهم ٢٩١ معتقلا في كينيا بموجب قانون مراقبة المعتقلين في كينيا لسنة ١٩٤٧. وكان جميع المعتقلين من اليهود باستثناء أربعة من العرب. وقد أعتقل ، بالاضافة الى هؤلاء ، ١٧٨٧٣ مهاجرا غير شرعي(٢٤).

١١٨ — وقد أبدت الادارة وجهة نظرها الى اللجنة فيما يتعلق بحفظ الامن العام في الظروف الحاضرة بالعبارات التالية :—(٢٥)

«ان جامعة الشعوب البريطانية لا تعترف بأن لاية طائفة الحق في اللجوء الى القوة كوسيلة لتحقيق مآربها السياسية ، لكن اليهود كانوا يدعون ضمنا بهذا الحق منذ مستهل سنة ١٩٤٥ ، ويعززون دعواهم ، بواسطة حملة منظمة من الخروج على القانون والقتل والتخريب ، بأنه ينبغي الا يسمح لاي شيء بالوقوف في سبيل اقامة دولة يهودية والهجرة اليهودية الحرة الى فلسطين ، بغض النظر عن المصالح الاخرى التي قد تخص الامر بها. ان عددا كبيرا من اليهود ، الحق يقال ، لا يحاولون الآن بجرائم الجرائم التي ارتكبت باسم تلك الامانى السياسية ، فهم يدركون الاذى الذي قد يلحق بسمعتهم الطيبة أمام محكمة الرأي العام العالمي بسبب اللجوء الى هذه الطرق ، ومع هذا ، فان الطائفة اليهودية في فلسطين ما زالت ترفض علنا مد يد المساعدة للادارة لقمع الارهاب ، بدعوى أن سياسة الادارة تتعارض مع المصالح اليهودية. وعكس هذا الوضع واضح ،

(٢١) لقد صدر هذا النظام بمقتضى الصلاحية المقررة في مرسوم (الدفاع عن) فلسطين لسنة ١٩٣٧ ، الذي خول المندوب السامي صلاحية اصدار أنظمة لصيانة الامن العام خلال الفترة التي وقع فيها الارهاب العربي بين سنة ١٩٣٦—١٩٣٩ ، راجع نظام الدفاع (الطوارئ) لسنة ١٩٤٥ ، الذي أصدرته حكومة فلسطين (على نحو ما عدل به لغاية اليوم الثاني من شهر آذار سنة ١٩٤٧)
(٢٢) تخضع أحكام المحاكم العسكرية لتصديق القائد العام ، الذي يمكن أن ترفع له عرائض لاعادة النظر في الحكم.
(٢٣) أعتقل ٤٩٢ شخصا مدة ١١ شهرا (وهو المعدل التقريبي لمدة الاعتقال) ، و٣٣ شخصا مدة ١٢ شهرا ، وأربعة أشخاص لمدة ٦ أشهر و٢٩١ شخصا (وهم في الوقت الحاضر في معسكر جلجيل في كينيا) لمدة ٢١ شهرا
(٢٤) أعتقل ١٥،٨٦٤ شخصا في قبرص بمقتضى قانون اعتقال (المهاجرين غير الشرعيين) لسنة ١٩٤٦
(٢٥) المذكرة التكميلية التي قدمتها حكومة فلسطين : الصفحة ٥٦ ، الفقرة ٣

Digitized by Birzeit University Library

فقد أدى الى تشجيع المتشفين تشجيعا فعليا واتساع مدى نشاطهم ، ولو أن زعماء اليهود قد لا يودون ذلك».

١١٩ ــ ليس ثمة من ريب في أن تنفيذ الكتاب الابيض لسنة ١٩٣٩ ، خاضعا لادخال ١٥٠٠ مهاجر يهودي شهريا ، اعتبارا من شهر كانون الاول سنة ١٩٤٥ ، قد أدى الى خلق روح من عدم الثقة متأصلة الجذور في نفوس سائر أفراد الطائفة اليهودية ، والاستياء من الدولة المنتدبة ، وقد ازداد هذا الشعور حدة من جراء محاولة الادارة منع المهاجرين غير الشرعيين من النزول الى البر ، وقد سمعت اللجنة ، خلال مدة اقامتها في فلسطين ، ما ذكره بعض شهود عيان عن الحوادث التي وقعت عندما جلبت سفينة مهاجرين (الخروج) لسنة ١٩٤٧ التي كانت تقل مهاجرين غير شرعيين(٢٦) الى ميناء حيفا تحت حراسة البحرية البريطانية. وقد لاحظت اللجنة في هذا الحادث، كما لاحظت في حوادث أخرى من هذا القبيل، التشبث بمحاولات جلب مهاجرين يهود الى فلسطين رغم الاجراءات الشديدة التي تتخذها الادارة لمنعهم من الدخول ، ولاحظت المساعدة الواسعة النطاق التي تلقاها هذه المحاولات من الطائفة اليهودية بفلسطين والخارج. ان الجهد الذي يبذل دون ما انقطاع لادخال يهود آخرين الى فلسطين ، رغم الخطة التي سمحت بها الادارة ، هو سبب من الاسباب التي شقت ثغرة واسعة بين الوكالة اليهودية والشعب اليهودي من الجهة الواحدة ، وبين الادارة من الجهة الاخرى. وفي حالة التوتر السائدة الآن انتفى أو كاد ينتفي ، الاساس الذي كانت الوكالة تقوم عليه في اداء مهمتها بمقتضى صك الانتداب وهو «اسداء المشورة لادارة فلسطين والتعاون معها فيما يؤثر بمصالح السكان اليهود».

١٢٠ ــ أما فيما يتعلق بالشعب العربي فلم تتسن للجنة فرصة مؤاتية للتأكد من موقف العرب المفصل بسبب مقاطعة الاتصال بلجنتنا التي أعلنتها الهيئة العربية العليا ، على انه خلال سماع لجنتنا لممثلي الدول العربية في مدينة بيروت ، عزا العرب حالة الاضطرابات الناشئة في فلسطين الى ما يلي(٢٧) :ــ

«بيد أن الصهيونية لا يرضيها مجرد الدعاية في سبيل تحقيق مشاريعها التي تستهدف التوسع على حساب البلدان العربية ، بل ان خطتها تنطوي على اللجوء الى الارهاب في فلسطين ، وفي البلاد الاخرى ، ومن المعلوم أنه قد تم تأليف جيش سري ليهيء جوا من التوتر والاضطرابات عن طريق اغتيال ممثلي السلطات الحاكمة وهدم عمارات الحكومة . . . . . وهذا الموقف العدائي الناتج عن ضعف الدولة المنتدبة في معالجتهم ، سينشأ عنه حتما قيام العرب بانشاء منظمات ارهابية على غرار منظماتهم. وتقع مسؤولية انتشار الاضطرابات التي ستنجم عن ذلك في ربوع الشرق الاوسط على عاتق المنظمات الصهيونية وحدها ، اذ أنها هي التي بدأت في اللجوء الى الحركات العدوانية.

وقد صرّح في ذلك الاجتماع بأن «الدول العربية ، ازاء دولة تقام بالعنف ، ستجد نفسها مضطرة الى استعمال العنف ، وهذا حق شرعي للدفاع عن النفس»(٢٨)

١٢١ ــ وقد اتخذت مقاومة العرب لمطالب اليهود السياسية في فلسطين ، نوعا ما ، شكل مقاطعة اقتصادية للبضائع اليهودية ، وهي المقاطعة التي قررها مجلس الجامعة العربية في شهر كانون الاول

(٢٦) الوثيقة ١/أس/١٣/س ر/٣٧ ، الصفحتان ١ و٢
(٢٧) الوثيقة رقم أ/أس/١٣/ب ف ٣٨ ــ الصفحة ١٠
(٢٨) نفس المصدر الصفحة ١٢

سنة ١٩٤٥(٢٩). وأكد ممثلو الدول العربية، في سياق ادائهم الشهادات أمام اللجنة، أن المقاطعة ستثبت أنها ذات أثر فعال بسبب اعتماد الصناعة اليهودية على الاسواق العربية(٣٠) ، أما في فلسطين ذاتها ، فان الزعماء العرب يعتبرون المقاطعة وسيلة ذات شأن لترويج أهدافهم السياسية ، وان كان من الصعب تقدير المدى الذي تنفذ فيه في الآونة الحاضرة. وفي المؤتمر الذي عقده العرب في حيفا في شهر تموز سنة ١٩٤٧ ، تطرق السيد جمال الحسيني الى بيان ضرورة «تشديد المقاطعة لهدم الكيان الصهيوني» ، وحذر التجار العرب الذين لم يعبأوا بأمر المقاطعة بأنهم سيعتبرون «خونة» لأن «ما من أمة تستطيع صبرا على الذل والهوان»(٣١)

١٢٢ ــ وقد أوضح وزير الخارجية البريطانية في مجلس العموم ، في اليوم الثالث عشر من شهر تشرين الثاني سنة ١٩٤٥ ، رأي الدولة المنتدبة بشأن العلاقات القائمة بين العرب واليهود ، بقوله :ــ

«ان قصة فلسطين برمتها ، منذ أقيم الانتداب ، هي عبارة عن احتكاك مستمر بين العنصرين ، يفضي بين فترة وأخرى الى اضطرابات خطيرة. ولا بد من مواجهة الامر الواقع ، وهو انه منذ تنفيذ الانتداب تعذر الاهتداء الى أسس مشتركة بين العرب واليهود»

ومع ذلك فاننا ، اذ ندرك أن الانتداب قد أصبح غير صالح للتنفيذ ، لا نستطيع أن نتجاهل اعتقاد المسؤولين عن تصريح بلفور والانتداب على فلسطين ، بأن الالتزامات المترتبة نحو العرب ، ونحو اليهود ، ليس من شأنها أن تتعارض تعارضا خطيرا. وقد تراءى لكثير من المراقبين ، في ذلك الحين ، أن عقد اتفاق فيصل ــ وايزمن(٣٢) سيفسح المجال لانماء روح التعاون ، في المستقبل ، بين العرب واليهود ، بفلسطين. واذا كانت احتجاجات العرب وثوراتهم بين سنة ١٩٢٠ و١٩٣٠ ، أخذت تنذر بحدوث تصادم خطير ، فقد افترض ، أنه سيهتدى الى الوسائل الضرورية للتعاون بين العرب واليهود للقضاء على الثغرة القائمة بين الشعبين ضمن جهاز الانتداب ، بل ان الدولة المنتدبة نفسها أعلنت ذلك مرارا وتكرارا(٣٣)

١٢٣ ــ وفي الظروف التي سادت عهد الانتداب لم تظهر للعيان بعد تلك الوسيلة الضرورية لاقامة دعائم التفاهم بين الشعبين في فلسطين. والحقيقة التي تتراءى فورا وتسيطر على الموقف تجلى فيما يبذله الزعماء السياسيون ، من العرب واليهود من الضغط المستمر لاحتفاظهم بمصالحهم القومية والسير بها قدما ، ومع ذلك فان هنالك بعض الناس ، من كلا العرب واليهود ، يعتقدون بامكان الوصول الى تفاهم ينطوي على منفعة متبادلة ويسعون ، بقدر ما تسمح به الظروف ، لانماء روح هذا التفاهم(٣٤) ،

(٢٩) راجع نص القرار في المجلد الاول من كتاب «لمحة عامة عن فلسطين» لحكومة فلسطين ــ الصفحتان ٨٤ــ٨٥
(٣٠) الوثيقة رقم اى/اس/١٣/ب ف ٣٩ ــ الصفحة ١٧
(٣١) راجع مجلة «بالستاين بريس ريفيو» العدد الصادر بتاريخ ٨ تموز سنة ١٩٤٧
(٣٢) عقد بين الامير فيصل ابن الملك حسين والدكتور وايزمن ، رئيس المنظمة الصهيونية في شهر كانون الثاني سنة ١٩٢٤
(٣٣) راجع تقرير اللجنة الملكية ، الفصل الثالث ــ الفقرات ٦٦ــ٦٨ ، لاثبات الاصرار على هذا الرأي
(٣٤) للوقوف على الشهادة المقدمة الى اللجنة بهذا الصدد ، راجع الوثيقة رقم اى/اس/١٣/ب ف/٣٠ ، والوثيقة رقم اى/اس/١٣/ب ف/٣٢ ، وخاصة الصفحتين ٤٨ و٤٩

Digitized by Birzeit University Library

ويستطيع المرء أن يجد أمثلة على التعاون وعلاقات حسن الجوار فى مضمار الحياة اليومية. ففى ميدان العمل ، أعلنت اضرابات اشترك فيها اليهود والعرب. وفى الهيئات الرسمية ، كمجلس الزراعة العام ، ومجلس مراقبة الحمضيات ، ومجلس تصريف الحمضيات ، تعاون العرب واليهود على العمل فى سبيل المصلحة المشتركة

١٢٤ ــ ومع ذلك ، فان مظاهر التعاون هذه محدودة ، بحكم الضرورة ، فى مداها وتأثيرها ، بالنسبة للاهداف السياسية الرئيسية المتعارضة ، ولقد كانت ، ولا تزال ، العوامل السياسية والاقتصادية المعقدة ، فى فلسطين والخارج ، التى انبثقت على أثر تطبيق حكم الانتداب هى التى تقرر مدى النجاح فى هذا المضمار. واذا ما سويت هذه الاحوال على وجه يتيح استثمار موارد فلسطين استثمارا مشتركا بين الشعبين ، على أساس حكم قومى ذاتى ، فان القوات العاملة لايجاد علاقات ودية بين العرب واليهود ستصبح اذ ذاك عاملا ذا شأن فى مستقبل فلسطين

(د) ــ الادعاءات المتضاربة

١٢٥ ــ لقد أوردنا فى هذا الباب تلخيصا لمحاجّات العرب واليهود الرئيسية ، كلا على حدة ، وتقريرا موجزا لكل ادعاء منها

القضية اليهودية :

١٢٦ ــ ان قضية اليهود ، التى نتناولها بالبحث فى هذا الباب ، هى ، اجمالا ، القضية التى عرضتها الوكالة اليهودية التى تتمتع بكيان خاص ، بحكم صك الانتداب ، فيما يتعلق بمصالح اليهود فى فلسطين

١٢٧ ــ ان القضية اليهودية تهدف الى انشاء دولة يهودية فى فلسطين ، والسماح بهجرة يهودية اليها ، قبل انشاء الدولة اليهودية وبعدها ، على أن لا تخضع تلك الهجرة الا للتحديدات التى تفرضها قدرة تلك الدولة الاقتصادية على الاستيعاب. ومسألة الدولة اليهودية والهجرة غير المقيدة مرتبطتان معا ، فى القضية اليهودية ، ربطا لا تنفصم عراه. فالدولة اليهودية ضرورية ، من جهة ، لتأمين ملجأ للمهاجرين اليهود الذين يلحفون بطلب المجىء الى فلسطين من معسكرات المشردين ، ومن أماكن أخرى فى أوروبا ، وشمال أفريقيا والشرق الادنى حيث يعانون أشد العناء ، والدولة اليهودية ستكون بحاجة ماسة ، من الجهة الاخرى ، للمهاجرين اليهود بغية التأثير فيما للعرب الآن من تفوق عددى على اليهود فى فلسطين. وتدرك القضية اليهودية بجلاء الصعوبة التى تعترض انشاء دولة يهودية ، فى الوقت الحاضر ، فى فلسطين بكاملها ، حيث يكون اليهود فيها ، فى الواقع ، مجرد أقلية ، أو فى جزء من فلسطين ، لا يتسنى لهم فيه ، فى الآونة الحاضرة ، مهما حسنت أحوالهم ، أكثر من تفوق عددى ضئيل. وعلى هذا فان القضية اليهودية تعلق أهمية كبرى على حق استمرار الهجرة اليهودية ، لاسباب سياسية وانسانية ، وهى ، لذلك ، تشدد فى بيان ما لليهود من حق فى «العودة» الى فلسطين

١٢٨ ــ وبالاضافة الى وجوه الجدل المستندة الى مصادر التوراة والمصادر التاريخية بشأن هذا الحق ، تستند القضية اليهودية الى تصريح بلفور الصادر سنة ١٩١٧ م ، والى صك الانتداب على فلسطين

الذى أدرج التصريح فى ديباجته واعترف بعلاقة الشعب اليهودى التاريخية بفلسطين ، وبالاسباب الداعية لاعادة انشاء وطن قومى يهودى فيها

١٢٩ يزعم اليهود ، فى معرض الجدل ، أن الدولة المنتدبة على فلسطين أصبحت وصية لتحقيق غاية خاصة أساسية هى تأمين انشاء الوطن القومى اليهودى عن طريق الهجرة اليهودية التى ينبغى تسهيلها ، ولا مفر من تشجيعها بواسطة حشد اليهود فى الارض مع مراعاة بعض التحفظات

١٣٠ ــ ومن رأيهم أن القصد من الانتداب ، هو أن التطور الطبيعى للهجرة اليهودية التى لا تقيد ، باستثناء الاعتبارات الاقتصادية ، سيؤدى فى النهاية الى اقامة «كومنولث» يؤلف اليهود فيه الاكثرية

١٣١ ــ وهم يعتبرون العهود المقطوعة لليهود فى تصريح بلفور ، وفى صك الانتداب ، التزامات دولية لا ليهود فلسطين الذين كانوا فى ذلك التاريخ طائفة ضئيلة فحسب ، بل للشعب اليهودى اجمالا الذى غالبا ما يشار اليه اليوم «بالامة اليهودية»

١٣٢ ــ ويقولون ، فى معرض الجدل ، أنه لم يقع تطور فى الاحوال منذ أن أعلنت هذه النوايا ، ذلك ان وجود أكثرية عربية فى البلاد كان أمرا معلوما تمام العلم حين اتخذت فى الاصل الالتزامات القانونية والسياسية لصك الانتداب

١٣٣ ــ ويلحنون فى القول بان اليهود استوطنوا فلسطين على أساس ثقتهم بالوعود الدولية التى اعطيت للشعب اليهودى وليس من الحق ايقافهم فى منتصف الطريق

(أ) يصور المهاجرون اليهود الذين يفدون الى فلسطين ، ويقال انهم انما يعودون الى وطنهم ، أن الفضل انما يعزى لهم فى الدرجة الاولى فى ترقية اقتصاديات البلاد ، وتأسيس صناعة فتية ، واحياء الاراضى التى كانت قبل الآن مواتا ، وانشاء مشاريع الرى . وترقية مستوى المعيشة لدى العرب واليهود على السواء فى فلسطين

(ب) ان المهاجرين اليهود لا يخرجون العرب من اراضيهم. بل انهم على العكس من ذلك يعمرون مناطق لولاهم لما تناولتها يد العمران

١٣٤ ــ ويزعمون ، فى معرض الجدل ، ان الهجرة أو الاستيطان لم تضرب لهما مدة معينة. ويدعون بان اجل الانتداب انما ينتهى حين تحقق الغاية الاساسية منه ، الا وهى انشاء الوطن القومى اليهودى. ويعتبر الوطن القومى تام الانشاء حينما يتمكن من الوقوف وحده ، اذ لا سلامة له ما لم يتحرر من السيطرة العربية. ولما كانت الحال كذلك ، فان كل حل يقترح يقتضى أن يؤمن كيان الوطن القومى ، أو أن يكفل استمرار تقدمه ، وفقا للعهود الدولية المقطوعة ، نصا وروحا

(أ) ويدعون بأن تأسيس الوطن القومى اليهودى والدولة اليهودية لن يضير العرب من الوجهة السياسية لأن العرب لم تكن لهم حكومة بفلسطين فى يوم من الايام

(ب) وفى الوطن القومى اليهودى والدولة اليهودية تصان جميع حقوق السكان العرب الذين يصبحون أقلية من جراء الهجرة اليهودية الحثيثة ، ويعاملون على قدم المساواة مع المواطنين اليهود

Digitized by Birzeit University Library

تلخيص ماهية القضية اليهودية :—

١٣٥ — لقد وافقت دول الحلفاء الكبرى ، بموجب ديباجة صك الانتداب ، تنفيذا للغاية المنوخاة من المادة الثانية والعشرين من ميثاق عصبة الامم ، على أن تعهد بادارة فلسطين الى دولة منتدبة. واتفقت الدول المذكورة أيضا على أن تكون تلك الدولة المنتدبة مسؤولة عن تنفيذ تصريح بلفور. وجاءت المادة الثانية من صك الانتداب فجعلت الدولة المنتدبة مسؤولة عن وضع البلاد فى احوال سياسية وادارية واقتصادية تضمن :—

(أ) انشاء وطن قومى حسبما ذكر فى ديباجة الصك

(ب) وترقية مؤسسات الحكم الذاتى

وقد قيد الالتزام القائل بتأمين انشاء وطن قومى يهودى ، فى المادة السادسة التى قضت بان تكون الدولة المنتدبة مسؤولة عن تسهيل الهجرة وتشجيع حشد اليهود فى الارض

١٣٦ — لقد أثير كثير من الجدل حول ما اذا كان الالتزام المتعلق بالوطن القومى اليهودى والالتزام المتعلق بمؤسسات الحكم الذاتى على درجة واحدة من المساواة ، وهل يتفق أحدهما مع الآخر. وأبديت اراء مفادها ان الانتداب لا يقر اولوية بين هذين الالتزامين من حيث الاهمية ، ولا اسبقية من حيث التنفيذ ، وان الالتزامين ليسا بحال من الاحوال ، مما يتعذر التوفيق بينهما ، وقال آخرون أن الهدف الاساسى للانتداب ، كما ورد فى ديباجة صك الانتداب ومواده ، هو تشجيع «تأسيس» وطن قومى يهودى ، أما ترقية مؤسسات للحكم الذاتى فثانوية بالنسبة اليه

١٣٧ — والمغزى الواقعى لهذا الجدل هو انه اذا كان المراد وضع البلاد فى أحوال سياسة تؤمن ترقية مؤسسات الحكم الذاتى فستقضى تلك الاحوال ، فى الواقع ، على الوطن القومى اليهودى ، والذى يلوح أنه رغم الصعوبات التى كانت متوقعة عند اقرار صك الانتداب ، لم يخطر على البال جديا ، أن أحد هذين الالتزامين مناقض للآخر ، ومع ذلك فقد ثبت ذلك التناقض بالاختبار. وقد قضى الخلاف بين أمانى العرب واليهود السياسية الذى ازداد شدة ، بسبب نمو القومية العربية فى جميع البلاد الناطقة بالضاد ، ونمو روح اللاسامية فى بعض البلاد الاوروبية ، على امكان الوصول الى تسوية يتاح معها انشاء مؤسسات للحكم الذاتى. ولو تم انشاء تلك المؤسسات فى القسم الاكبر من البلاد الذى لم يقبل قط بالهجرة اليهودية لادى ذلك ، على الارجح ، الى الحيلولة دون استمرار الهجرة ، ولقضى على الوطن القومى اليهودى

١٣٨ — من أسس القضية اليهودية ، ان كل قيد يفرض على الهجرة ، باستثناء الاعتبارات الاقتصادية ، هو غير شرعى ويخالف أحكام صك الانتداب ، اذ أن المادة السادسة من صك الانتداب جعلت الدولة المنتدبة مسؤولة عن تسهيل الهجرة اليهودية فى احوال ملائمة ، مع ضمان عدم الحاق ضرر بحقوق ووضع فئات الاهالى الاخرى ، ولم يرد فيه قيد آخر بشأن الهجرة

١٣٩ — وما ان جاءت سنة ١٩٢٢ ، حتى عمدت الدولة المنتدبة الى تفسير مدلول المادة السادسة من صك الانتداب فذكرت أنها تعنى «أن الهجرة اليهودية لا يمكن أن يكون مقدارها بحيث تتجاوز قدرة البلاد الاقتصادية فى حينه ، على استيعاب القادمين الجدد». وقد قبلت اللجنة التنفيذية للمنظمة الصهيونية بهذا التفسير فكان ذلك بمثابة وضع قيد على المدلول العام للمادة السادسة

١٤٠ — ثم ان ادعاء اليهود بان الانتداب يستهدف تطور الهجرة اليهودية بحيث تؤول ، فى النهاية ، الى اقامة دولة يؤلف اليهود فيها الاكثرية العددية يحملنا على التساؤل عن مدلول «الوطن القومى»

١٤١ — ان فكرة الوطن القومى المنبثقة عن الامانى الصهيونية التى تم تنظيم صيغتها فى البرنامج الذى وضع فى مدينة بال فى سنة ١٨٩٧(٣٥) قد اثارت مباحثات جمة بشأن معناها ، ومداها ، وصفتها القانونية ، لا سيما وان ليس لها معنى قانونى ، وليست ثمة سوابق فى القانون الدولى يمكن الاستناد اليها فى تفسيرها. فقد ورد ذكرها فى تصريح بلفور وفى صك الانتداب ، وقد وعد كلاهما بانشاء «وطن قومى يهودى» دون تحديد لمعناها. والنتيجة التى لا مناص منها أن الغموض فى نص البيانين كان متعمدا فاستعمال عبارة «الوطن القومى» بدلا من لفظة «دولة» أو «كومنولث» يدل على أن النية كانت متجهة الى وضع قيد على مشروع الوطن القومى منذ أول نشوئه ، ومع ذلك فقد لا تكون هذه الحجة جازمة ، لان عبارة «الوطن القومى» رغم انها لا تمنع احتمال تأسيس دولة يهودية فى المستقبل ، كانت فائدتها عدم اثارة الرأى العام ، خارج العالم اليهودى ، حتى وفى كثير من الاوساط اليهودية ، كما استعملت عبارة «دولة يهودية»

١٤٢ — اما حقيقة ما كان يدور فى مخلد واضعى صيغة التصريح فلا تتجاوز الحدس والتخمين ، والواقع أن الدولة المنتدبة ، على ضوء ما اكتسبته من خبرة من جراء القلاقل الخطيرة التى وقعت فى فلسطين وضعت تفسيرا مقيدا لتصريح بلفور فى بيان «السياسة البريطانية فى فلسطين»(٣٦) الذى اصدرته فى الثالث من شهر حزيران سنة ١٩٢٢

١٤٣ — وقد اعترف البيان ، لاول مرة ، «بالعلاقات التاريخية القديمة» التى تربط اليهود بفلسطين(٣٧) وصرح بأن وجودهم فى فلسطين هو «كحق وليس كمنة» بيد انه استبعد من الصيغة التى سبك فيها «اضمحلال الشعب العربى أو اللغة ، أو التقاليد العربية فى فلسطين أو التفوق عليها» أو «فرض الجنسية اليهودية على سكان فلسطين برمتهم» وقد أوضح البيان بجلاء أن الدولة المنتدبة ترى أن المقصود هو انشاء وطن قومى لليهود فى فلسطين لا تحويل فلسطين بأسرها الى وطن قومى يهودى

١٤٤ — ومما تجدر ملاحظته ، فى هذا الصدد ، ان هذا التفسير الذى قيد كثيرا نطاق الوطن القومى اليهودى ، قد صدر قبل اقرار صك الانتداب من قبل مجلس عصبة الامم(٣٨) وقبلت به اللجنة التنفيذية للمنظمة الصهيونية فى ذلك الحين بصفتها الوكالة اليهودية الملائمة المنصوص عليها فى المادة الرابعة من صك الانتداب(٣٩)

---

(٣٥) تبذل الصهيونية جهدها لانشاء وطن قومى للشعب اليهودى فى فلسطين يضمن بالقانون العام

(٣٦) الكتاب الابيض البريطانى ، رقم ١٧٠٠ ، الفقرة ٧٧

(٣٧) سيرد ذكرها فيما بعد عند البحث فى صك الانتداب

(٣٨) تم اقرار صك الانتداب فى ٢٤ تموز سنة ١٩٢٢

(٣٩) لقد كان القرار المعلق بهذه النقطة ، كما يلى : «حيث ان اللجنة التنفيذية للمنظمة الصهيونية قد اطلعت على البيان المتعلق «بالسياسة البريطانية فى فلسطين» المرسل للجنة من وزارة المستعمرات بتاريخ ٣ حزيران سنة ١٩٢٢ فهى تؤكد لحكومة جلالته بان مساعى وجهود المنظمة الصهيونية ستسير حسب السياسة المبسوطة فيه»

Digitized by Birzeit University Library

١٤٥ ــ ومع ذلك لم ينف تصريح بلفور ولا صك الانتداب انشاء دولة يهودية فى النهاية وقد اعترف صك الانتداب فى ديباجته فيما يتعلق بالشعب اليهودى «بالاسباب الداعية لاعادة انشاء وطنهم القومى» ولما كان قد نص على الالتزامات الرئيسية المترتبة على الدولة المنتدبة فى سبيل تسهيل الهجرة اليهودية ، فقد اتاح فرصة مؤاتية لليهود أن يقيموا ، فى النهاية ، دولة يهودية تضم اكثرية يهودية عن طريق هجرة واسعة النطاق

١٤٦ ــ وقد انطوى تصريح بلفور وصك الانتداب على التزامات دولية للشعب اليهودى عموما ، ويتضح انها لم تقتصر على يهود فلسطين فحسب ، اذ كان عدد سكان فلسطين من اليهود فى ذلك الحين ٨٠٠٠٠ نسمة

١٤٧ ــ يستنتج ضمنا مما تقدم بيانه أن جميع اليهود فى العالم الذين يرغبون فى الهجرة الى فلسطين يحق لهم أن يهاجروا اليها ، على أن هذا الرأى ، يبدو غير معقول ، اذ انه يتعذر على بلاد صغيرة كفلسطين ، أن تتسع لجميع اليهود الموجودين فى العالم

١٤٨ وعند اقرار صك الانتداب كان جميع ذوى الشأن يعلمون بوجود اكثرية من السكان العرب. ثم أن تقرير كنك ــ كرين تضمن ، فضلا عن ذلك ، من جملة ما تضمنه تحذيرا بان البرنامج الصهيونى يتعذر تطبيقه الا بقوة السلاح ، ولذلك يتضح جليا أن نصوص صك الانتداب المتعلقة بالوطن القومى اليهودى لا يمكن أن تكون بنيت الا على الافتراض بانه سيتم التغلب تدريجيا ، عاجلا أم آجلا ، على مخاوف العرب ، وان خصومة العرب للانتداب ستتضاءل وتزول

١٤٩ ــ والذى يلوح أن هذا الافتراض كان افتراضا أساسيا ، لكن ثبت بطلانه ، اذ أن تاريخ الخمس والعشرين سنة المنصرمة ، قد أثبت الامر الواقع وهو أن انشاء دولة يهودية ، بل حتى استمرار بناء الوطن القومى اليهودى لا يمكن تنفيذه الا باستعمال شىء لا يستهان به من القوة. ولا يصح الزعم فى معرض الجدل ، أن استعمال القوة كوسيلة لتأسيس الوطن القومى كان مقصودا فى صك الانتداب ، تصريحا أو تلميحا ، بل على العكس من ذلك ، فان أحكام صك الانتداب تنفى اللجوء الى استعمال القوة ، استعمالا منظما ، فى سياق تطبيق الانتداب. فقد جاء فى ديباجته أن دول الحلفاء الكبرى قد وافقت على أن يعهد بادارة فلسطين الى دولة منتدبة تنفيذا لنصوص المادة الثانية والعشرين من ميثاق عصبة الامم(٤٠) والمبدأ الرئيسى الذى تقوم عليه تلك المادة هو العمل على رقى الشعوب التى لا تستطيع بعد الوقوف وحدها

١٥٠ ــ لقد قيل ان رفاه سكان فلسطين الوطنيين قد يؤمن اذا ما تسنى للوطن القومى اليهودى أن يطرد دون قيد ، بيد ان لفظة «الرفاه» لا بد أن تدل ، بمعناها العملى ، على أمر يتجاوز الفكرة الموضوعية المجردة فقد اعرب العرب عن اعتقادهم ، بما قاموا به من اعمال وهم ينظرون الى الامر نظرة ذاتية ، بان تحويل فلسطين الى دولة يهودية رغم ارادتهم يخالف جد المخالفة كيفية ادراكهم لما هو ضرورى لرفاههم. فالزعم بان هنالك التزاما دوليا يقضى باستمرار الهجرة اليهودية ليصبح اليهود اكثرية فى فلسطين كلها يعنى تجاهلا لرغبات السكان العرب ولاراثهم فيما يتعلق برفاههم. وذلك ينطوى على انتهاك ظاهر للمبدأ الذى تنص عليه المادة الثانية والعشرون من الميثاق

(٤٠) الملحق الحادى والعشرون

١٥١ ــ لا يستطيع أحد أن ينكر أن اليهود قاموا باعمال باهرة فى عمران فلسطين ، على أن ثمة ناحية خطيرة بشأن صحة هذه الاعمال من الوجهة الاقتصادية ، ذلك أنهم يعتمدون على ما يردهم من رؤوس اموال بصفة هبات ، وعلى التحريض السياسى الذى يكمن وراء مشاريع التحسين والعمران ، ولا يعير الاعتبارات الاقتصادية كبير اهتمام

١٥٢ ــ اما اذا كان اليهود سيخرجون العرب من اراضيهم لو لم تفرض قيود على ذلك فأمر يلوح أن لا مندوحة عنه ، اذ أن معربات رأس المال اليهودى ، حينما يكثر الطلب على الاراضى ، سيغرى كثيرين من العرب على بيع أراضيهم. وقد وقعت حوادث من هذا القبيل فيما مضى

١٥٣ ــ والذى يلوح أن المدلول الواضح لزعم اليهود بان حماية الوطن القومى اليهودى من سيطرة العرب انما تتيسر حين يتاح لهذا الوطن أن يقف وحده هو ان تأسيس دولة يهودية مستقلة فى فلسطين كلها ، أو فى قسم منها ، هو الوسيلة الوحيدة لتحقيق وعد الدولة المنتدبة بوطن قومى يهودى. بل يظهر أن انشاء دولة ثنائية ، على قدم التساوى والتعادل ، لا يفى بمطالب اليهود ما لم تحمها ضمانات دولية واسعة النطاق

١٥٤ ــ ان تأكيد اليهود بانهم لن يلحقوا حيفا سياسيا بالعرب بانشائهم دولة يهودية فى فلسطين، لان العرب لم يؤسسوا حكومة فيها قط ، ينال بعض التأييد من الامر الواقع وهو أن فلسطين لم تكن دولة مستقلة منذ عام ٦٣ ق.م. حين غزا القائد بومبيوس مدينة القدس. ثم ان فى فلسطين اليوم من الجهة الاخرى أكثر من ١،٢٠٠،٠٠٠ عربى ، أى ثلثى السكان ، وهم يلحفون بطلب تأسيس دولة عربية مستقلة

١٥٥ ــ ان كل حل يضمن استمرار تقدم الوطن القومى اليهودى فى فلسطين ، لا بد وان ينطوى، بحكم الضرورة ، على دوام الهجرة اليهودية ، وارجاء الاستقلال واضطلاع فريق ثالث باعباء الادارة ، ريثما يصبح الشعب اليهودى ، على الاقل اكثرية فى البلاد. ولا بد من استعمال القوة لتنفيذ أى حل كهذا نظرا لمقاومة السكان العرب. ويزعم كثير من اليهود أنه اذا أتيحت لهم الفرصة ففى وسعهم وحدهم أن يحموا الدولة اليهودية. وحتى هذا الزعم ، بحد ذاته يدل على احتمال وقوع صراع عنيف بينهم وبين العرب

القضية العربية

١٥٦ ــ تستند القضية العربية المبسوطة فى هذا الفصل ، بصورة أساسية الى المحاولات التى تقدم بها ممثلو الهيئة العربية العليا فى الدورة الاستثنائية الاولى التى عقدتها الجمعية العمومية ، وممثلو الدول العربية فى تلك الدورة وفى بيروت وجنيف

تهدف القضية العربية الى انشاء فلسطين مستقلة غربى نهر الاردن كدولة عربية فى الحال. وتستند القضية الى جملة ادعاءات ومحاجّات تتلخص فيما يلى :

يشدد العرب الامر الواقع وهو أن سكان فلسطين يشتملون الآن على اكثرية عربية عددية هى بنسبة اثنين الى واحد

Digitized by Birzeit University Library

١٥٧ ـ وهم يدعون بان من حق الاكثرية العددية «الطبيعي» أن تظل المسيطرة على البلاد دون منازع ، اذ انهم كانوا ولا يزالون أصحاب البلاد قرونا عديدة. ويستند هذا الادعاء بالحق «الطبيعي» الى الزعم أن علاقة العرب بفلسطين كانت مستمرة دون أن تنقطع منذ أقدم الازمنة التاريخية ، اذ ان لفظة «العرب» ينبغي أن تفسر بانها لا تعني الغزاة الذين اجتاحوا البلاد من شبه جزيرة العرب في القرن السابع فحسب ، بل سكانها المحليين الذين اختلطوا بالتزاوج مع الغزاة فاكتسبوا لغتهم وعاداتهم واساليب تفكيرهم واستعربوا وظلوا مستعربين دوما

١٥٨ ـ ويشددون أيضا في بيان رغبة الشعب العربي الطبيعية في حماية كيانه القومي من الدخلاء الاجانب حتى يتسنى له أن يسير قدما في رقيه السياسي والاقتصادي والثقافي دون تدخل

١٥٩ ـ ويدعي العرب أيضا بحقوق «مكتسبة» تستند الى الوعود والعهود العامة التي قطعت رسميا للشعب العربي في سياق الحرب العالمية الاولى ، وبخاصة المراسلات التي تبودلت بين مكماهون والحسين في سنة ١٩١٥ـ١٩١٦ والتصريح الانكليزي الفرنسي الصادر سنة ١٩١٨ ، ويعتبرون أن رسالة هوكارت ، ورسالة باسيت وتصريح السبعة تؤيد أيضا ادعاء العرب باستقلال فلسطين :ـ

(أ) يرى العرب أن تلك التعهدات ، اذا نظر اليها اجمالا ، تنص على اعتراف اكيد بحقوق العرب السياسية في فلسطين ، وان بريطانيا العظمى ، في زعمهم ، ملتزمة بقبولها وتأييدها ، بالتزام مقرر في عقد وان ذلك الالتزام لم ينفذ حتى الآن

(ب) ثم انهم يقولون ، في معرض الجدل ، أن هذه الوعود والعهود المقطوعة لضمان حرية العرب واستقلالهم كانت من العوامل الاساسية التي حدت بالعرب الى الثورة على الامبراطورية العثمانية والتحالف مع بريطانيا العظمى ، وسائر الحلفاء خلال الحرب العالمية الاولى

١٦٠ ـ يتمسك العرب باصرار برأيهم القائل أن صك الانتداب على فلسطين الذي أدمج فيه تصريح بلفور ، هو غير قانوني ، وابت الدول العربية أن تعترف بصحة الصك على أي وجه من الوجوه

(أ) فهم يزعمون أن نصوص صك الانتداب تخالف المادة الثانية والعشرين من ميثاق عصبة الامم روحا ونصا ، للاسباب التالية :ـ

(١) ولئن كانت الفقرة الرابعة من المادة الثانية والعشرين المشار اليها تنص على أن بعض الجماعات قد بلغت درجة الرقي يمكن معها الاعتراف مؤقتا بكيانها «كامم مستقلة» بشرط أن تمد بالمشورة والمعونة الادارية من قبل دولة منتدبة الى أن تصبح قادرة على حكم ذاتها بذاتها (الوقوف وحدها) ، فان صك الانتداب على فلسطين قد خالف هذا الشرط فاغفل ، عن تعمد ، الاقرار الفوري باستقلال البلاد ، وخول الدولة المنتدبة في المادة الاولى منه «سلطة تامة للتشريع والادارة»

(٢) لم يكن لرغائب سكان فلسطين «الاعتبار الاول في اختيار الدولة المنتدبة» كما نصت الفقرة الرابعة من المادة الثانية والعشرين من الميثاق.

(ب) انتهك مبدأ وحق تقرير المصير القومي

(ج) لم تكن الدول العربية أعضاء في عصبة الامم حين أقرّ الانتداب على فلسطين. فهي لذلك ليست مقيدة به.

١٦١ ـ مع أن شروط الانتداب على فلسطين غير قانونية أو صحيحة ، في نظر العرب ، ومع أنه لم يكن للمهاجرين اليهود ، بالتالي ، حق قانوني في دخول البلاد خلال مدة الانتداب ، الا أن موقف العرب من هؤلاء اليهود يقوم على اعتبار وجودهم في البلاد بمثابة أمر واقعي.

ماهية القضية العربية :

١٦٢ ـ مما لا جدال فيه ، أن السكان العرب هم الراجحون عددا بين سكان فلسطين ، وسيظلون كذلك ما لم تقض على تفوقهم العددي هجرة يهودية شاملة حرة. فنسبة المواليد عند العرب أعلى بكثير منها عند اليهود ، ولا يقوى على وضع أساس يؤول الى التساوي العددي للسكان العرب واليهود غير هجرة يهودية واسعة النطاق ، تساندها رؤوس أموال وجهود من خارج فلسطين.

١٦٣ ـ يعتبر عرب فلسطين أنفسهم ذوي حق «طبيعي» في البلاد ، مع أنهم لم يتصرفوا بالبلاد كأمة ذات سيادة.

١٦٤ ـ ما زال السكان العرب يملكون في الوقت الحاضر ما يقرب من ٨٥ في المائة من الاراضي ، رغم شدة ما يبذله اليهود من جهد لتملك الاراضي في فلسطين. وقد جاءت أحكام نظام انتقالات الاراضي لسنة ١٩٤٠ ، وهو النظام الذي وضع سياسة الكتاب الابيض لسنة ١٩٣٩ موضع التنفيذ ـ ، فحدت كثيرا من مساعي اليهود لتملك أراض جديدة.

١٦٥ ـ يعتبر العرب اقليم فلسطين بكامله وطنا عربيا ، كحق من حقوقهم آل اليهم عن آبائهم وأجدادهم ، وهم يعتبرون كل محاولة تؤول الى انقاص أقليم فلسطين ، كالتقسيم مثلا ، اغتصابا لحقهم «الطبيعي» ، رغم أنهم يعترفون في حال قيام دولة عربية بحق اليهود في استمرار احرازهم الاراضي التي تملكوها قانونيا في أثناء عهد الانتداب.

١٦٦ ـ ان رغبة الشعب العربي في فلسطين في المحافظة على كيانه القومي هي رغبة جد طبيعية ، بيد أن القومية الفلسطينية ، كشيء يتميز عن القومية العربية ، ظاهرة جديدة نسبيا بحد ذاتها ، ولم تبرز الى الوجود الا بعد تقسيم فلسطين «القطاع العربي» خلال التسوية التي عقبت الحرب العالمية الاولى. وقد عملت سياسة الوطن القومي ، وسياسة الهجرة الشديدة ، وهي السياسة التي سار عليها زعماء اليهود ، على زيادة مخاوف العرب من الخطر الذي يحيق بهم من السكان اليهود الوافدين على البلاد رغم أنهم

١٦٧ ـ ومما تجدر ملاحظته ، في صدد الوعود والعهود التي قطعت لاغراضهم على مساعدة الحلفاء في الحرب العالمية الاولى ، أن ليس هناك كما يظهر اتفاق صريح في الرأي حول ما اذا كانت فلسطين مشمولة في البلاد التي وعدت بالاستقلال في مراسلات ماكماهون ـ الحسين. وما فتئت بريطانيا العظمى ، منذ أن أثير تفسير هذه الناحية تنكر باستمرار أن فلسطين كانت من جملة المناطق التي وعدت بالاستقلال

١٦٨ ـ وفي سنة ١٩٣٩ قامت بدرس هذه الوعود لجنة قوامها ممثلون من البريطانيين والعرب ، تألفت خصيصا لتلك الغاية ، خلال انعقاد المؤتمر العربي البريطاني بشأن فلسطين. فدرست اللجنة مراسلات ماكماهون ، وبعض حوادث ووثائق جاءت بعدها ، مما اعتقد هذا الفريق أو ذاك ، بأن من المحتمل

Digitized by Birzeit University Library

أن تلقي ضوءا على معنى المراسلات أو مقصدها. وفحصت ، فيما فحصت ، ما يسمى بـ «اتفاق سايكس بيكو» و«تصريح بلفور» و«رسالة هوكارت» و«التصريح المعطى للسيد» و«التأكيد الذى أعطاه الجنرال اللنبى للامير فيصل» و«التصريح الانكليزى الفرنسى الصادر في ٧ كانون الاول سنة ١٩١٨».

١٦٩ ـ وذكرت اللجنة في تقريرها(٤١) أن ممثلى العرب والمملكة المتحدة قد «عجزوا عن الوصول الى اتفاق حول تفسير المراسلات»(٤٢) على أن ممثلى المملكة المتحدة أعلموا الممثلين العرب بأن الاراء التى ذهبوا اليها ، كما أوضحوها للجنة ، حول تفسير المراسلات ، وخاصة حول مدلول عبارة «أجزاء من سورية تقع الى الغرب من ألوية دمشق ، وحماه ، وحمص ، وحلب(٤٣) ، بسوق ما اتضح لها من أثر حتى ذلك الحين»(٤٤). وأعلم ممثلو المملكة المتحدة الممثلين العرب ، فضلا عما تقدم ، بأنهم «يوافقون على أن فلسطين مشمولة في المنطقة التى طالب بها شريف مكة في رسالة بتاريخ ١٤ تموز سنة ١٩١٥ ، وانه اذا لم تكن فلسطين قد استثنيت من تلك المنطقة في ما جاء بعد ذلك من المراسلات فانها يجب أن تعتبر مشمولة ضمن المنطقة التى كان على بريطانيا العظمى أن تعترف باستقلال العرب فيها وتساعدهم عليه. ويقررون أنه ظهر من ترتيب المراسلات ترتيبا صحيحا أن فلسطين قد استثنيت بالفعل. لكنهم يوافقون على أن الاسلوب الذى صيغ به الاستثناء لم يكن على درجة من التخصيص والوضوح كان يعتقد انه عليها آنذاك»(٤٥).

١٧٠ ـ أما بشأن البيانات المختلفة التى ورد ذكرها في الفقرة ١٦٨ فقد اعتقدت اللجنة المذكورة أن ابداء رأى حول تفسيرها الصحيح لم يكن ضمن نطاق اختصاصها . وأنه ليس في الوسع على أى حال تكوين مثل ذلك الرأى بصورة صحيحة الا اذا نظرت في عدد من البيانات الاخرى التى كانت قد صدرت خلال الحرب. ومع هذا فقد اتضح للجنة من هذه البيانات أن «حكومة جلالته ليست حرة في التصرف بفلسطين دون اعتبار امانى سكان فلسطين ومصالحهم ، وأنه يجب أخذ كل هذه البيانات بعين الاعتبار في أية محاولة لتقدير المسؤوليات التى تحملتها حكومة جلالته لاجل أولئك السكان نتيجة للمراسلات ، مهما كان الوجه الذى تفسر به تلك المراسلات»(٤٦).

١٧١ ـ أما بشأن «رسالة هوكارت» فقد أوضح الممثلون العرب أنهم يعلقون اهتماما كبيرا على فقرة وردت في رسالة بعث بها الى الملك حسين ، ملك الحجاز ، في سنة ١٩١٨ ، مفادها أن استيطان اليهود في فلسطين لا يسمح به الا بمقدار ما يكون غير متعارض مع الحرية السياسية والاقتصادية للسكان العرب.

١٧٢ ـ ومما يجدر ذكره ، أن رسالة هوكارت أرسلت الى الملك حسين في شهر كانون الثانى سنة ١٩١٨ ، أى بعد شهرين من صدور تصريح بلفور. وهناك اختلاف بيّن بين التصريح ذاته ،

---

(٤١) الكتاب الابيض رقم ٥٩٧٤.

(٤٢) المصدر ذاته ، فقرة ١٧.

(٤٣) رسالة السير هنرى ماكماهون بتاريخ ٢٤ تشرين الاول سنة ١٩١٥.

(٤٤) الكتاب الابيض رقم ٥٩٧٤ ، فقرة ١٧.

(٤٥) المصدر ذاته ، فقرة ١٨.

(٤٦) المصدر ذاته ، فقرة ٢٢.

الذى يقضى بصيانة الحقوق المدنية والدينية فقط للجماعات غير اليهودية المقيمة في فلسطين ، وبين الرسالة التى وعدت باستقلال سياسى للسكان العرب في فلسطين

١٧٣ ـ ومهما يكن من أمر ، يستدل من مذكرة رفعها الامير فيصل الى مؤتمر الصلح في باريس أن مركز فلسطين الخاص كان معترفا به في الاوساط العربية ، اذ قال :ـ

«ان اليهود ترتبطهم بالعرب وشائج القربى في الدم وليس ثمة فارق في الطبائع بين الشعبين. فنحن متفقون في المبادىء كل الاتفاق. ومع ذلك فان العرب لا يسعهم أن يخاطروا بالاضطلاع بعبء المحافظة على التوازن فيما يقع في هذا الاقليم من التصادم بين الشعوب والديانات ، ذلك التصادم الذى كثيرا ما ورط العالم في مشاكل. وهم يودون أن تقوم بالوصاية عليهم دولة من الدول العظمى ، وأن تنشأ لهم ادارة محلية تمثيلية تعمل لخير البلاد ورفاهيتها المادية».

١٧٤ ـ وكان الامير فيصل نفسه بصفته ممثلا ومعتمدا لمملكة الحجاز العربية. هو الذى وقّع اتفاقا مع الدكتور وايزمن ، بصفته ممثلا ووكيلا عن الجمعية الصهيونية. وقد وافق فيصل في هذا الاتفاق على تصريح بلفور وتشجيع الهجرة اليهودية الى فلسطين ، على شرط أن ينال العرب استقلالهم حسب طلبه الوارد في مذكرته التى رفعها لوزارة الخارجية البريطانية في ٤ كانون الثانى سنة ١٩١٩. ولم يكسب اتفاق فيصل ـ وايزمن صفة قانونية لان الشرط الموقف عليه لم يعمل به في ذلك الحين.

١٧٥ ـ وقد ذكرت لجنة بيل في تقريرها ، في معرض حديثها عن هذا الاتفاق ، أنه «مضى زمن كان السياسيون العرب مستعدين فيه ان ينظروا فى أمر اعطاء فلسطين لليهود على شرط أن يتحرر القسم الباقى من آسيا العربية. ولم يعمل بذلك الشرط آنذاك ، لكنه على وشك العمل به فى الوقت الحاضر»

١٧٦ ـ أما بشأن مبدأ تقرير المصير ، فمع انه قد اعترف به اعترافا دوليا فى نهاية الحرب العالمية الاولى وعمل به فيما يتعلق بالاقطار العربية الاخرى عند انشاء الانتداب من الصنف «أ» ، فانه لم يطبق على فلسطين ، لسبب جلى يرجع الى تسهيل انشاء وطن قومى يهودى فيها. والحق يقال ان الوطن القومى اليهودى ، وصك الانتداب على فلسطين ، الفريد في بابه ، يناقضان ذلك المبدأ

١٧٧ ـ أما بشأن الادعاء بان الانتداب على فلسطين يخالف المادة الثانية والعشرين من ميثاق عصبة الامم ، لان شعب فلسطين لم يعترف به كأمة مستقلة ، ولان الدولة المنتدبة خوّلت صلاحيات كاملة لسنّ الشرائع والاضطلاع بالادارة ، فقد بيّنت لجنة بيل بحق :ـ

«(أ) ان الاعتراف المؤقت (ببعض الجماعات التى كانت تابعة فيما مضى للامبراطورية العثمانية) كأمم مستقلة هو اعتراف يجوز الاخذ به أو اهماله ، فقد وردت عبارة (يمكن الاعتراف بها . . . موقتا) وليس (ينبغى أو يقتضى الاعتراف بها) ،

«(ب) وقد نصّت الفقرة الاخيرة من المادة الثانية والعشرين على أن درجة السلطة التى تمارسها الدولة المنتدبة يتم تحديدها اذا استوجب الامر من قبل مجلس عصبة الامم ،

«(ج) ان قبول دول الحلفاء والولايات المتحدة بالسياسة التى ينطوى عليها تصريح بلفور اظهر بجلاء منذ البدء ان فلسطين ستعامل خلافا لما ستعامل به سوريا والعراق. وقد اقرّ المجلس

Digitized by Birzeit University Library

الاعلى هذا الفرق فى المعاملة فى معاهدة سيفر كما اقرّه مجلس عصبة الامم عند اقراره الانتداب»(٤٧)

١٧٨ ــ ومما تجدر ملاحظته ، بشأن الزعم القائل بأن رغائب أهل فلسطين لم يكن لها الاعتبار الاول فى اختيار الدولة المنتدبة ، أن المؤتمر السورى العام الذى انعقد فى اليوم الثانى من شهر تموز سنة ١٩١٩ ، قرر اختيار بريطانيا العظمى كدولة منتدبة فى المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة التى اختارها منتدبة فى المرتبة الاولى ، فى سياق بحثه فى امكان اقامة انتداب ، فى أحوال معينة ، على الدول العربية . وقد أشارت لجنة كنك ــ كرين أيضا الى هذا الاختيار

١٧٩ ــ والذى يلوح أنه ليس ثمة وجه للتساؤل فى صحة الانتداب بناء على الاسباب التى تقدمت بها الدول العربية ، ثم جاء مجلس عصبة الامم فأقر شروط الانتداب على فلسطين ، بالصيغة التى وضعها فيها المجلس الاعلى لدول الحلفاء الرئيسية كجزء من التسوية التى عقبت الحرب العالمية الاولى

١٨٠٠ ــ وقد أوضح اللورد بلفور ، عند افتتاح الجلسة الثامنة عشرة لمجلس عصبة الامم ، الروح التى كانت سائدة عند انشاء الانتداب على فلسطين ، اذ قال :

«ان الانتدابات لم نخلقها نحن ، وليست هى من وضع العصبة ، ولا تستطيع العصبة أن تغيرها فى جوهرها . . . . . .

«أذكروا أن الانتداب هو ما يفرضه الفاتحون على أنفسهم من حد للسيادة التى كسبوها على البلدان المقهورة. وقد فرضته الدول الحليفة والمتحالفة من تلقاء ذاتها ، تحقيقا لما اعتقدت أن فيه الخير العام للبشرية. وقد طلب الى عصبة الامم أن تمدها بالمعونة فى سبيل تنفيذ هذه السياسة. ولكن عصبة الامم ليست واضعة هذه السياسة ، انما هى اداتها. فلم تبتكر العصبة نظام الانتداب ، ولم تكن العصبة واضعة الاسس العامة التى بنيت عليها أصناف الانتداب الثلاثة. واسمحوا لى أن أكرر القول ان واجب العصبة هو التأكد ، فى الدرجة الاولى ، مما اذا كانت شروط الانتداب مطابقة لمبادىء الميثاق ، والتأكد ، فى الدرجة الثانية ، مما اذا كانت تلك الشروط تنظم ، فى الواقع ، سياسة الدول المنتدبة فى البلدان المنتدب عليها

«يتضح الآن ، مما تقدم بيانه ، أن كلا من أولئك الذين يأملون ، والذين يخشون ، أن تجرى فى ذلك التصريح المسمى ، على ما أعتقد بـ «تصريح بلفور» تبديلات جوهرية ، مخطىء. فليس لتلك المخاوف ما يبررها ، وليس لتلك الآمال أيضا ما يسوغها : . . . . . فما زالت الخطوط العمومية للسياسة قائمة ، ويجب أن تظل قائمة»(٤٨)

---

(٤٧) الكتاب الابيض رقم ٥٤٧٩ ، الصفحة ٢٨

(٤٨) عن «الكتاب السنوى الثالث لعصبة الامم» بقلم تشارلس هـ. لفرمور ، سنة ١٩٢٢ ، الصفحة ١٣٧

الفصل الثالث

المصالح الدينية والاماكن المقدسة

١ ــ لقد طلبت الجمعية العمومية الى اللجنة الخاصة «أن تعير المصالح الدينية الاسلامية واليهودية والمسيحية فى فلسطين بالغ الاهتمام»

٢ ــ وتدل الصيغة التى وضع فيها هذا الطلب بجلاء على أن ما كان يدور فى خلد الجمعية العمومية لم يقتصر على المصالح الدينية للطوائف التى تقيم فى فلسطين فحسب ، بل تعداها الى المصالح الدينية للديانات الثلاث التى ينتشر الملايين من اتباعها فى جميع أنحاء العالم ، فهؤلاء المؤمنون ينظرون الى فلسطين كأرض مقدسة ، لما لها من صلة بنشأ هذه الديانات ، وتاريخها ، ولانها تشتمل على مواقع ومقامات تتمتع بقداسة خاصة ، ولان فيها مؤسسات دينية وتربوية وخيرية وثيقة الصلة بكثير من تلك المواقع والمقامات التى تتوق الطوائف المختصة الى المحافظة عليها

٣ ــ وسيؤدى انهاء الادارة الحالية فى فلسطين ، مرة أخرى ، الى اثارة مشكلة حراسة الاماكن المقدسة ، وهى مشكلة شائكة ، جابهت المندوب السامى البريطانى الاول (اللورد صمويل) وقد وصف المشكلة كما يلى :ــ(٤٩)

«ان جميع المقامات الهامة التى يقدسها المسيحيون تقع فى هذه البلاد ، والحجاج المسلمون يزورون بعض المقامات فى فلسطين التى تعتبر فى الدرجة الثانية بعد الكعبة المشرّفة فى مكة المكرمة ، وقبر النبى (صلعم) فى المدينة. وهناك مواقع ترتبط بها أقوى ميول اليهود وعواطفهم وقد كان الوصول الى هذه المقامات وملكيتها ، والاعتناء بها ، سببا فى ايجاد اختلافات خلال الاجيال الماضية ، ونتج غالبا عن الاختلافات المحلية بعض اضطرابات ، وكانت المساعدة التى قدمتها الدول الكبرى الى الفريق الواحد أو الآخر من العوامل السياسية وسببا لايجاد العداوة والحروب فى بعض الاحيان ، أما الآن فقد أعطيت سلطة جديدة لحكومة فلسطين فماذا يكون تأثير هذه السلطة على حراسة هذه الاماكن المقدسة

«ان المادة الثالثة عشرة من صك الانتداب أوضحت هذه الناحية، فبمقتضى هذه المادة أخذت الدولة المنتدبة على نفسها المسؤولية الكاملة وعهدت بالمحافظة على الحقوق الحالية وحرية العبادة ، مع مراعاة مقتضيات النظام العام والاحتشام وعليه كان من واجب الادارة أن تحافظ على «الحالة الراهنة»

«ولكن ماذا يتم لو وقع خلاف بشأن نوع هذه «الحقوق الحالية» وهنا قصد صك الانتداب ايجاد نص لحل هذه المشاكل . . . . .»

٤ ــ وقد نصت المادة الرابعة عشرة من صك الانتداب على «وسيلة الحل» فقد قضت على الدولة المنتدبة أن تعيّن ، بموافقة عصبة الامم ، لجنة خاصة لدرس وتعيين جميع الحقوق والدعاوى المتعلقة بالاماكن المقدسة والحقوق والادعاءات المتعلقة بالطوائف الدينية المختلفة فى فلسطين

---

(٤٩) تقرير المندوب السامى عن ادارة فلسطين لسنة ١٩٢٠ــ٢٥ ، الصفحة ٤٨

Digitized by Birzeit University Library

٥ ــ بيد أنه لم يكن في الامكان الوصول الى اتفاق في مجلس عصبة الامم حول قوام اللجنة الخاصة المقترحة ، وأدت الاعتراضات التي قدمها بعض السلطات الدينية ، أو بعض الدول الممثلة في عصبة الامم ، الى القضاء على كل محاولة للوصول الى تسوية ، وهذا الفشل لدليل آخر ، على صعوبة مشكلة المصالح الدينية في فلسطين ، فكل اجراء جديد يثير الشكوك والاعتراضات

٦ ــ وبالنظر لعدم وجود اللجنة الخاصة التي نصت عليها المادة الرابعة عشرة من صك الانتداب ، آلت الى الحكومة ، بصورة كلية ، مسؤولية الاضطلاع بتسوية المشاكل والنزاعات التي تتعلق بالحقوق الراهنة. وقد جاء مرسوم الاماكن المقدسة في فلسطين الذي صدر سنة ١٩٢٤ ، فسحب من اختصاص المحاكم النظامية كل قضية أو مسألة "تتعلق بالاماكن المقدسة أو الابنية أو المقامات الدينية في فلسطين ، أو أية حقوق أو ادعاءات تختص بالطوائف الدينية في فلسطين ، وأناط صلاحية الفصل في مثل هذه الامور بالمندوب السامي الذي يكون قراره «باتا وملزما لجميع الفرقاء»

٧ ــ وقد فصلت الدولة المنتدبة في الادعاءات المتعلقة بالاماكن المقدسة والابنية والمواقع الدينية ، أو الطوائف الدينية ، على أساس الحقوق والعادات التي كانت قائمة في عهد الحكومة العثمانية ، فاذا لم تقبل أية طائفة من الطوائف المعنية بالامر ، بقرار الحكومة ترفع احتجاجا صوريا الى الحكومة ومن ثم يسجل أنه لم يقع تغيير في الحالة الراهنة

٨ ــ أما فيما يتعلق بالاماكن المقدسة المسيحية التي كانت موضعا للمنازعات ، قرابة قرن ، بين الدول التي ترعى مصالح اللاتين ، والروم الارثوذكس فقد سويت على أساس ما كانت عليه الحالة الراهنة في نهاية حرب القرم ، غير أن المنازعات القائمة بين الطوائف نفسها لم تجر تسويتها ، وقد تضمن التقرير الذي وضعته اللجنة الدولية التي عينتها الحكومة البريطانية بموافقة مجلس عصبة الامم لتعيين الحقوق والادعاءات التي يطالب بها المسلمون واليهود فيما يتعلق بالبراق الشريف (حائط المبكى)(٥٠) خلاصة لتاريخ وشروح «الحالة الراهنة وتطبيقها في الوقت الحاضر على الاماكن المقدسة المسيحية» جاء فيها :

«عندما أبرمت معاهدة الصلح (في سنة ١٨٥٥ بعد نهاية حرب القرم) عرضت المنازعات التي لم يتم الفصل فيها على الدول الموقعة على المعاهدة التي تعهدت بضمان الحالة الراهنة ، وقد بحث أمر حماية الاماكن المقدسة ثانية خلال مفاوضات الصلح ، على أثر انتهاء الحرب الروسية التركية في سنة ١٨٧٨ ، وقد وضع في ذلك الوقت نص في معاهدة الصلح على أن لا يجرى أي تغيير في الحالة الراهنة دون موافقة الدول الموقعة على المعاهدة، وبنيت قواعد «ادارة الحالة الراهنة» في سنة ١٨٧٨، وكذلك في سنة ١٨٥٥ ، على نفس القواعد والانظمة التي وردت في فرمان أصدره سلطان تركيا في سنة ١٨٥٢ ، وجاء معظمها وفقا للفرمان السابق الذي صدر في سنة ١٧٥٧

«أما الاماكن المقدسة ، والاقسام التي تتألف منها ، التي تشترك فيها الطوائف الرئيسية

---

(٥٠) تقرير اللجنة التي عينتها حكومة المملكة المتحدة في بريطانيا العظمى وشمالي أيرلندا بموافقة مجلس عصبة الامم لتعيين حقوق وادعاءات المسلمين واليهود في الحائط الغربي أو حائط المبكى في القدس في كانون الاول سنة ١٩٣٠ (وقد تألفت اللجنة ممن يلي : م. أ. لوفكرين (السويد) م. شارلس بارد (سويسرا) م. س. ج. فان كمبن (هولندا)

المسيحية ، وهي الروم الارثوذكس ، واللاتين ، والارمن الارثوذكس ، فيجوز تصنيفها حسب الاصناف التالية :ــ

(أ) بعض الاقسام المعترف بأنها ملك مشترك بين الطوائف الثلاث بحصص متساوية

(ب) الاقسام الاخرى التي تدعي الطائفة الواحدة أنها تحت صلاحياتها المطلقة بينما تدعي طوائف أخرى أنها شريكة لها في ملكيتها

(ج) الاقسام التي يقوم خلاف على ملكيتها بين طائفتين

(د) وأخيرا الاقسام التي يعود حق ملكيتها لطائفة واحدة فقط ، على أن يحق لطوائف أخرى أن تبخّر فيها ، أو أن تجرى مراسيم طقسية محدودة المدى ، بطرق أخرى

«وتوجه العناية للتمشي على القواعد في ادارة الحالة الراهنة . . . ذلك أنه اذا منحت طائفة حق تعليق مصباح ، أو صورة ، أو تعيير موضع شيء معلق ، يعتبر ذلك بمثابة اعتراف بتملك العمود أو الحائط الذي يعلق عليه ذلك المصباح ، أو تلك الصورة ، تملكا مطلقا . . . . . »

«ومن السهل الادراك أن تطبيق «حقوق» من هذا النوع يؤدي حتما الى مشاكل عظيمة وغالبا ما ينتهي بالمقاضاة . . . لا سيما وان كل تغيير فعلي في العادة الجارية قد يؤخذ دليلا على تغيير الوضع القانوني. ولهذا السبب كانت مهمة ادارة فلسطين في التأكد من الحالة الراهنة ، والمحافظة عليها ، مهمة شاقة ، وفي الخلافات التي وقعت ، كانت الاشياء المختلف عليها تهمل ، في بعض الاحيان ، حتى تتلاشى بدلا من التعرض لوقوع أي تغيير في توازن القوى بين الطوائف المتنازعة ، ولذا فان كان التعيير أمرا لا بد منه ترتب على الادارة الاهتمام به ، اذا ثبت لها تعذر وصول الطوائف ذات الشأن الى اتفاق ودي في تلك الحال»

٩ ــ لقد قامت ادارة فلسطين بتطبيق مبادىء الحالة الراهنة بالقدر الذي استطاعت فيه التأكد من تلك الحالة ، فيما يتعلق بالاماكن والمواقع الاسلامية أو اليهودية التي كانت مدار نزاع بين العرب واليهود ، لا سيما البراق الشريف (حائط المبكى) الكائن في مدينة القدس وقبة راحيل الواقعة بالقرب من بيت لحم

١٠ ــ ومما تجدر ملاحظته ، أن ادارة الدولة المنتدبة ، كالحكومة العثمانية التي جاءت في أعقابها ، تملك من قوات بوليس ما هو ضروري لفرض قراراتها ، والحيلولة ، عموما ، دون النزاعات الدينية في حالة قيام نزاع بين الطوائف المسيحية نفسها ، أو بين الطائفتين الاسلامية واليهودية

١١ ــ واذا استثنينا المادة الثالثة عشرة من صك الانتداب ، التي تبحث في الاماكن المقدسة نجد أن المواد التالية تبحث أيضا في مصالح المسلمين واليهود والمسيحيين الدينية في فلسطين :ــ

(أ) فالفقرة (٢) من المادة التاسعة تقضي بأن «يكون احترام الاحوال الشخصية والمصالح الدينية لمختلف الشعوب والطوائف مضمونا تمام الضمان وبصورة خاصة ، تكون ادارة الاوقاف(٥١) خاضعة للشرائع الدينية وشروط الواقفين»

---

(٥١) الاوقاف الاسلامية أو الاوقاف الدينية

Digitized by Birzeit University Library

(ب) وتنص الفقرة (١) من المادة الخامسة عشرة على انه «يترتب على الدولة المنتدبة أن تضمن جعل الحرية الدينية التامة وحرية القيام بجميع شعائر العبادة مكفولتين للجميع ، بشرط المحافظة على النظام العام والاحتشام فقط»

(ج) وقد ضمنت الفقرة (٢) من المادة الخامسة عشرة حق كل طائفة في صيانة مدارسها الخاصة ، ذلك ان واضعي صك الانتداب اعتبروا حق صيانة المدارس في الارض المقدسة للاديان الثلاثة حقا من الحقوق الدينية ، كحرية العبادة ، وحرية القيام بجميع شعائر العبادة ، وفيما يلي ما جاء في الفقرة (٢) من المادة الخامسة عشرة :ـ

«ويجب أنْ لا تحرم أية طائفة كانت من حق صيانة مدارسها الخاصة لتعليم أبنائها بلغتها الخاصة ، وأن لا ينتقص من هذا الحق ما دام ذلك مطابقا لشروط التعليم العمومية التي قد تفرضها الادارة»

(د) وتنص المادة السادسة عشرة على أن «تكون الدولة المنتدبة مسؤولة عن ممارسة ما يقتضيه أمر المحافظة على النظام العام ، والحكم المنظم ، من الاشراف على الهيئات الدينية ، والخيرية ، التابعة لجميع الطوائف الدينية في فلسطين ، ومع مراعاة هذا الشرط لا يجوز أن تتخذ في فلسطين تدابير من شأنها اعاقة أعمال هذه الهيئات ، أو التعرض لها ، أو اظهار التحيز ضد أي ممثل من ممثليها ، أو عضو من أعضائها ، بسبب دينه أو جنسيته»

(هـ) وتنص المادة الثامنة والعشرون على انه «في حالة انهاء الانتداب» يتخذ مجلس عصبة الامم «ما يراه ضروريا من التدابير لصون استمرار الحقوق المؤمنة بموجب المادتين الثالثة عشرة والرابعة عشرة ، على الدوام ، بضمان العصبة»

(و) ولا ينص صك الانتداب على اتخاذ تدابير «لصون استمرار الحقوق» المتعلقة بالاماكن المقدسة ، والابنية والمواقع الدينية ، وحرية العبادة فحسب ، بل ينص أيضا على اعادة العمل ، عند انتهاء الانتداب ، بالامتيازات والحصانات التي كان الاجانب يتمتعون بها ، بمقتضى الامتيازات الاجنبية أو بحكم العرف والعادة ، في عهد الامبراطورية العثمانية ، بالقدر الذي لم تلغ فيه فيما مضى «الفقرة (٣) من المادة الثامنة» وهي الامتيازات والحصانات المعطاة بصورة خاصة للمسيحيين والمؤسسات الدينية والمدارس والاديرة والمستشفيات الخ....

١٢ ـ ان اعادة العمل الآن بالامتيازات الاجنبية في فلسطين تعتبر بمثابة الاخذ بخطأ تاريخي ، فقد تتفق الدول التي يختص بها الامر على ايجاد حل آخر لصيانة الاجانب ومصالحهم الدينية

١٣ ـ والمأمول أن تكون الدولة الجديدة (أو الدولتان) اللتان ستقومان في فلسطين على استعداد لتعهد ما يصون الحقوق الحالية فيما يتعلق بالاماكن المقدسة والمصالح الدينية الاخرى ، وأن تدرج تلك التعهدات في دستور الدولة الجديدة أو دستوري (الدولتين الجديدتين) ، ولعل من الخير النص حفظا للسلام الديني في فلسطين ، على ضرورة ضمان تلك التعهدات ضمانا دوليا ، وأن يحال كل نزاع يتعلق بالحقوق الراهنة ويصطبغ بصبغة دينية بين أية دولة من دولتي فلسطين والدولة الاخرى ، وتحل تسويته بالطرق الدبلوماسية ، الى محكمة العدل الدولية ، بقرار يتخذه أي من الفريقين

الفصل الرابع

الاقتراحات الرئيسية التي عرضت لحل مشكلة فلسطين

لمحة عامة :

١ ـ ان الاقتراحات التي عرضتها ، المقامات الرسمية وغير الرسمية ، في أوقات مختلفة ، خلال السنوات العشر الاخيرة ، يمكن تصنيفها ، من الوجهة العامة ، في الاصناف الرئيسية الثلاثة التالية :ـ

أولا : تقسيم فلسطين الى دولتين مستقلتين ، الاولى عربية ، والثانية يهودية ، تكون احداهما منفصلة عن الاخرى تمام الانفصال ، أو مرتبطة بها بالقدر الضروري لحفظ الوحدة الاقتصادية ما أمكن

ثانيا : تأليف دولة اتحادية (تكون الاكثرية فيها من العرب الا اذا أصبح اليهود يؤلفون الاكثرية بهجرة يهودية واسعة النطاق)

ثالثا : تأليف دولة واحدة ، على أساس نظام المقاطعات (الكنتونات) أو الدولة الثنائية ، تصان فيها الاقلية من سيطرة الاكثرية بجهاز تلك الدولة السياسي

٢ ـ وفيما يلي خلاصة الاقتراحات الرئيسية التي قدمت ، قبل تأليف اللجنة أو التي عرضت عليها :ـ

الاقتراحات الرئيسية التي قدمتها اللجان والحكومة البريطانية التي سبق وضعها قبل تأليف اللجنة

٣ ـ اقتراحات اللجنة الملكية (لجنة بيل) لسنة ١٩٣٧ ـ كانت اللجنة الملكية أول من أوصى بالتقسيم ، وقد اعتبرته تلك اللجنة الحل الوحيد الذي يؤدي ، في النهاية ، الى اقامة دعائم السلم ، ومع ان اللجنة لم تقصد أن تكون مقترحاتها منطوية على مبدأ التقسيم أو عدمه ، فقد وضعت خارطة تقضي بموجبها بجعل جميع الجليل وسهل يزرعيل ومرج ابن عامر والسهل الساحلي ، حتى اسدود جنوبا ، دولة يهودية ، وجعل القسم الاعظم من فلسطين الواقع الى الجنوب والشرق من هذا الخط منطقة عربية تتحد مع شرق الاردن ، على أن تبقى مدينة القدس وبيت لحم ، مع الممر المؤدي الى البحر في يافا والناصرة تحت الانتداب البريطاني

٤ ـ لقد رفضت لجنة التقسيم (لجنة وودهيد) ، التي تألفت سنة ١٩٣٨ ، مشروع التقسيم الذي وضعته اللجنة الملكية اذ وجدت أن الدولة اليهودية المقترحة في ذلك المشروع ستشتمل ، بعد اجراء بعض تعديلات في الحدود المقترحة قد تقتضيها سلامتها ، على أقلية عربية تبلغ ٤٩ في المائة من مجموع السكان ، بيد ان الاعضاء الاربعة الذين تألفت منهم اللجنة لم يتمكنوا من الاتفاق ، على أي مشروع تقسيم آخر . واستنتج أحدهم أن التقسيم ، مهما يكن نوعه ، غير عملي . وأوصى الرئيس وعضو آخر بمشروع تشتمل الدولة اليهودية بمقتضاه على مساحة صغيرة في القسم الشمالي من السهل الساحلي يبلغ طولها ما يقرب من ٧٥ كيلومترا ، ولكن يفصل بينها شقة ضيقة في يافا ، وممر يوصل البحر الابيض المتوسط بشقة القدس الموضوعة تحت الانتداب . أما الدولة العربية فتشتمل على ما تبقى من فلسطين ، باستثناء الجليل وقضاء

Digitized by Birzeit University Library

بئر السبع اللذين ستديرهما الدولة المنتدبة ، الى أن يتفق سكانهما العرب واليهود على مصيرهما النهائى. ومن الخصائص الاساسية التى يتصف بها المشروع اتحاد جمركى بين الدولة العربية والدولة اليهودية والمناطق الواقعة تحت الانتداب. أما عضو اللجنة الرابع فقد أوصى باضافة مرج ابن عامر وسهل يزرعيل مع بحيرتى الحولة وطبريا الى الدولة اليهودية التى اقترحها الرئيس والعضو الآخر

٥ ــ وأعربت لجنة التحقيق الانكليزية ــ الاميركية التى تألفت سنة ١٩٤٦ ، عن وجهة نظرها بقولها «ان كل محاولة تبذل الآن ، وبعد مضى مدة من الزمن ، فى سبيل اقامة دولة فلسطينية مستقلة أو دول فلسطينية مستقلة ، سينجم عنها نزاع أهلى قد يهدد سلام العالم» ، وبناء على ذلك أوصت اللجنة بأن تظل ادارة فلسطين قائمة تحت الانتداب ، الى أن يتسنى عقد اتفاق لنظام الوصاية. وأوصت أيضا أن يبنى مستقبل فلسطين الدستورى على المبادىء التالية :ــ

أولا : أن لا يسيطر اليهود على العرب ، أو العرب على اليهود فى فلسطين

ثانيا : ان فلسطين ينبغى أن لا تكون دولة يهودية ، أو دولة عربية

ثالثا : أن يحمى نظام الحكم الذى سيقام فى النهاية بضمانات وتعهدات دولية ، ويصون ، صيانة تامة ، مصالح الديانات المسيحية والاسلامية واليهودية فى الارض المقدسة»

أما التواصى الاساسية التى تقدمت بها لجنة التحقيق فيما يتعلق بالمستقبل القريب فقد كانت (الغاء نظام انتقالات الاراضى لسنة ١٩٤٠ ومنح ١٠٠،٠٠٠ شهادة هجرة بالقدر الممكن فى سنة ١٩٤٦)

٦ ــ مشروع للاستقلال الاقليمى لسنة ١٩٤٦ ــ يستهدف هذا المشروع (الذى يعرف عموما بمشروع موريسون) العمل بتوصية لجنة التحقيق الانكليزية ــ الاميركية القائلة بأن «فلسطين ينبغى أن لا تكون دولة يهودية ، أو دولة عربية» ، ويقسم هذا المشروع القسم الاكبر من فلسطين الى ولاية عربية وأخرى يهودية ، تشمل الولاية الاخيرة جميع المنطقة التى يستوطنها اليهود الآن تقريبا مع منطقة كبيرة بين المستعمرات وحواليها. ويكون لكل ولاية هيئة تشريعية منتخبة وأخرى تنفيذية ، وتبقى القدس وبيت لحم مع النقب تحت الاشراف المباشر لممثل الحكومة البريطانية التى تضطلع بالوصاية على فلسطين بمقتضى اتفاق وصاية يعقد مع الامم المتحدة. وقد أبقيت الطريق مفتوحة أمام التطورات التى قد تقع فى المستقبل ، اما نحو قيام دولة اتحادية مستقلة أو نحو التقسيم بحيث تصبح الولايتان العربية واليهودية دولتين مستقلتين لا تعدل حدودهما الا باتفاق متبادل. وكانت النية متجهة ، أن يتيح المجال ، حين الاخذ بهذا المشروع ، ادخال ١٠٠،٠٠٠ مهاجر يهودى الى فلسطين ، على حد ما أوصت به لجنة التحقيق الانكليزية ــ الاميركية ، واستمرار الهجرة الى الولاية اليهودية ، على أن يخضع ذلك فى النهاية لاشراف الحكومة المركزية (المندوب السامى عاملا بمساعدة مجلس تنفيذى يعين أعضاءه تعيينا)

٧ ــ مشروع المقاطعات (الكانتونات) لسنة ١٩٤٧ ــ يقضى هذا المشروع (الذى يعرف عموما «بمشروع بيفن») بوضع فلسطين تحت الوصاية البريطانية لمدة خمس سنوات بغية تهيئة البلاد للاستقلال. وتحدد مناطق الادارة المحلية ، بحيث تشمل أغلبية كبيرة اما من العرب أو اليهود . وتتمتع كل منطقة بقسط ذى شأن من الاستقلال الذاتى المحلى . ويكون المندوب السامى مسؤولا عن حماية الاقليات وسيسعى فى الحكومة المركزية لتأليف مجلس استشارى تمثيلى ، وستنتخب هيئة تأسيسية فى نهاية السنوات الاربع. فاذا تمكنت

أكثرية من الممثلين العرب وأكثرية من الممثلين اليهود من الوصول الى اتفاق ، يستشار مجلس الوصاية التابع لهيئة الامم المتحدة بالخطة الواجب اتباعها فى المستقبل . أما فيما يتعلق بالهجرة فقد نص المشروع على ادخال ٩٦،٠٠٠ يهودى خلال السنتين الاوليين ، ثم يقرر المندوب السامى معدل دخول المهاجرين بالتشاور مع مجلسه الاستشارى. وفى حالة عدم الاتفاق يكون القرار النهائى بيد هيئة تحكيم تعينها هيئة الامم المتحدة

المقترحات التى قدمت للجنة

٨ ــ المنظمات الصهيونية ــ لقد اتفق معظم المنظمات التى قدمت بيانات خطية أو شفهية للجنة ، فى فلسطين وخارجها ، مع الوكالة اليهودية لفلسطين والفعاد لتومى فى طلب تأسيس دولة يهودية. وهناك خلاف فى وجهة النظر بين الذين يطالبون بجعل فلسطين بكاملها دولة يهودية ، وبين المنظمات المستعدة لقبول التقسيم ، على أن تكون المنطقة التى تخصص للدولة اليهودية من السعة بحيث تتسع لاستيطان عدد كبير من المهاجرين الجدد. وهناك أقلية تعارض فى انشاء دولة يهودية ، ففى فلسطين تحبذ جمعية ايحود (الاتحاد) وحزب العمال هاشومير هاتساعير ، اقامة دولة ثنائية تكون فيها الطائفتان على قدم المساواة فى الوضع والسياسة. ويقترح الحزب الشيوعى ، اقامة دولة عربية يهودية ديمقراطية يمكن أن تصبح ثنائية أو اتحادية. أما فى الولايات المتحدة فيحمل المجلس اليهودى الاميركى لواء المعارضة للصهيونية ويمانع فى انشاء دولة يهودية ، ويعتقد أن هذه المقترحات تهدد السلم والامن فى فلسطين والمنطقة المجاورة وتضر باليهود فى فلسطين وفى كافة أنحاء العالم ، وهى أيضا غير ديمقراطية

٩ ــ ويمكن تلخيص موقف الوكالة اليهودية فى فلسطين التى تمثل آراء أكثرية اليهودية المنظمة فى البلاد كما يلى :ــ

تؤيد الوكالة البرنامج الذى أقره المؤتمر الاخير للمنظمة الصهيونية (فى مدينة بال سنة ١٩٤٧) والقائل :ــ

«(أ) بأن تصبح فلسطين «كومونولث» يهودية وتنضم الى كيان العالم الديمقراطى

«(ب) بأن تفتح أبواب فلسطين للهجرة اليهودية

«(ج) بأن يناط بالوكالة اليهودية أمر الاشراف على الهجرة الى فلسطين ، والسلطة الضرورية لعمران البلاد»

١٠ ــ وقد ورد فى اللمحة السياسية لسنة ١٩٤٦ــ٤٧ ، التى قدمتها الوكالة اليهودية الى اللجنة فيما يتعلق بالتقسيم ، ما يلى :ــ

«. . . . ان كان لا مندوحة عن قبول حل على غرار التقسيم ، فمن الصعب أن يعتبر كحل بل ان هو الا نقطة ارتكاز . . . . ويحكم اليهود على أى حل يقترح لمشكلة فلسطين بما يضمن من الهجرة والاستيطان الواسع النطاق ويؤدى الى انشاء الدولة اليهودية بدون تأخير»

١١ ــ الدول العربية ــ لقد تقدم مندوبو الدول العربية فى بيروت بمقترحات دستورية لمستقبل حكومة فلسطين ، تشبه الى حد كبير ، المقترحات التى قدمها مندوبو الدول العربية فى مؤتمر فلسطين بلندن فى شهر أيلول سنة ١٩٤٦ ، وفيما يلى موجز هذه التواصى :ــ

Digitized by Birzeit University Library

(أ) أن تكون فلسطين دولة موحدة ذات دستور ديمقراطي ومجلس تشريعي منتخب

(ب) أن ينص الدستور ، فيما ينص ، على ضمانات :ـ

أولا : لقدسية الاماكن المقدسة وحرية القيام بالشعائر الدينية وفقا للحالة الراهنة ، مع مراعاة بعض الضمانات الملائمة

ثانيا : الحقوق المدنية لجميع المواطنين الفلسطينيين ، وأن يتوقف التجنس على شرط الاقامة في البلاد بصورة دائمة مدة عشر سنوات

ثالثا : لحماية الحقوق الدينية والثقافية للطائفة اليهودية ، على أن لا تغير هذه الضمانات الا بموافقة الاعضاء اليهود في المجلس التشريعي

(ج) وأن ينص الدستور أيضا على :ـ

أولا : تمثيل جميع الطوائف المهمة في المجلس التشريعي تمثيلا وافيا ، بشرط أن لا يزيد عدد اليهود في أية حالة من الحالات على ثلث مجموع الاعضاء

ثانيا : منع الهجرة اليهودية منعا باتا ، واستمرار العمل بالقيود الحالية الموضوعة على انتقال الاراضي. وكل تغيير في هذه المسائل يقتضي اقترانه بموافقة أكثرية الاعضاء العرب في المجلس التشريعي

ثالثا : تأليف محكمة عليا يناط بها الفصل فيما اذا كان أي تشريع هو مناقض للدستور أم لا .

١٢ ـ ويهدف المشروع العربي الى وضع دستور على غرار ما تقدم بيانه بعد فترة انتقال قصيرة تحت الانتداب البريطاني. ويقوم المندوب السامي بادىء ذي بدء ، خلال فترة الانتقال الى تأليف حكومة مؤقتة عن طريق التعيين ، قوامها سبعة وزراء من العرب وثلاثة وزراء من اليهود ، ويحتفظ المندوب السامي بصلاحية النقض خلال فترة الانتقال ، وتتخذ الحكومة المؤقتة التدابير لانتخاب مجلس تأسيسي مؤلف من ستين عضوا تقدم اليه بمشروع دستور فاذا أخفق المجلس التأسيسي ، خلال ستة أشهر ، في الاتفاق عن الدستور تقره الحكومة المؤقتة نفسها. وعند اقرار الدستور ، يعين أول رئيس للدولة الفلسطينية المستقلة . وينتهي الانتداب ، وتعقد معاهدة تحالف بين المملكة المتحدة والدولة الفلسطينية ، على أن يتم هذا المشروع بأقل ما يمكن من التأخير ، وان لم يتعاون أي فريق من مواطني فلسطين على تنفيذه

ايجاز البحث :

١٣ ـ كانت جميع الحلول المقترحة تستهدف الخروج من المعضلة الفلسطينية بطريقة من الطرق . والتوفيق بين ادعائين هما على طرفي نقيض ، كل منهما تؤيده حجج قوية ، في بلاد صغيرة ، محدودة الموارد ، يسودها جو على جانب كبير من التوتر السياسي والعنصري المتزايد . وقوميتان متنازعتان

١٤ ـ وقد كانت بعض الحلول المقدمة بمثابة مسكنات ، أكثر منها حلولا ، ولما جوبهت اللجنة بالحقيقة الواقعة وهي انه لا يمكن وضع حل يرضي كلا الفريقين المتنازعين ، ترضية كاملة ، ولن يقبض

لاي حل أن يرضي أحد الفريقين الا على حساب معارضة شديدة من الفريق الآخر ، أقترح في بعض الاحيان اتخاذ ترتيبات معينة كاستمرار الانتداب ، أو انشاء وصاية ، وهي ترتيبات ، اقل ما يقال فيها ، انها موقتة ، بالنسبة الى ماهية القضية

١٥ ـ ومما يسترعي النظر ، أن مشكلة فلسطين لم تصبح مستعصية لدرجة تستدعي استنباط حلول لها ، خارج نطاق التطور الطبيعي للانتداب من الصنف (أ) ، الا منذ أن تسلم النازيون زمام السلطة في ألمانيا ، وما عقب ذلك من هجرة يهودية واسعة النطاق الى فلسطين . وعلى ذلك فان جميع الحلول المهمة التي وضعت لقضية فلسطين ، قد وضعت في الآونة الاخيرة نسبيا

١٦ ـ يواجه اليوم كل حل عملي ، حتى أكثر الحلول تطرفا ، الامر الواقع وهو أن في فلسطين الآن ما يزيد على ١،٢٠٠،٠٠٠ عربي ، و٦٠٠،٠٠٠ يهودي ، ينتمون الى خليط من الثقافات المتباينة ، تختلف نظرتهم الى الحياة ، ولغاتهم ودياناتهم وآمالهم ، بعضهم عن بعض

١٧ ـ ومن الطبيعي أن تكون الحلول المتطرفة أبسط الحلول ، أي تلك الحلول التي تشجب أو تتجاهل بالمرة ، أو تكاد تشجب أو تتجاهل ، ادعاءات ومطالب الفريق الواحد ، بينما تعترف بادعاءات الفريق الآخر ، كاملة غير منقوصة ، وقد شجبت اللجنة الخاصة تلك الحلول

الفصل الخامس

التواصي (١)

بيـــان تمهيدي

١ ـ لقد عقدت اللجنة سلسلة من المباحثات غير الرسمية في سياق المداولات التي اجرتها في جنيف ، بغية الوقوف ، بصورة شاملة ، على مختلف نواحي مشكلة فلسطين. وقد تناقش أعضاء اللجنة خلال تلك المباحثات ، بأناة واسهاب واف في سائر المقترحات التي عرضت لحل تلك المشكلة

٢ ـ وظهر جليا ، في المراحل الاولى من المباحثات ، ان كل حل من الحلين اللذين يجنحان الى التطرف ، ويقولان باقامة دولة مستقلة واحدة في فلسطين ، اما تحت الحكم العربي ، أو اليهودي ، لن يكون نصيبه الا القليل من التأييد ، لذلك اتضح أن اللجنة لم تكن تميل نحو تأييد المقترحات الرسمية التي تقدمت بها الدول العربية ، أو الوكالة اليهودية ، وجاء وصفها في الفصل الرابع من هذا التقرير ، تأييدا تاما. وقد ادرك جميع الاعضاء ضرورة بذل الجهد لايجاد حل يمكن بموجبه تجنب تحقيق طلبات فريق واحد تحقيقا كاملا ، على حساب ايقاع ظلامة بالغة بالفريق الآخر

٣ ـ وفي الجلسة السابعة والاربعين التي عقدتها اللجنة في اليوم السابع والعشرين من شهر آب سنة ١٩٤٧ ، شجبت اللجنة كلا الحلين المتطرفين. وكانت اللجنة ، في اتخاذها هذه الخطوة ، على علم تام بأن كلا من العرب واليهود يعتمد على ادعاءات قوية بما لهم من حقوق ومصالح في فلسطين . فالعرب يستندون الى أنهم كانوا منذ قرون طويلة أهل البلاد الاصليين ويؤلفون الاكثرية ، واليهود يستندون في ادعاءاتهم الى الصلة التاريخية التي تربطهم بالبلاد ، والوعود الدولية التي قطعت لهم باحترام حقوقهم فيها.

Digitized by Birzeit University Library

وقد أدركت اللجنة أيضا أن موطن التعقيد في مشكلة فلسطين يرجع الى حقيقة وجود فريقين كبيرين في البلاد : سكان من العرب يتجاوز عددهم ١،٢٠٠،٠٠٠ نسمة وسكان من اليهود يتجاوز عددهم ٦٠٠،٠٠٠ نسمة وكل من هذين الفريقين تحذوه مطامح قومية جامحة ، وهما مختلطان معا فى جميع أنحاء بلاد قاحلة محدودة المساحة ، تموزها كافة مصادر الثروة الرئيسية. ولذلك كان من السهل الاستفتاح ، نسبيا ، أنه ما دام كل فريق منهما يتشبّث بادعاءاته باصرار ، فان لمن المتعذر تحقيق ادعاءات كلا الفريقين كاملة ، فى حين أن قبول ادعاءات أحد الفريقين كاملة على حساب الفريق الآخر لا يمكن الاخذ به

٤ ــ لقد وجهت اللجنة اهتمامها ، بعد رفضها الحلول المتطرفة فى مباحثاتها غير الرسمية ، الى اقتراح الدولة الثنائية ،واقتراح المقاطعات (الكانتونات) ودرست كلا الاقتراحين ، بيد أن الاعضاء الذين كانوا ، بادىء ذى بدء ، على استعداد لدرس هذين الاقتراحين في أساسهما لم يبد لهم امكان العمل بهما ، وقد اتضح ان حل الدولة الثنائية ، رغم كونه مغريا فى بعض نواحيه ، لن يكون ذا شأن ما لم ينص فيه على المساواة العددية أو السياسية بين فريقى السكان ، كما ورد فى اقتراح الدكتور ماغنس ، ولكن هذا الحل يتطلب استعمال طرق آلية معقدة ذات طابع اصطناعى يشك في امكان صمودها من الناحية العملية

٥ ــ وقد ينطوى الحل المتعلق بالمقاطعات (الكانتونات) بالنظر لاختلاط السكان العرب واليهود في فلسطين ، كما هم الآن ، على تجزئة الجهاز الحكومى تجزئة مفرطة ، وتكون نتيجته النهائية تعذر تنفيذه

٦ ــ وبعد أن فرغت اللجنة من بحث الحلول المتطرفة ، ومشروعى الدولة الثنائية ، والمقاطعات (الكانتونات) ، أبدى الاعضاء ميلا نحو الانتقال اما الى بحث مشروع تقسيم يحتفظ فيه بالوحدة الاقتصادية ، أو مشروع دولة اتحادية. والفت اللجنة فى الوقت المناسب فريقين عاملين ، احدهما لبحث مشروع التقسيم على أساس التحالف ، والآخر لبحث مشروع دولة اتحادية ، بقصد بحث تفاصيل المشروعين اللذين أدرجت صيغتهما النهائية فى الفصلين السادس والسابع من هذا التقرير ، مع أسماء الاعضاء الذين أيدوهما

٧ ــ وقد اتضح ، نتيجة للعمل الذى قام به الفريقان العاملان ، مدى واسع من الاجماع على عدد من المواضيع ، كما تراءى للجنة فى جلستها السابعة والاربعين. وبناء على هذا الاتفاق فى الرأى ، عينت لجنة فرعية للتدوين عهد اليها وضع صيغتها

٨ ــ ودرست اللجنة فى جلستها الثامنة والاربعين التى عقدت في اليوم التاسع والعشرين من شهر آب سنة ١٩٤٧ ، تقرير لجنة التدوين الفرعية وأقرت بالاجماع احدى عشرة توصية لرفعها للجمعية العمومية ، وقد أدرج نصها في القسم (أ) من هذا الفصل ، أما التوصية الثانية عشرة ، التى لم يوافق عليها مندوبا غواتيمالا واورغواى ، فقد ادرجت في القسم (ب)

القسم (أ) ــ التواصي التي تم الاتفاق عليها بالاجماع

التوصية الاولى :ــ انهاء الانتداب

اننا نوصى :

بانهاء الانتداب على فلسطين فى اقرب وقت ممكن عمليا

تعليق :

ان من جملة الاسباب التى ادت الى الوصول لهذا الاستنتاج الاجماعى ما يلى :ــ

(أ) ان جميع الفرقاء الذين يعنيهم الامر مباشرة ، وهم الدولة المنتدبة والعرب واليهود ، على اتفاق تام بالحاجة الماسة لاحداث تغيير فى كيان فلسطين. فالدولة المنتدبة ابلغت رسميا «ان الانتداب قد اثبت أنه غير عملى ، فى الواقع ، وان الالتزامات المحضة للطائفتين فى فلسطين قد ظهر تعذر التوفيق بينهما وكلا العرب واليهود ينحون بانهاء الانتداب ، ومنح فلسطين الاستقلال ، رغم اختلافهم الشديد حول الشكل الذى يتخذه ذلك الاستقلال

(ب) ان الظاهرة البارزة التى يتسم بها الآن الوضع الحالى فى فلسطين تتمركز فى النزاع القائم بين اليهود والدولة المنتدبة من جهة ، والتوتر السائد بين العرب واليهود من الجهة الاخرى ، وحالة النزاع هذه التى تتجلى من الناحية الواحدة فى الثغرة القائمة بين الطائفة اليهودية المنظمة والادارة ، وفى الارهاب المنظم واعمال العنف التى عملت عملها فى تفاقم الحالة ، وادت الى ايقاع خسائر فادحة في الارواح والاموال ، من الناحية الاخرى

(ج) واذا نظرنا الى طبيعة القضية نرى أن صك الانتداب انما ينطوى على تدريب فلسطين تدريبا مؤقتا على الحكم الذاتى ، وهو يتضمن احكاما قد أثبت الاختبار انها تناقض بعضها بعضا

(د) وعلى كل حال ، يشك كثيرا فيما اذا كان فى الامكان تنفيذ الانتداب الآن. فالظاهرة الاساسية لنظام الانتدابات هى اعطاء كيان دولى للبلاد المنتدب عليها ، الامر الذى ينطوى على عنصر ايجابى فى المسؤولية الدولية نحو البلاد المنتدب عليها ومسؤولية رفع تقارير الى مجلس عصبة الامم عن الدور الذى تقوم به كل دولة منتدبة نحو رفاه وتقدم سكان تلك البلاد. وقد انشئت لجنة الانتدابات الدائمة لمساعدة مجلس العصبة فى هذه المهمة ، ولكن عصبة الامم ولجنة الانتدابات قد زالتا الآن من الوجود ، وليس ثمة طريقة للاضطلاع بالالتزامات الدولية اضطلاعا تاما نحو بلاد منتدب عليها الا اذا وضعت تحت نظام الوصاية الدولية لهيئة الامم

(هـ) بيد أن نظام الوصاية الدولية لم يضطلع بصورة طبيعية بمهام نظام الانتداب فيما يتعلق بالبلاد المنتدب عليها. ولا يتسنى وضع أية بلاد تحت الوصاية الا بعقد اتفاقات وصاية فردية تقترن بموافقة اكثرية ثلثى هيئة الامم المتحدة

(و) لذلك فان أقصى ما يمكن للدولة المنتدبة أن تقوم بـه الآن ، في حالة استمرار الانتداب ، هو مواصلة ادارة البلاد وفقا لما يمليه روح صك الانتداب دون ان تستطيع التخلص من التزاماتها الدولية

Digitized by Birzeit University Library

(ب) يرى أن من المستحسن تأكيد الالتزامات الدولية فيما يتعلق بالعلاقات السلمية التى تضطلع بها فلسطين المستقلة ، بحكم الضرورة ، بالنظر للجو المكفهر الذى يتحتم فيه تنفيذ حل فلسطين

التوصية التاسعة :ـ الوحدة الاقتصادية

اننا نوصى :

بان يقبل ، كمبدأ جوهرى ، فى سياق تمحيص المقترحات المختلفة لحل قضية فلسطين ، الاحتفاظ بالوحدة الاقتصادية لفلسطين كضرورة لازبة لحياة البلاد وسكانها ، واطراد تقدمهما

تعليق :

(أ) يجدر بنا التأكيد أن اتخاذ تدابير مناسبة لحفظ الوحدة الاقتصادية في فلسطين ، مهما كان الحل الذى سيلجأ اليه، هو من الاهمية بمكان عظيم للمحافظة على مستوى الخدمات العامة، ومستوى حياة الشعبين، وتقدم البلاد فى المستقبل. فلو كانت مساحة البلاد أكبر ، ومصادر الثروة فيها أوفر ، لما اقتضى الامر الاهتمام بمبدأ الوحدة الاقتصادية. بيد أن هناك اسسا صحيحة للافتراض بان أى اجراء من شأنه تغيير السياسة الحاضرة التى تعتبر فلسطين بموجبها وحدة اقتصادية ، وعلى الاخص فيما يتعلق بمسائل الجمارك ، والعملة ، والنقل ، والمواصلات ، ومشاريع التحسين ، بما فيها مشاريع الرى ، واحياء الاراضى ، وصيانة التربة ، لا يعيق التقدم المادى للبلاد بأجمعها فحسب ، بل يجر فى أذياله صعوبات ذات بال لفريق كبير من السكان

(ب) ستتأثر الطائفتان العربية واليهودية ، على السواء ، اذا ما فصمت وحدة البلاد الاقتصادية فصما تاما ، ذلك أن كل طائفة من الطائفتين ، رغم التمزق الاقتصادى الناجم عن الاحوال التى تسود فلسطين الآن ، تساهم مساهمة فعالة فى حياة البلاد الاقتصادية ، وثمة درجة كبرى من الاعتماد الاقتصادى المتبادل بين الطائفتين

(ج) بالرغم من وجود شىء من الانفصال فى الحياة الاقتصادية للطائفتين اليهودية والعربية فى فلسطين ، فان وجود وحدة في الشؤون الاقتصادية الاساسية يساعد على رفاه الفريقين ماديا. فاذا لم يحافظ على الوحدة الاقتصادية فى الشؤون الاساسية سيتضرر السكان فى جميع أنحاء البلاد

التوصية العاشرة : امتيازات الاجانب

اننا نوصى :

بأن تطلب هيئة الامم المتحدة الى الدول التى كان رعاياها يتمتعون فيما مضى بفلسطين بامتيازات وحصانات الاجانب ، بما فى ذلك الاختصاص القنصلى ، بمقتضى الامتيازات الاجنبية ، أو بحكم العرف والعادة ، في عهد الامبراطورية العثمانية ، أن تتنازل عن أى حق لها في اعادة العمل بتلك الامتيازات والحصانات في فلسطين بعد استقلالها

تعليق :

(أ) تقضى الفقرة (١) من المادة التاسعة من صك الانتداب الفلسطينى بايجاد نظام قضائى يضمن تمام الضمان حقوق الاجانب والوطنيين على السواء ، ومما له دلالة خاصة بهذا الشأن ، أن المادة الثامنة من صك الانتداب لم تلغ الاختصاص القنصلى والحماية التى كان يتمتع بها الرعايا الاجانب ، بمقتضى الامتيازات الاجنبية ، أو بحكم العرف والعادة ، فى زمن الامبراطورية العثمانية ، بل تركتها معلقة خلال مدة الانتداب

(ب) وعند انهاء الانتداب يكون للدول التى تمتعت بتلك الامتيازات قبل الانتداب ، حق الادعاء باعادة العمل بها فى فلسطين. وقد تطلب ، بصورة خاصة ، اقامة نظام قضائى واف كشرط للتنازل عن ذلك الحق

(ج) ومن رأى اللجنة أنه ليس ثمة ضرورة لتكليف أية دولة بأن تؤكد ادعاءها بشأن الامتيازات الاجنبية لأن فلسطين ستنال استقلالها تحت رعاية الامم المتحدة ، وبعد أن تعطى الضمانات التى تقررها الامم المتحدة كشرط اولى للاستقلال

التوصية الحادية عشرة : نداء ضد اعمال العنف

اننا نوصى :

بأن تناشد الجمعية العمومية اهالى فلسطين بأن يتعاونوا تعاونا كليا مع هيئة الامم المتحدة فيما تبذله من جهد لاستتباب وتنفيذ وسائل عملية فعالة تنطوى على الانصاف ، من أجل تسوية الحالة الشاقة القائمة فى فلسطين ، وبأن لا يألوا جهدا ، من أجل ذلك ، فى القضاء السريع على أعمال العنف التى سيطرت على البلاد مدة طويلة ، حبا بالسلم والنظام ، والمحافظة على القانون

تعليق :

(أ) ان هيئة الامم المتحدة ، وقد اضطلعت بعبء مشكلة فلسطين ، وجب عليها أن تبذل كل جهد كيما تؤمن فى تلك الربوع ، جوا ملائما ، ما أمكن ، لتنفيذ حل للمشكلة فيما يتعلق بفترة الانتقال وما بعدها

(ب) ان اعمال العنف المتكررة ، التى اقتصرت حتى الآونة الاخيرة ، بصورة كلية تقريبا ، على المنظمات اليهودية السرية ، ليست مضرة برفاه البلاد فحسب ، بل من شأنها أن تزيد التوتر القائم فى فلسطين بحيث تؤدى الى زيادة الصعوبات التى تعترض تنفيذ الحل الذى ستتفق عليه الامم المتحدة

القسم (ب) — توصية اقرتها اغلبية كبرى

التوصية الثانية عشرة : المشكلة اليهودية بصورة عامة

(لم يوافق عضوان من اعضاء اللجنة على هذه التوصية وامتنع آخر عن تسجيل رأيه)

اننا نوصى :

بأنه ينبغى أن يقبل ، دون تردد ، لدى تحليل قضية فلسطين ، أن أى حل لتلك القضية لا يمكن اعتباره حلا للمشكلة اليهودية بصورة عامة

Digitized by Birzeit University Library

٩ ـ اننا ندرك أن العرب قد قاوموا التقسيم بشدة ، ولكننا نشعر أن هذه المقاومة ستخف حدتها ، اذا تسنى ايجاد حل يحدد اتساع الاقليم الذى سيخصص لليهود تحديدا قاطعا ، مع ما ينطوى عليه ذلك من تحديد ضمنى للهجرة. وما دام الحل سينال موافقة الامم المتحدة فانه سيكتسب صفة نهائية لا بد وان تزيل مخاوف العرب من أى توسع آخر للدولة اليهودية

١٠ ـ وبالنظر الى مساحة فلسطين المحدودة ، وقلة مواردها ، لا بد من الاحتفاظ بوحدة البلاد الاقتصادية ، جهد المستطاع ، بحيث لا تتعارض تلك الوحدة مع انشاء دولتين مستقلتين ، وما دام الامر كذلك ، فان التقسيم ليس بالاقتراح المطلق بل هو يخضع الى تلك الاجراءات والتقيدات التى تعتبر جوهرية بالنسبة الى رفاه الدولتين الاقتصادية والاجتماعية فى المستقبل. وبما أن ذلك يؤثر تأثيرا حيويا فى المصلحة الاقتصادية الذاتية لكل من الدولتين يعتقد أن بالامكان الاحتفاظ بحد ادنى من الوحدة الاقتصادية حيث لا يتسنى الاحتفاظ بالوحدة السياسية

١١ ـ وتتطلب هذه الوحدة الاقتصادية خلق آصرة اقتصادية بمعاهدة تعقد بين الدولتين. على أن تكون الاهداف الاساسية لهذه الآصرة اقامة نظام جمركى مشترك ، وعملة مشتركة ، والاحتفاظ بنظام للنقل والمواصلات فى طول البلاد وعرضها

١٢ ـ وتتوقف صيانة الخدمات الاجتماعية فى مستواها الحالى فى سائر انحاء فلسطين على الاحتفاظ بالوحدة الاقتصادية ، اذ أن ذلك من الاعتبارات الاساسية التى تنطوى عليها الاحكام المتعلقة بالاتحاد الاقتصادى كجزء من مشروع التقسيم. بيد أن التقسيم ، سيغيّر ، بحكم الضرورة ، الحالة المالية الى حد ما ، بحيث أن الدولة العربية ستعانى خلال السنوات الاولى من تأسيسها ، مهما يكن من أمر ، بعض الصعاب فى تحقق ايرادات تكفى للاحتفاظ بالمستوى الحالى لخدماتها العامة

لذلك كانت احدى الغايات التى يستهدفها الاتحاد الاقتصادى توزيع الايرادات الفائضة فى سبيل المحافظة على ذلك المستوى. ونحن نوصى بأن يجرى تقسيم الفائض ، بعد دفع بعض النفقات ، ونسبة مئوية معينة من الفائض الى مدينة القدس ، بحيث تنال كلتا الدولتين نسبا متساوية منها. وهذه نسبة تحكمية ، ولكننا نرى انها ستنال القبول ، وانها تمتاز بالبساطة ، واذا ما تقرر الاخذ بها فيبعد أن تصبح موضعا للنزاع المباشر. وقد اقترح بعض النصوص التى يتسنى بواسطتها اعادة النظر فى هذه القاعدة

١٣ ـ وهناك ثلاثة أسباب تبرر قسمة ايراد الجمارك على هذا النحو ، وهى : (١) ان اليهود سينالون القسم الاكثر تقدما من البلاد ، من الناحية الاقتصادية ، وهو يضم تقريبا جميع المنطقة التى تنتج الحمضيات المشتملة على عدد كبير من المنتجين العرب (٢) وتضمن للدولة اليهودية ، بواسطة الاتحاد الجمركى ، منطقة أوسع للتجارة لبيع منتوجات صناعتها (٣) وستضرر الدولة اليهودية اذا كانت الدولة العربية فى حالة من عدم الاستقرار المالى ، والعوز الاقتصادى

١٤ ـ وبما أن الدولة العربية لن تكون فى وضع يمكنها من التوسع فى الانفاق فى مضمار التقدم والعمران ، وجب أن ينظر بعين العطف الى ما تحتاج اليه من مساعدة المؤسسات الدولية لها عن طريق مدها بالقروض للتوسع فى ميادين المعارف والصحة العمومية وسائر الخدمات الاجتماعية الحيوية التى لا تغطى نفقاتها بذاتها

١٥ ـ وسيحتاج الامر أيضا الى نيل مساعدة مالية دولية لاية مشاريع واسعة النطاق للرى تجرى لمنفعة كلتا الدولتين. والمأمول أن يتسنى للمجلس الاقتصادى المشترك أن يقوم بعمله الانشائى بقروض دولية تمنح بشروط ملائمة

التواصي

(أ) ـ تقسيم واستقلال

١ ـ ستتألف فلسطين بحدودها الحالية بعد فترة انتقال تستغرق سنتين تبدأ فى اليوم الاول من شهر أيلول سنة ١٩٤٧ ، من دولة عربية مستقلة ، ودولة يهودية مستقلة ، ومدينة القدس ، وقد ورد وصف حدود كل منها فى القسمين الثانى والثالث التاليين

٢ ـ يمنح الاستقلال لكل دولة بناء على طلبها فقط ، بعد أن تكون قد وضعت دستورا يتفق والاحكام الواردة فى القسم (ب)٤ ، أدناه ، وبعد أن تتقدم الى الامم المتحدة بتصريح يشتمل على ضمانات معينة ، وتوقع معاهدة تقضى بايجاد اتحاد اقتصادى فى فلسطين واقامة نظام للتعاون الاقتصادى بين الدولتين ومدينة القدس

(ب) ـ فترة الانتقال والدستور

١ ـ تقوم الدولة المنتدبة الحالية ، خلال فترة الانتقال :ـ

(أ) بالاضطلاع بادارة حكومة فلسطين تحت رعاية الامم المتحدة ، وفقا لما يتم الاتفاق عليه بين المملكة المتحدة والامم المتحدة من الشروط والرقابة ، وتقوم دولة أو أكثر من أعضاء الامم المتحدة ، اذا ما رغب فى ذلك ، بمد يد المساعدة للاضطلاع بادارة فلسطين ،

(ب) باتخاذ الخطوات التمهيدية التى تراها ضرورية لتنفيذ المشروع الموصى به

(ج) وتقوم كذلك بالتدابير التالية :ـ

(١) تدخل ١٥٠ ألف مهاجر يهودى الى الدولة اليهودية المقترحة بمعدل شهرى متسق ، منهم ٣٠ ألف يسمح بدخولهم بناء على دواع انسانية. واذا استغرقت فترة الانتقال أكثر من سنتين ، يسمح بالهجرة بمعدل ستين ألف مهاجر فى السنة. وتضطلع الوكالة اليهودية ، خلال فترة الانتقال ، بمسؤولية اختيار المهاجرين اليهود والاعتناء بهم ، وتنظيم الهجرة اليهودية

(٢) لا تسرى القيود التى فرضها نظام الاراضى الذى أصدرته ادارة فلسطين بمقتضى مرسوم دستور فلسطين (المعدل) الصادر فى اليوم الخامس والعشرين من شهر أيار سنة ١٩٣٩ ، على انتقال الاراضى الواقعة ضمن حدود الدولة اليهودية

٢ ـ ينتخب الاهالى ، فى المناطق الواقعة فى الدولتين ، العربية واليهودية ، مجلسا تأسيسيا لكل دولة من الدولتين. وتضع السلطة التى تدير الاقليم المختص الاحكام المتعلقة بالانتخاب. ويقتصر حق

Digitized by Birzeit University Library

الانتخاب فى كل دولة من الدولتين على الاشخاص الذين تزيد أعمارهم على العشرين عامـا والذين :
(أ) يعتبرون فلسطينيين ويقيمون فى تلك الدولة ، (ب) والعرب واليهود الذين يقيمون فى الدولة ، وان كانوا غير فلسطينيين ، ولكنهم يوقعون ، قبل التصويت ، اشعارا يبدون فيه رغبتهم فى أن يصبحوا مواطنين فى تلك الدولة

ويحق للعرب واليهود المقيمين فى مدينة القدس الذين يوقعون اشعارا يبدون فيه رغبتهم فى أن يصبحوا مواطنين ، العرب فى الدولة العربية ، واليهود فى الدولة اليهودية ، أن يصوتوا فى الدولة العربية ، والدولة اليهودية

ويجوز للمرأة أن تصوت وأن تنتخب للمجلس التأسيسى

٣ ـ لا يسمح لاى يهودى ، خلال فترة الانتقال ، بالاستيطان فى منطقة الدولة العربية المقترحة ، ولا يسمح لاى عربى بالاستيطان فى منطقة الدولة اليهودية المقترحة ، الا باذن خاص من الادارة

٤ ـ يقوم كل مجلس من المجلسين التأسيسيين بوضع دستور لكل دولة من الدولتين يتضمن الفصلين الاول والثانى من التصريح المنصوص عليه فى القسم (ج) أدناه ، ويشتمل أيضا ، من ضمن ما يشتمل عليه ، على أحكام بشأن :ـ

(أ) تأسيس هيئة تشريعية لكل دولة من الدولتين ، على أساس التمثيل النسبى ، تنتخب بالتصويت العام عن طريق الاقتراع السرى ، وتأسيس هيئة تنفيذية تكون مسؤولة أمام الهيئة التشريعية

(ب) تسوية جميع النزاعات الدولية التى قد تتورط فيها الدولة بالطرق السلمية ، بحيث لا يتعرض السلم والأمن الدوليان ، والعدالة ، للخطر

(ج) قبول الدولة الالتزام الذى يفرض عليها الامتناع عن التهديد أو استعمال العنف ضد السلامة الاقليمية أو الاستقلال السياسى لاية دولة أو القيام بأية أعمال تتعارض مع أهداف الامم المتحدة ، فى علاقاتها الدولية

(د) ضمان الحقوق المتساوية لجميع الاشخاص، وعدم التفريق بينهم فى الشؤون المدنية ، والسياسية، والدينية ، والتمتع بحقوق الانسان ، والحريات الاساسية ، ومن ضمنها حرية العبادة الدينية واللغة ، والخطابة والنشر والتعليم والاجتماع وتأسيس الجمعيات

(هـ) المحافظة على حرية المرور بطريق (الترانزيت) ، والزيارة لجميع السكان والمواطنين فى كلتا الدولتين فى فلسطين وفى مدينة القدس ، خاضعا ذلك لاعتبارات الامن العام ، على أن تتولى كل دولة الرقابة على الاقامة ضمن حدودها

(و) الاعتراف بحقوق حاكم مدينة القدس فى أن يقرر ما اذا كانت أحكام دستور كل دولة من الدولتين المتعلقة بالاماكن المقدسة والمبانى والمواقع الدينية الموجودة ضمن حدود (الدولتين) والحقوق الدينية المتعلقة بها ، يجرى تطبيقها ومراعاتها على الوجه المقتضى ، وفى أن يفصل فى قضايا المنازعات التى قد تنشأ حول تلك الاماكن والمبانى والمواقع ، وبالتعاون معه تعاونا تاما ومنحه الامتيازات والحصانات الضرورية لممارسته مهامه فى هاتين الدولتين

٥ ـ يقوم المجلس التأسيسى فى كل دولة من الدولتين بتعيين حكومة موقتة تضطلع باصدار التصريح، وتوقيع معاهدة الاتحاد الاقتصادى المنصوص عليهما فى القسمين (ج) و(د) أدناه

وعندما تصدر أية دولة من الدولتين التصريح ، وتوقع معاهدة الاتحاد الاقتصادى ، وحالما توافق الجمعية العمومية للامم المتحدة على هاتين الوثيقتين على أساس كونهما تتفقان مع هذه التواصى ، يعترف باستقلالها كدولة ذات سيادة

واذا مـا قامت دولة واحدة فقط بتنفيذ هذه الشروط يبلغ ذلك فى الحال الى الامم المتحدة لتتخذ جمعيتها العمومية الاجراءات التى تراها ملائمة ، وربثما يتخذ هذا الاجراء ، يبقى نظام الاتحاد الاقتصادى على النحو الموصى به ، ساريا

(ج) — التصريح

تتقدم الحكومة المؤقتة لكل من الدولتين المقترحتين بتصريح الى الامم المتحدة ، قبل انهاء الادارة المؤقتة. ويتضمن التصريح من جملة ما يتضمنه ، المواد التالية :ـ

حكم عام :

تعتبر النصوص التى يشتمل عليها التصريح من قوانين الدولة الاساسية ، ولذا يجب أن لا يناقضها أو يتعارض معها أى قانون أو نظام أو اجراء رسمى كما انه لا يجوز أن يسود عليها أى قانون أو نظام أو اجراء رسمى

الاماكن المقدسة والمبانى والمواقع الدينية :

١ ـ ان الحقوق الراهنة المتعلقة بالامـاكن المقدسة والمبـانى والمواقع الدينية لا تنكر على أحد أو يضار بها

٢ ـ تضمن حرية الوصول الى الاماكن المقدسة والمبانى والمواقع الدينية ، وحرية اداء الشعائر الدينية وفقا للحقوق الراهنة ، بشرط المحافظة على النظام العام والاحتشام

٣ ـ يحافظ على الاماكن المقدسة والمبانى والمواقع الدينية. ولا يباح القيام بأى عمل يضر بصفتها المقدسة بأى شكل من الاشكال. واذا اتضح للحكومة فى أى وقت من الاوقات أن منالك مكانا مقدسا أو بناء أو موقعا دينيا بحاجة الى الاصلاح العاجل ، وجب عليها أن تدعو الطائفة أو الطوائف ذات الشأن الى اجراء ذلك الاصلاح. واذا لم يتخذ أى اجراء ضمن مدة معقولة ، فللحكومة أن تقوم بنفسها بذلك الاصلاح على نفقة الطائفة أو الطوائف ذات الشأن

٤ ـ لا تفرض ضرائب على أى مكان مقدس أو بناية أو موقع دينى كان معفى من الضرائب فى تاريخ انشاء الدولة

٥ ـ يكون لحاكم مدينة القدس حق التقرير فيما اذا كانت أحكام دستور الدولة ، المتعلقة بالاماكن المقدسة والمبانى والمواقع الدينية الواقعة ضمن حدود الدولة والحقوق الدينية المتعلقة بها ، يجرى تطبيقها

Digitized by Birzeit University Library

واحترامها على الوجه المقتضى ، كما يكون له حق الفصل فى قضايا المنازعات التى قد تنشأ حول تلك الاماكن والمبانى والمواقع. ويتلقى تعاونا كاملا ويتمتع بالامتيازات والحصانات الضرورية لممارسة مهامه فى الدولة

١ ــ تضمن للجميع حرية المعتقد ، وحرية أداء جميع شعائر العبادة ، بشرط المحافظة على النظام العام والاحتشام ، ولا يكون ثمة تمييز ، مهما كان نوعه ، بين سكان فلسطين على أساس الجنس والدين ، واللغة

٢ ــ تحترم قوانين العائلة والاحوال الشخصية والمصالح الدينية ، بما فيها الاوقاف ، لمختلف الاقليات

٣ ــ لا تتخذ أية تدابير من شأنها اعاقة أعمال مشاريع الهيئات الدينية أو الخيرية لاية طائفة مذهبية أو التعرض لها ، أو اظهار التحيز ضد أى ممثل من ممثليها ، أو عضو من أعضائها ، بسبب دينه أو جنسيته الا فيما يقتضيه حفظ النظام العام والحكم المنتظم

٤ ــ تؤمن الدولة التعليم الابتدائى والثانوى الملائمين للاقلية العربية أو الاقلية اليهودية ، بلغتها الخاصة ووفقا لتقاليدها الثقافية ، ولا ينتقص من حق أية طائفة فى صيانة مدارسها الخاصة لتعليم أبنائها بلغتها الخاصة ، ما دام ذلك مطابقا لشروط التعليم العامة التى قد تفرضها الدولة

٥ ــ لا يفرض قيد على حرية استعمال أى مواطن فى الدولة أية لغة فى معاملاته الخصوصية أو التجارية أو فى الشؤون الدينية أو الصحافة أو فى أى صنف من المطبوعات أو فى الاجتماعات العامة(٥٢)

٦ ــ لا يسمح بنزع ملكية أرض يمتلكها عربى فى الدولة اليهودية (أو يمتلكها يهودى فى الدولة العربية(٥٣) سوى للمصلحة العامة. الا اذا كانت الارض صالحة للغايات الزراعية وظلت غير مزروعة أو مستعملة مدة لا تقل عن سنة بعد اعطاء اشعار خطى بضرورة استغلالها وصدور قرار من المحكمة العليا فى الدولة المختصة تقر فيه موافقتها على نزع ملكية الارض لانتفاء وجود أسباب كافية تبرر ترك تلك الارض بدون استغلال. ويدفع ، فى كافة معاملات نزع الملكية ، تعويض كامل حسبما تقرره المحكمة العليا ، قبل رفع يد صاحبها عنها

١ ــ الجنسية : يصبح المواطنون الفلسطينيون ، وكذلك العرب واليهود الذين لا يحملون الجنسية الفلسطينية والمقيمون فى فلسطين ، مواطنين فى الدولة التى يقيمون فيها ، لدى الاعتراف بالاستقلال. واذا كانوا يقيمون فى مدينة القدس ووقعوا الاشعار المشار اليه فى البند (ب)(٢) أعلاه ، فانهم يصبحون مواطنين فى الدولة المذكورة فى ذلك الاشعار ، ويتمتعون بكافة الحقوق المدنية والسياسية. بشرط أن

(٥٢) يضاف هذا النص الى التصريح المتعلق بالدولة اليهودية : «تعطى تسهيلات وافية للمواطنين الذين يتكلمون العربية ويقيمون فى الدولة اليهودية لاستعمال لغتهم ، تكلما أو كتابة ، فى المجلس التشريعى وأمام المحاكم وفى الادارة»

(٥٣) وفى التصريح المتعلق بالدولة العربية يستعاض عن عبارة «يمتلكها عربى فى الدولة اليهودية» بعبارة «يمتلكها يهودى فى الدولة العربية»

لا يمارسوا حق الخيار المذكور فيما بعد. ويجوز لهؤلاء الاشخاص ، اذا كانت أعمارهم تتجاوز الثامنة عشرة ، اما أن يختاروا ، خلال سنة ، جنسية الدولة الاخرى أو أن يصرحوا باحتفاظهم بجنسية الدولة التى يعتبرون مواطنين فيها. واذا استعملوا حق الخيار ، فيشمل زوجاتهم ، وأولادهم الذين تقل أعمارهم عن ثمانى عشرة سنة. ويشترط فى ذلك أن لا يجوز لاى شخص وقّع الاشعار المشار اليه فى البند (ب)(٢) أعلاه ، أن يستعمل حق الخيار

٢ ــ التعهدات الدولية : ترتبط الدولة بجميع الالتزامات والتعهدات الدولية، العامة منها والخاصة التى تكون فلسطين طرفا فيها. وتحترم الدولة تلك الاتفاقات والتعهدات طيلة المدة التى أبرمت خلالها مع مراعاة أى حق تضمنته بشأن نقضها

٣ ــ الالتزامات المالية : تحترم الدولة وتنفذ كافة الالتزامات المالية ، مهما كان نوعها ، التى ارتبطت بها الدولة المنتدبة بالنيابة عن فلسطين ، الى أن يعترف باستقلالها. ويشمل ذلك حقوق موظفى الخدمة العامة فى التقاعد والتعويض والمكافآت ، وتفاوض المملكة المتحدة بشأن ذلك حيثما تقضى الضرورة

وتظل الاتفاقات التجارية التى عقدت فيما مضى بشأن أى جزء من فلسطين نافذة المفعول حسب شروطها ، الا اذا عدلت بالاتفاق بين الفرقاء ذوى الشأن

١ ــ تؤمن أحكام الفصلين الاول والثانى من هذا التصريح بضمانة الامم المتحدة ، ولا يجرى فيها أية تعديلات بدون موافقة الجمعية العمومية للامم المتحدة. ويكون لكل عضو فى الامم المتحدة الحق فى أن يلفت أنظار الجمعية العمومية الى أى اخلال بهذه الشروط ، وقع أو يخشى وقوعه ، ومن ثم يجوز للجمعية العمومية أن تبدى ما تستصوبه من التواصى فى تلك الظروف

٢ ــ كل نزاع ينشأ حول تطبيق هذا التصريح ، أو تفسيره يحال الى محكمة العدل الدولية ، بناء على طلب أى فريق من الفريقين ، الا اذا اتفق الفريقان على طريقة أخرى لتسوية النزاع

(د) ــ الاتحاد الاقتصادي

تعقد بين الدولتين معاهدة وتوقع فى الوقت الذى يوقع فيه التصريح المشار اليه فى القسم (ج) أعلاه. وتكون المعاهدة ملزمة فى الحال دون تبادل صكوك ابرامها. وتتضمن المعاهدة نصوصا ترمى الى انشاء اتحاد اقتصادى فى فلسطين ، وتتناول سائر الامور الاخرى المشتركة بين الدولتين

الاتحاد الاقتصادى في فلسطين :

تكون أهداف الاتحاد الاقتصادى فى فلسطين كما يلى :ــ

(أ) اتحاد جمركى

(ب) نقد مشترك

(ج) تشغيل السكك الحديدية ، والطرق الداخلية الواقعة فى منطقتى الدولتين ، ومصلحة البريد والتلغون ، والبرق ، ومرفأى حيفا ويافا ، على وجه تؤمن فيه المصلحة المشتركة

Digitized by Birzeit University Library

(د) العمل على نمو واطّراد تقدم اقتصاديات الدولتين المشتركة معا ، لا سيما ما يتعلق بالرى واحياء الاراضى وحفظ التربة من الانجراف

ويؤلف مجلس اقتصادى مشترك من ثلاثة ممثلين لكل دولة من الدولتين ، ومن ثلاثة أعضاء من الاجانب يعينهم مجلس الشؤون الاقتصادية والاجتماعية لهيئة الامم المتحدة ، وتستمر دورة هذا المجلس ، بادىء ذى بدء ، مدة ثلاث سنوات

ويضطلع المجلس الاقتصادى المشترك بمهام تنظيم وادارة أهداف الاتحاد الاقتصادى ، اما مباشرة أو بواسطة مندوبين

وترتبط الدولتان بتنفيذ مقررات المجلس الاقتصادى المشترك ، وتؤخذ هذه المقررات بأكثرية الاصوات

وتناط بالمجلس ، فيما يتعلق بالتقدم الاقتصادى ، مهام وضع تصميم المشاريع الانشائية المشتركة ، والبحث فيها ، والعمل على تشجيعها ، على أن لا يقوم بهذه المشاريع الا بموافقة كلتا الدولتين ، ومدينة القدس

وتوضع تعرفة جمركية مشتركة ، وتباح حرية التجارة بين الدولتين ومدينة القدس

وتضع جداول التعرفة الجمركية لجنة للتعرفة ، تؤلف من ممثلين متساوى العدد ، عن كل من الدولتين. واذا حدث اختلاف فى الرأى ، أو تعذر الاتفاق ، حول أى جدول من جداول التعرفة فى تاريخ يحدد ، يفصل المسألة المجلس الاقتصادى المشترك ، بطريق التحكيم

وتكون البنود التالية رهنا أوليا على ايرادات الجمارك :ـ

(أ) مصروفات مصلحة الجمارك

(ب) المصروفات الادارية للمجلس الاقتصادى المشترك

(ج) الالتزامات المالية المترتبة على ادارة فلسطين ، والمؤلفة من :ـ

أولا : وفاء الدين العمومى الباقى بلا تسديد

ثانيا : تكاليف رواتب التقاعد التى تدفع الآن أو التى قد تستحق فى المستقبل

وبعد وفاء جميع هذه الالتزامات بتمامها ، يقسم الوفر المتأتى من ايرادات الجمارك ، والمصالح المشتركة الاخرى ، على النحو التالى : تعطى مدينة القدس ما لا يقل عن خمسة فى المائة ، وما لا يتجاوز عشرة فى المائة ، ويقسم الباقى بالتساوى بين الدولتين العربية واليهودية. وبعد فترة ثلاث سنوات يعيد المجلس الاقتصادى المشترك النظر فى هذا التقسيم ، ويجرى فيه ما يراه ضروريا من التعديل

وتنضم كل من الدولتين الى كافة الوثائق والمعاهدات الدولية المتعلقة بالتعرفة الجمركية ، وبشؤون المواصلات والتجارة عامة

٢) حرية المرور والزيارة :

يقضى أن تتضمن المعاهدة أحكاما تقضى بالمحافظة على حرية المرور ، والزيارة ، لجميع سكان أو

مواطنى كل من الدولتين ، ومدينة القدس ، خاضعا للاعتبارات المتعلقة بالأمن ، على أن تتولى كل من الدولتين ومدينة القدس الرقابة على شروط الاقامة ضمن حدودها

٣) انهاء المعاهدة ، وتعديلها ، وتفسيرها :

تظل المعاهدة نافذة المفعول مدة عشر سنوات ، ويستمر العمل بها الى أن يعطى أحد الفريقين اشعارا بانهاء أجلها بعد مضى سنتين ، ويجب أن يقترن انهاء المعاهدة بموافقة الجمعية العمومية لهيئة الامم المتحدة(٥٤)

ولا يجوز تعديل المعاهدة خلال مدة السنوات العشر الاولى ، الا برضى الفريقين وموافقة الجمعية العمومية(٥٥)

واذا نشأ خلاف حول تطبيق المعاهدة أو تفسيرها ، يحال ذلك الخلاف ، بناء على طلب أى فريق من الفريقين ، الى محكمة العدل الدولية ، الا اذا اتفق الفريقان على طريقة أخرى لتسوية النزاع

(هـ) الموجودات

تخصص الموجودات المنقولة لادارة فلسطين للدولتين العربية واليهودية ، ومدينة القدس ، على أساس عادل. أما الموجودات غير المنقولة فتصبح ملكا للحكومة القائمة فى المنطقة التى تقع فيها تلك الموجودات

(و) الانضمام الى عضوية الامم المتحدة

عند الاعتراف باستقلال كل من الدولتين ، العربية واليهودية ، ينظر بعين العطف الى طلبهما الانضمام الى عضوية الامم المتحدة ، وفقا للمادة الرابعة من ميثاق الامم المتحدة

تعليق على التقسيم

ان الاهداف الرئيسية التى يتوخى تحقيقها المشروع المبسوط فيما تقدم هى، بايجاز، تقسيم سياسى ، واتحاد اقتصادى : واعطاء الفريقين ، العرب واليهود ، كل فى منطقته ، صلاحية سن شرائعه الخاصة ، بينما يحتفظ ، لكلا الفريقين ، بوحدة اقتصادية غير مجزأة فى فلسطين بكاملها ، وهى وحدة ضرورية ، لرفاه كل منهما ، ويحتفظ بحرية تنقل الافراد من منطقة الى أخرى ، كما هى الحال الآن. فالهدف الاول يقضى بتقسيم اقليمى ، والهدف الثانى يحتفظ بعلاقات تجارية ، غير مقيدة ، بين الدولتين ، ويضمن الاشتراك فى ادارة المهام التى ترتبط بها مصالح كلا الفريقين ، فى الواقع ، ارتباطا غير قابل للانفصام

---

(٥٤) كان من رأى عدد من أعضاء اللجنة أن يكون للفريقين حق انهاء المعاهدة عند انتهاء مدة السنوات العشر دون تدخل الجمعية العمومية

(٥٥) اقترح عدد من أعضاء اللجنة أن يضاف هنا ما يلى : «يجوز ادخال أية تعديلات على المعاهدة بموافقة الدولتين ، على شرط أن لا يؤدى أى تعديل يجرى فى المعاهدة الى القضاء على أى هدف من أهداف الاتحاد الاقتصادى بدون موافقة الجمعية العمومية لهيئة الامم المتحدة»

Digitized by Birzeit University Library

وهذا التقسيم الاقليمى ، مع تخويل الدولة سلطة سياسية تامة ، يحقق ، بدوره ، رغبة كل من الدولتين فى الوصول الى كيان دولى ، ويقيم ، فى الوقت ذاته ، اشرافا على الهجرة ، يعمل من تلقاء ذاته. ومع أن حرية المرور بين الدولتين مباحة لكافة السكان ، فان كل دولة تحتفظ بالسلطة المطلقة للاشراف على شروط الاقامة ضمن حدودها ، وبذلك تتمكن ، مع ما لها من حق الرقابة على الاراضى ، من الاحتفاظ بوحدة نظامها الاجتماعى

ويضطلع بادارة الاتحاد الاقتصادى مجلس اقتصادى مشترك ، يراعى فى تأليفه تساوى مصالح الدولتين ، فيكون تمثيلهما فيه على قدم المساواة. بيد أنه لا مندوحة عن اتخاذ قرارات فورية بالنسبة للخدمات الضرورية الملائمة ، وبما انه ليس من المتوقع ، فى الاحوال الحاضرة ، اتفاق الفريقين على المسائل المشتركة ، بسهولة ، فقد أدخل مبدأ التحكّم فى فصل هذه المسائل ، عن طريق اضافة ثلاثة أشخاص ، حياديين من خارج فلسطين ، الى المجلس تختارهم هيئة الامم المتحدة. وبينما تعتبر هذه الوسيلة طريقة مقبولة لفض المنازعات الاقتصادية ، من الجلى انه لا يتسنى اللجوء اليها كوسيلة عامة لاتخاذ مقررات سياسية. وهذا ، بالتالى ، يحد من المهام التى يستطيع المجلس أن يضطلع بها ، ويحصرها فى الاعمال الحيادية ، كالمواصلات ، أو فى أية مهمة قد تفرضها ضرورات مصالح الاتحاد الملحّة ، وان كانت ذات صفة سياسية

ويمكن مقارنة هذا المشروع ، من هذه النواحى ، بمشروع الدولة الاتحادية الذى تقدم به ثلاثة من أعضاء اللجنة. ففى المشروع الاخير تعطى السلطة المركزية صلاحية واسعة ، تشمل مراقبة الهجرة. بيد أن محاولة ادخال التعادل ، عن طريق التمثيل المتساوى ، فى أحد المجلسين التشريعيين ، يحبطهما ما يكون لتفوق الاكثرية العربية من أثر فى القرار النهائى. بيد أنه لو أدخل عنصر مطلق من كل قيد ، فان الادارة ستمنى ، مع ذلك ، بالفشل بسبب اتساع الحقل السياسى الذى تعمل فيه. ولو ضيقت شقة ذلك الحقل ، وانحصرت فى المواضيع التى يعالجها المجلس ، بمقتضى مشروع الاتحاد الاقتصادى ، لانحصر الفرق بين المشروعين فى جوهره ، بغضّ النظر عن مسألة الاكثرية ، فى كون المشروع الاتحادى لن يفضى الى تحقيق أمانى كلا الفريقين فى الاستقلال

ثم ان الدولة العربية ستنظم الاكثرية العربية الوافرة من عرب فلسطين فى مجتمع ذى كيان سياسى يضم أقلية ضئيلة من اليهود ، ولكن الدولة اليهودية ستشمل أقلية وافرة من العرب. وهذا موطن الضعف فى المشروع ، فلا مفر من وجود أقلية كهذه ، فى أى مشروع يمكن وضعه دون أن يفضى الى وضع فلسطين بأسرها تحت سيطرة الاكثرية العربية الحالية. ولا يستطيع المرء أن يتجاهل العاية الخاصة التى وضع صك الانتداب من أجلها ، وما ينطوى عليه ذلك الصك ، ولا أن يتجاهل الاحوال الحاضرة كما ان الحقوق السياسية ، والمدنية ، والثقافية التى يؤمنها المشروع هى من الاتساع بحيث لا يمكن ايجاد أى ضمان أوفى منه

ولكنا اذا نظرنا الى المسألة نظرة بعيدة المرمى ، نجد هنا البقية الباقية من ممثل العنصر السامى ، الذين بقوا على قيد الحياة ، يقيمون فى الارض التى كانت مهدا لذلك العنصر ، وليست بينهم اختلافات اساسية والمشروع يحقق لهم اعظم امانيهم ، وهو الاستقلال. غير أن هنالك لدى كلا الفريقين ، رأيا عاما لا يستهان به ، ينشد سبيل التعاون. فالبرغم ، من العيب الذى ينطوى عليه وجود أقلية عربية ، فان هذا الوضع قد يؤدى ، اذا ما توفرت النية الطيبة ، وسادت روح التعاون ، الى بعث جديد فى البيئات التاريخية لعبقرية الشعبين.

فتلك المساهمة الكبرى التى اداها الشعبان ، طيلة الاجيال السالفة فى النواحى الدينية ، والخلقية ، والفلسفية وسائر ميادين الفكر ، لا بد وان تثير فى الزعماء شعور الاحترام المتبادل ، والفخار فى منشأهم المشترك

يحمل اليهود الى البلاد حيوية العرب الاجتماعية واساليبه العلمية ، يقابلهم العرب ، بروح فردية ، وادراك غريزى للحياة. ففى هذا التضامن ، وفى طيات هذا الارتباط الوثيق ، قد تنبثق وحدة فى الحضارتين ، مبعثها التنافس الطبيعى بين الشعبين ، مع احتفاظ كل حضارة منهما ، فى الوقت ذاته ، بخصائصها الاساسية. وستجد العبقرية الذاتية ، فى كلتا الدولتين ، مجالا واسعا ، وفرصة مؤاتية ، لبلوغ اسمى صورها الثقافية وادراك أبعد آمال العقل والروح. وهذا ، فى الحقيقة ، من ناحية اليهود شرط اساسى للبقاء ، اذ تبقى فلسطين بلادا واحدة تصبح فيها المثل السامية حقائق واقعية

ثم ان وضع مدينة القدس الدستورى والاماكن المقدسة يضمن ، فى الوقت ذاته ، الاحتفاظ بمواقع الحوادث التى تتركز حولها مشاعر العالم المسيحى. وهكذا يفرض على البلاد باجمعها اهتمام ، لا غبار عليه ، فى اتباع الديانات الثلاث فى العالم بأسره ، ومتى ضمن ذلك ، قد يتسنى لهذه البلاد التاريخية الفذة أن تكف ، اخيرا عن أن تكون مسرحا للنزاع الانسانى

اما اذا كانت هذه الآمال من قبيل الحدس والتخمين فذلك ما سيكشف عنه الغد ، واذا لم تحقق بالمرة ، فلن يكون ذلك على ما نعتقد ، بسبب عيوب الجهاز الحكومى المقترح لها

القسم الثانى ـ الحدود

تحديد

يرمى المشروع الى تقسيم فلسطين الى ثلاثة اقسام ، دولة عربية ، ودولة يهودية ، ومدينة القدس. فالدولة العربية المقترحة تضم غربى الجليل ، والاراضى الجبلية فى السامرة واليهودية ، باستثناء مدينة القدس ، والسهل الساحلى الممتد من اسدود لغاية الحدود المصرية ، والدولة اليهودية المقترحة تضم شرقى الجليل ، ومرج ابن عامر ، ومعظم السهل الساحلى ، وجميع قضاء بئر السبع المشتمل على النقب

وتتصل القطاعات الثلاثة للدولة العربية بالقطاعات الثلاثة للدولة اليهودية فى نقطتى تقاطع ، تقع أولاهما فى الجنوب الشرقى من العفولة ، من اعمال قضاء الناصرة ، والاخرى الى الشمال الشرقى من المجدل من اعمال قضاء غزة

الدولة العربية :

يحد غربى الجليل البحر الابيض المتوسط غربا ، والحدود اللبنانية من رأس الناقورة حتى قدس شمالا ، ويبتدىء الحد ، من جهة الشرق من قدس ، مارا جنوبا غربى صفد ، لغاية الزاوية الجنوبية الغربية من قضاء صفد ، ومن ثم يسير باتجاه الحد الغربى لقضاء طبريا لغاية نقطة تقع شرقى جبل طابور ، ثم يتجه الحد جنوبا لغاية نقطة التقاطع الواقعة الى الجنوب الشرقى من العفولة المشار اليها أعلاه. ويبتدىء الحد الجنوبى الغربى لغربى الجليل من هذه النقطة مارا بجنوب الناصرة ، وشفا عمرو غير انه يمر بشمالى بيت لحم (المستعمرة الالمانية) لغاية الساحل جنوبى عكا

Digitized by Birzeit University Library

ويبتدىء حد الاراضى الجبلية ، فى السامرة واليهودية ، من نهر الاردن جنوبى شرقى بيسان ، ويسير مع الحد الشمالى للواء السامرة ، متجها غربا لغاية نقطة التقاطع الواقعة الى الجنوب الشرقى من العفولة ، ثم يتجه ثانية غربا لغاية اللجون ، ثم يسير فى اتجاه جنوبى غربى مارا بغربى طولكرم ، وشرقى قلقيلية ، وغربى مجدل يابا ، ثم يتجه غربا لغاية ريشون لصيون بحيث يضم مدينتى اللد والرملة فى الدولة العربية ، ثم يتجه ثانية نحو الشرق لغاية نقطة تقع غربى اللطرون ، ثم يسير محاذيا الطرف الشمالى لطريق اللطرون ـ المجدل لغاية نقطة التقاطع الثانية ، ثم يمتد جنوبا بشرق لغاية نقطة تقع عند حد قضاء الخليل جنوبى القبيبة ، ثم يسير باتجاه الحد الجنوبى لقضاء الخليل لغاية البحر الميت

ويبتدىء حد القطاع العربى فى السهل الساحلى من نقطة تبعد بضعة أميال الى الشمال من اسدود وينتهى بالحدود المصرية ممتدا الى الداخل مسافة ثمانية كيلومترات تقريبا

الدولة اليهودية :

يحد القطاع الشمالى الشرقى للدولة اليهودية المقترحة (شرقى الجليل) لبنان من الشمال والغرب وسوريا وشرق الاردن من جهة الشرق ، ويشتمل على حوض الحولة بكامله ، وبحيرة طبريا ، وقضاء بيسان بكامله. وتمتد الدولة اليهودية من بيسان شمالا بغرب مع حدود الدولة العربية

ويمتد القطاع اليهودى على السهل الساحلى من نقطة تقع جنوبى عكا الى نقطة تقع شمالى اسدود من أعمال قضاء غزة ، وتشمل حيفا وتل أبيب ويافا. ويتبع الحد الشرقى للدولة اليهودية الحد الموضوع للدولة العربية. وتشمل منطقة بئر السبع جميع قضاء بئر السبع ، المشتمل على النقب ، والقسم الشرقى من قضاء غزة ، لغاية نقطة التقاطع. ويمتد الحد الشمالى لهذه المنطقة من نقطة التقاطع جنوبا بشرق لغاية نقطة تقع على حدود قضاء الخليل جنوبى القبيبة ، ثم يسير مع الحد الجنوبى لقضاء الخليل لغاية البحر الميت.

مدينة القدس :

أما حدود مدينة القدس فقد ورد تحديدها فى التواصى المتعلقة بمدينة القدس

المبرر :

ان أعضاء اللجنة الذين أيدوا مشروع التقسيم مع الاتحاد الاقتصادى وهم يضعون مقترحاتهم بشأن المشروع ، لعل علم بالصعوبات الكثيرة التى تعترض تقسيم فلسطين تقسيما مرضيا ، الى دولة يهودية ، ودولة عربية. وفيما يلى أهم المشاكل التى لا بد من تذليلها :ـ

١) مشكلة الاقليات :

تشتمل المنطقة الداخلية الوسطى من فلسطين على عدد وافر من السكان العرب. واذا غضضنا النظر عن القدس ، فهى لا تشتمل على أحد من اليهود تقريبا. وهذه هى بجلاء نقطة الابتداء الرئيسية عند تحديد الدولة العربية الممكنة الوجود. وهناك منطقة أخرى تضم عددا كبيرا من العرب وعددا جد ضئيل من اليهود ، تقع الى الشمال من هذه المنطقة ، وخصوصا فى القسم العربى من الجليل ، وتفصلها عن المنطقة

الوسطى شقة ضيقة من المستعمرات اليهودية. وتشكل هاتان المنطقتان الاقليم الرئيسى فى الدولة العربية وهو لا يشمل الا أقلية ضئيلة جدا من اليهود

أما الدولة اليهودية ، من الناحية الاخرى ، فيقع مركزها ونقطة ابتدائها فى السهل الساحلى بين حيفا وتل أبيب ، وحتى فى هذه المنطقة نجد عددا كبيرا من العرب. والتوسع فى هذه المنطقة الى اكثر الاتجاهات ملاءمة كيما تضم عددا أوفر من اليهود ، ومساحة أوسع من الارض تزيد نسبة العرب واليهود فى الدولة اليهودية

٢) مشكلة الكفاية :

ان اقامة دولتين تكفى كل منهما ذاتها بذاتها يعتبر ضرورة لازبة لمشروع التقسيم

٣) مشكلة العمران :

ان أى مشروع لتقسيم فلسطين ينبغى أن يأخذ بعين الاعتبار ادعاءات اليهود المتعلقة بادخال مهاجرين ، واحتياجات العرب الذين يتزايد عددهم تزايدا سريعا ، ولذا لا بد وأن تترك كلتا الدولتين الناشئتين عن مشروع التقسيم بالقدر الممكن ، مساحة من الاراضى للاستيطان

٤) مشكلة الجوار :

من الجلى أنه يستحسن انشاء دولتين لكل منهما حدودها ، غير ان هناك عوامل جغرافية وديموغرافية يتعذر معها اجراء تقسيم مرض دون التضحية ، لحد ما ، بهذا الهدف

٥) منفذ الدولة العربية الى البحر :

يعتبر هذا الامر ، حتى ضمن مشروع الوحدة الاقتصادية ، على جانب من الاهمية ، لا لأسباب نفسانية (بسكيولوجية) فحسب ، بل لاسباب مادية أيضا

ولدى النظر فى ايجاد حل لهذه المشاكل المعقدة لا بد من التوافق ، ولدى اقتراح الحدود التى يقوم عليها هذا المشروع ، كانت جميع هذه المسائل موضع التمحيص الدقيق لدرجة ان الحل الذى توصلنا اليه نهائيا يلوح أنه أوفر الحلول قبولا من معظم وجهات النظر

ان الارقام المدرجة أدناه لتوزيع السكان المقيمين فى الدولتين المقترحتين مقدرة على أساس الارقام الرسمية حتى نهاية سنة ١٩٤٦ ، وهى ، بوجه التقريب ، كما يلى(٥٦) :ـ

	يهود	عرب وآخرون	المجموع
الدولة اليهودية	٤٩٨٤٠٠٠	٤٠٧٤٠٠٠	٩٠٥٤٠٠٠
الدولة العربية	١٠٤٠٠٠	٧٢٥٤٠٠٠	٧٣٥٤٠٠٠
مدينة القدس	١٠٠٤٠٠٠	١٠٥٤٠٠٠	٢٠٥٤٠٠٠
			١,٨٤٥,٠٠٠

(٥٦) ان مجموع السكان اليهود فى تموز سنة ١٩٤٧ ، حسب الارقام التى زودتنا بها حكومة فلسطين هو ٦٢٥،٠٠٠ نسمة. ويحتمل أن يوجد ، بالاضافة الى هذا العدد ، عدد من المهاجرين اليهود غير الشرعيين غير المسجلين ، لم يشملوا فيه

Digitized by Birzeit University Library

أضف الى هذا أن في الدولة اليهودية ما يقرب من ٩٠،٠٠٠ نسمة من البدو والمزارعين واصحاب المواشي الذين يتشدون الكلأ حين الجفاف

ان الدولة اليهودية المقترحة تشتمل على مجال واسع لاطراد التقدم والتحسين والعمران واستيطان الاراضي ، وكيما يصبح بالامكان تلافي هذه الحاجة الى الحد الذي ورد في هذه المقترحات ، تحتم أن تشمل الدولة اليهودية اقلية عربية كبيرة. ومن الناحية الاخرى فقد اعطى غربي الجليل الى الدولة العربية وبذلك تيسر لها بعض المناطق لاطراد التحسين والعمران ، واعطيت ايضا منفذا الى البحر في مدينة عكا ، واعطيت كذلك منفذا الى البحر في الجنوب يضم غزة اليها

وقد جابه الذين حاولوا في الماضي وضع خرائط لتقسيم فلسطين فصل السكان العرب الاقحاح ، المقيمين في منطقة اليهودية والسامرة عن السكان العرب في الجليل. فضم الجليل بكامله الى الدولة اليهودية يجعل الحدود متناخمة ، ولكنه يسفر أيضا عن ضم عدد كبير من العرب المقيمين غربي الجليل في الدولة اليهودية، الامر الذي يؤدي الى اضعاف الدولة العربية، اقتصاديا وسياسيا، لحرمانها من منطقة عربية عامرة. أما مشروع التقسيم الحالي ، فقد حلّ هذه المشاكل بتعيين حدود تتضمن نقطتين مهمتين من نقاط الاتصال ، الاولى تقع بين غربي الجليل والسامرة ، والثانية في الجنوب بالقرب من غزة. وتلتقي هاتان النقطتان في موقع ملائم على الحدود. وهي مؤلفة ، في كل حالة ، من مساحة صغيرة من الارض خلاء تكون مشتركة فيما بين الدولتين. وبهذا تسنى ضم غربي الجليل للدولة العربية دون التعرض للمساوىء التي قد تنجم عن فصلها عن السامرة من جميع النواحي باراضي الدولة اليهودية

ثم ان ضم قضاء بئر السبع برمته الى الدولة اليهودية يهيء لها مساحة شاسعة حيث يقل السكان كثيرا في بعض أنحائها ، وهي قابلة للتحسين والعمران اذا ما امكن تزويدها بالمياه لريها. فالتجارب التي قام بها اليهود في هذه المنطقة تدل على امكان اجراء تحسينات جمة بتوظيف رؤوس اموال وافرة واستخدام عمال بكثرة دون الاضرار بمستقبل السكان البدو الحاليين أو الاجحاف بحقوقهم. أما منطقة النقب الواقعة جنوبي خط العرض ٣١ ، فهي ، وان كانت قد ضمت الى الدولة اليهودية ، الا انها أرض صحراوية ليس لها قيمة زراعية ، ولكنها متصلة اتصالا طبيعيا بالجزء الشمالي من قضاء بئر السبع

ومدينة يافا التي يبلغ عدد سكانها العرب نحوا من ٧٠،٠٠٠ نسمة ، مدينة عربية صرفة باستثناء محلتين يهوديتين فيها. وهي متاخمة لتل أبيب ، اما أن تعامل كمنطقة خاصة ، أو تضم الى الدولة اليهودية ، وقد رجّح ضمّها الى الدولة اليهودية ، بعد تمحيص الامر ، واعتبار الصعوبات التي تتعرض اقامتها كمنطقة خاصة ، ناميك بالناحية الاقتصادية ، على أساس الافتراض أنها ستتمتع بقسط وافر من الاستقلال الذاتي المحلي ، ويكون مرفأها تحت ادارة الاتحاد الاقتصادي

مشكلة الكفاية

لقد اعدت هيئة السكرتارية مذكرة فنية حول هذه المشكلة نوردها فيما يلي :ـ

مذكرة فنية حول مشكلة الكفاية لدى الدولتين المقترحتين في مشروع التقسيم
اعدتها هيئة السكرتارية

قد يتسنى ، على أساس بعض الافتراضات ، تقدير مدى الربح الذي تجنيه أية منطقة أو الخسارة

التي تتعرض لها ، في الايرادات من جراء التقسيم ، وقد يمكن وضع تقديرات مماثلة للمصروفات الضرورية لصيانة مستوى الخدمات الاجتماعية الحالية ، والابواب العادية الاخرى للمصروفات المقررة في الميزانية ، ثم المقارنة بين هاتين المجموعتين من الارقام لمعرفة المدى الذي تستطيع الدولة المبحوث عنها الاحتفاظ بهذه المستويات دون التعرض لعجز كبير في ميزانيتها. ولا بد من التأكد ، بالطبع ، أن ذلك لا يصح اعتباره مقياسا ، على أي وجه من الوجوه ، لوضع الميزان الحقيقي ، بل لمجرد الاستدلال على ما اذا كانت المنطقة المبحوث عنها تستطيع أن تكفي ذاتها بذاتها أم لا

وفي مشروع تقسيم فلسطين الموصى به في هذا التقرير ، وفي سائر مشاريع التقسيم التي عرضت فيما مضى ، كان موضوع الشك يدور حول ما اذا كان في استطاعة الدولة العربية أن تكفي ذاتها بذاتها ، ولذلك كان من الضروري البحث في الدولة العربية المقترحة من هذه الناحية بالعناية التي تسمح بها الاحوال. ومع ذلك يتعذر جمع المعلومات الدقيقة التي تتعلق بتلك المنطقة ما لم تعين الحدود المقترحة بدقة. وكيما نتمكن من تكوين فكرة تمهيدية لمسألة كفاية الدولة العربية المقترحة كما حددناها ذاتها بذاتها ، أخذنا بعين الاعتبار المناطق التي اقترح جعلها ولايات عربية في مشروع الاستقلال الاقليمي الذي وضعته حكومة المملكة المتحدة سنة ١٩٤٦ ، وقد تيسرت لنا احصاءات وافية نوعا ما ، عن مشروع التقسيم خاصة. وبالرغم من أن التقسيم الذي اقترحه أعضاء هذه اللجنة يختلف عن مشروع الاستقلال الاقليمي الذي وضعته الحكومة البريطانية في نواح مهمة جدا ، فالواقع أن منطقة الدولة العربية المقترحة لا تختلف كثيرا في كلتا الحالتين ، وان مواردها الحقيقية لا تختلف اختلافا بارزا. واهم الفروق في المشروعين يتعلق بمدينة يافا التي ابقيت في الدولة العربية بموجب المشروع البريطاني ، وضمت الى الدولة اليهودية في هذا المشروع. اما مجموع عدد السكان المقدر في الدولتين العربيتين في كلتا الحالتين فهو كما يلي :ـ

بمقتضى مشروع الاستقلال الاقليمي البريطاني	٨٣٠،٠٠٠ نسمة
بمقتضى المشروع الذي تقترحه اللجنة	٧٣٠،٠٠٠ نسمة

ويعزى الفرق الى مدينة يافا التي يبلغ عدد سكانها العرب زهاء ٧٠،٠٠٠ نسمة ، واذا غضضنا الطرف عن يافا ، لا توجد أية فروق ذات بال في الموارد الاقتصادية للمنطقتين العربيتين في كلا المشروعين

لقد اجريت الاحصاءات على الوجه التالي : اخذت موازنة ادارة فلسطين سنة ١٩٤٧/٤٨ ، من ناحية الايرادات والمصروفات ، كالاساس الوحيد للحساب البريطاني ، وقسمت المصروفات بين الدولتين على أساس السكان ، مفترضين أن الحدود ستكون حسب حدود المشروع البريطاني المشار اليه. وقد احتفظ ببعض المصروفات لهيئة مركزية على أساس الافتراض باقامة اتحاد جمركي ووفاء بعض الالتزامات ، كالديون العامة ، ورواتب التقاعد من وفر الايرادات ، وباستثناء هذا البند وبنود صغيرة أخرى ، قسمنا جميع مصاريف الادارة الحالية ، بصورة فرضية ، بين الدولتين. وهذا الاجراء موجب للنقد ، اذ أن مصروفات الدولة الواحدة قد تختلف ، في الواقع عن مصروفات الدولة الاخرى ، وفي الحق ان هذا هو الواقع ، غير أنه ينبغي أن لا يغرب عن البال تعذر معرفة الكيفية التي تضع فيها هاتان الدولتان سياستهما ، واعتقادنا انه سيحتفظ بمستوى الخدمات العامة الحالية وستجرى زيادة في المصروفات الاساسية بالنسبة لكل فرد من الافراد لدى تقديم نفس الخدمات في فلسطين بعد تقسيمها ، لأن التقسيم

Digitized by Birzeit University Library

يؤدى حتما الى ازدواج الادارة. بيد أن الفرق من هذه الناحية ليس بذى بال ولم تخصص أية مصروفات للدفاع لان نفقات الدفاع الخارجى تتحملها الحكومة البريطانية فى الوقت الحاضر وقد اضيفت مصروفات الامن الداخلى ، البالغة سبعة ملايين جنيه فى الميزانية الحالية ، الى مصروفات الدولتين فى الاحصاء الحالى. وخصصت الايرادات المقدرة لسنة ٤٦ـ٤٧ ، باستثناء ايرادات الجمارك والدخل الصافى من مجلس النقد والبريد والبرق الخ. الى الدولتين المختلفتين على أساس اقليمى. ويمكن أن يجرى التقسيم بصورة دقيقة تقريبا فيما يتعلق بضريبة الاراضى وضريبة الحيوانات وحوالى ٧٥ فى المائة من ضريبة الدخل ، على أساس الارقام التى قدمتها حكومة فلسطين ، وفى حالات أخرى كان من الضرورى الافتراض بأن الايرادات ستكون بالنسبة للسكان

أما خلاصة النتائج لهذه الحسابات فهى كما يلى :ـ

الدولة اليهودية :ـ

	جنيه فلسطينى
الايرادات (باستثناء ايرادات الجمارك)	٤،٨٧٨،٠٠٠
المصروفات	٨،٤١٨،٠٠٠
العجز	٣،٥٤٠،٠٠٠

الدولة العربية :ـ

الايرادات (باستثناء ايرادات الجمارك)	١،٥٦٠،٠٠٠
المصروفات	٩،٣٢٤،٠٠٠
العجز	٧،٧٦٤،٠٠٠

مدينة القدس :ـ

الايرادات (باستثناء ايرادات الجمارك)	١،٠٩٨،٠٠٠
المصروفات	٣،٠٠٤،٠٠٠
العجز	١،٩٠٦،٠٠٠
العجز المشترك	١٣،٢١٠،٠٠٠
الايرادات الصافية من الجمارك والمصالح المشتركة الاخرى	١١،٩٩٦،٠٠٠

ويمكن تقسيم الايرادات الصافية للمصالح المشتركة بين الدولتين ومدينة القدس ، لكنها لا تسد العجز المشترك البالغ مليونا وربع مليون جنيه. وليس ذلك بالامر المهم فى هذا البحث طالما انه نتيجة جعل الحسابات مبينة على الميزانية الحقيقية للادارة الحالية فى فلسطين. وجدير بالملاحظة أن مبلغ سبعة ملايين جنيه مرصدة فى الموازنة الحالية للادارة لنفقات البوليس والامن ، وحوالى مليونى جنيه لتخفيض نفقات المعيشة. ومن المؤكد أن مصروفات البوليس ستنخفض انخفاضا كليا فى حالة تسوية مشكلة فلسطين ، وقد يتأتى بعض الوفر فيما يتعلق باعانات الاغذية لان الضرورة اليها ستقل حتما فى الدولة العربية التى تضم عددا كبيرا من المزارعين الذين يكفون انفسهم بأنفسهم وعددا قليلا نسبيا من العمال الصناعيين الذين يتقاضون الاجور. وفى هذه الحالة ، يمكن تخفيض المصروفات المحسوبة على هـذا الاساس بمقدار قد يبلغ ثلاثة ملايين جنيه. ويمكن أن تخفض نفقات البوليس فى المنطقتين الاخريين. اما من ناحية الايرادات ففى الوسع زيادة ايرادات ضريبة الدخل فى منطقة الدولة العربية المقترحة.

وعلى ضوء هذه الاعتبارات وضع أعضاء اللجنة اقتراحهم بشأن مشروع التقسيم مع الاتحاد الاقتصادى، مع توصيات خاصة بتوزيع ايرادات الجمارك ويعتقد أعضاء اللجنة الذين يؤيدون مشروع التقسيم أن هذه الطريقة تمكن الدولة العربية من أن تكفى ذاتها بذاتها ، ضمن الحد المعقول

واللجنة مقتنعة بأن الدولة اليهودية المقترحة ومدينة القدس تكفى كل منهما ذاتها بذاتها بالمعنى المحدد

القسم الثالث — مدينة القدس

المبرر

١ ـ يستند الاقتراح القائل بوضع مدينة القدس تحت الوصاية الدولية الى الاعتبارات التالية :

٢ ـ ان القدس مدينة مقدسة لدى الديانات الثلاث. وتقوم اماكنها المقدسة جنبا الى جنب والبعض منها موضع تقديس مذهبين. وينشد مئات الملايين من المسيحيين والمسلمين واليهود فى كافة أنحاء المعمورة ، استتاب السلام ، وبخاصة السلام الدينى ، فى ربوع القدس ، والاحتفاظ بقدسية اماكنها المقدسة ، وتأمين بلوغ الحجاج اليها من الخارج

٣ ـ ويتضح من تاريخ القدس فى عهد الحكومة العثمانية ، والانتداب ، بأن السلام الدينى فى المدينة لم يعكر صفوه معكر ، لأن الحكومة كان يهمها ، منع المنازعات المتعلقة ببعض المصالح الدينية ، والحيلولة دون اتساع شقتها ، بحيث تؤدى الى خصام وفوضى بالغين ، وكانت تملك سلطة تمكنها من ذلك ، ولم يكن لها علاقة مباشرة بالسياسة المحلية ، وكان بامكانها ، اذا دعت الضرورة أن تقيم من نفسها حكما فى فض الخلافات بالتحكيم

٤ ـ ان السلام الدينى لا غنى عنه فى مدينة القدس ، لحفظ السلام فى الدولتين العربية واليهودية ، ذلك أن نشوب اضطرابات فى المدينة المقدسة ينطوى على نتائج بعيدة الاثر ، قد تمتد الى خارج حدود فلسطين

٥ ـ ويتيسر الى حد كبير تطبيق النصوص المتعلقة بالاماكن المقدسة والمبانى والمواقع الدينية فى سائر أنحاء فلسطين باقامة سلطة دولية فى القدس. وتخويل حاكم المدينة صلاحية الاشراف على تطبيق تلك النصوص ، والفصل ، بصفته حكما ، فى الخلافات المتعلقة بالاماكن المقدسة والمبانى والمواقع الدينية

٦ ـ واننا نقترح نظام الوصاية الدولية باعتباره خير وسيلة لفض المشاكل الخصوصية الناشئة عن القدس ، لأن مجلس الوصاية ، بصفته العضو الرئيسى فى الامم المتحدة ، يكون وسيلة ملائمة فعالة لضمان الرقابة الدولية المقتضاة ورفاه سكان القدس ، سياسيا واقتصاديا واجتماعيا

التوصى

١ ـ توضع مدينة القدس تحت نظام الوصاية الدولية بمقتضى صك وصاية ، تعين فيه الامم المتحدة سلطة ادارية وفقا لنص المادة الحادية والثمانين من ميثاق هيئة الامم المتحدة

٢ ـ تشمل مدينة القدس منطقة البلدية الحالية وتضاف اليها المدن والقرى المجاورة لها التى يصل

Digitized by Birzeit University Library

حدها الشرقى الاقصى الى قرية أبو ديس ، وحدها الجنوبى الاقصى الى مدينة بيت لحم ، وحدها الغربى الاقصى الى قرية عين كارم ، وحدها الشمالى الاقصى الى قرية شعفاط ، كما هو مبين فى الخارطة المرفقة

٣ ــ يقتضى أن يتضمن اتفاق الوصاية بشأن الاماكن المقدسة ، والمبانى ، والمواقع الدينية ، والاقليات ، على نصوص تشبه النصوص المدرجة فى الفصلين الاول والثانى من «التصريح الوارد فى مشروع التقسيم والوحدة الاقتصادية» وأن يتضمن مما يتضمنه ، الاحكام التالية :ــ

(١) تجرد مدينة القدس من القوات العسكرية ، ويعلن حيادها ويحافظ عليه ولا يسمح بأن تقام ضمن حدودها تشكيلات أو تمرينات أو حركات شبه عسكرية

(٢) تؤمن الحماية للسكان المقيمين فى مدينة القدس ، بقطع النظر عن اصلهم ، أو جنسهم ، أو لغتهم ، أو دينهم ، بمقتضى قوانينها ، المتعلقة بالتمتع بحقوق الانسان ، والحريات الاساسية ، ومن ضمنها حرية العبادة الدينية ، واللغة ، والخطابة ، والنشر ، والتعليم ، وعقد الاجتماعات أو تأسيس الجمعيات

(٣) يجوز للسكان المقيمين فى مدينة القدس ، بقطع النظر عن جنسيتهم ، الاشتراك فى انتخابات المدينة المحلية ، وتسرى عليهم أحكام ادارة المدينة فيما يتعلق بالضرائب والاجراءات القانونيه

(٤) يعين مجلس الوصاية حاكما لمدينة القدس ، لا يكون عربيا أو يهوديا أو من سكان الدولتين الفلسطينيتين ، أو من سكان مدينة القدس عند تعيينه

(٥) وبالاضافة الى الحاكم ، تكون هناك أداة وهيئات ومناصب تنفيذية ، وتشريعية ، وقضائية لحكم المدينة وفقا لما يقرر فى اتفاق الوصاية

(٦) يكون الحاكم ، بصفته رئيس موظفى الادارة فى المدينة ، مسؤولا على الوجه المبين فى اتفاق الوصاية عن سير ادارة المدينة. ويقرر الحاكم ، ما اذا كانت أحكام دستور كل من الدولتين العربية واليهودية فى فلسطين ، المتعلقة بالاماكن المقدسة ، والمبانى ، والمواقع الدينية والحقوق الدينية المختصة بها ، يجرى تطبيقها واحترامها على الوجه المقتضى ، وتكون من المهام الخاصة بوظيفته حماية جميع الاماكن المقدسة والمبانى والمواقع الموجودة فى مدينة القدس. كما يناط به أيضا حق الفصل فى قضايا المنازعات ، التى تنشأ بين الطوائف المختلفة حول الاماكن المقدسة ، والمبانى ، والمواقع الدينية فى أى قسم من فلسطين ، على أساس الحقوق الراهنة

(٧) اذا أدى عدم تعاون أو تدخل فريق أو اكثر من السكان الى معارضة أو عرقلة خطيرة لادارة مدينة القدس ، يكون للحاكم السلطة لاتخاذ الاجراءات التى يراهـا ضرورية لاعادة سير الادارة سيرا فعالا

(٨) تضمن مدينة القدس حرية المرور والزيارة لجميع السكان والمواطنين فى كلتا الدولتين العربية واليهودية فى فلسطين ، خاضعا ذلك لاعتبارات الأمن العام فقط

(٩) تناط حماية الاماكن المقدسة ، والمبانى والمواقـع الدينية فى مدينة القـدس بقوة بوليس خاصة ، يجند أفرادها من خارج فلسطين ، ويكونون من غير العرب أو اليهود. ويكون للحاكم صلاحية تعيين الميزانية الضرورية لصيانة قوة البوليس الخاصة المذكورة

(١٠) تدمج مدينة القدس فى الوحدة الاقتصادية فى فلسطين

الفصل السابع ــ التواصي (٣)

١ ــ لقد ألفت اللجنة ، فى سياق الجلسات غير الرسمية التى عقدتها للبحث فى الحلول ، فريقا عاملا قوامه السر عبد الرحمن والسيد انتظام ومستر سيميك ومستر آتيو ، لدرس الاقتراح المتعلق باقامة دولة اتحادية

٢ ــ وقد وضع الفريق العامل المختص بالدولة الاتحادية اقتراحا شاملا بهذا الشأن ، وطرح الاقتراح للتصويت ، فى الجلسة السابعة والاربعين التى عقدتها اللجنة فى ٢٧ آب سنة ١٩٤٧ ، فأيده ثلاثة أعضاء (هم ممثلو الهند وايران ويوغوسلافيا)*

٣ ــ وفيما يلى مشروع الدولة الاتحادية :ــ

مشروع الدولة الاتحادية

المبرر لحل الدولة الاتحادية

١ ــ مما لا جدال فيه ان أى حل لقضية فلسطين لا يمكن اعتباره حلا للمشكلة اليهودية عامة

٢ ــ ومن المعترف به ، أن فلسطين بلاد مشتركة لكل من سكانها الوطنيين ، العرب واليهود ، وان لكل من هذين الشعبين علاقة تاريخية تربطه بها ، وان كلا منهما يلعب دورا هاما فى حياة البلاد الاقتصادية والثقافية

٣ ــ وما دام الامر كذلك ، وجب أن نضع نصب أعيننا التوصل الى حل قوى الأثر ، فعّال ، يضمن حقوقا متساوية لكل من العرب واليهود فى دولتهم المشتركة ، ويحفظ الوحدة الاقتصادية التى لا مندوحة عنها لحياة البلاد ، واطراد تقدمها

٤ ــ ان الافتراض الاساسى الذى تنطوى عليه وجهات النظر المبسوطة هنا ، هو أن الاقتراح الذى تقدم به أعضاء اللجنة الآخرون والذى يقضى باقامة وحدة تستند الى تدابير اصطناعية ، تهدف الى خلق اتحاد اقتصادى واجتماعى ، بعد تجزئة سياسية وجغرافية عن طريق التقسيم ، لهو اقتراح غير عملى ، بل غير قابل للتنفيذ ، ولا يتوقع أن يؤدى الى انشاء دولتين ، تكفى كل منهما ذاتها بذاتها ، ضمن الحد المعقول

٥ ــ وقد أخـذ سؤالان أساسيان بعين الاعتبار حين تحليل وتمحيص امكان العمل بحل الدولة الاتحادية. وهما : (أ) ما اذا كان يجب الاعتراف بالقومية اليهودية ، وطلب اقامة دولة يهودية منفصلة ذات سيادة ، مهما كلف الامر ، (ب) وما اذا كان بالامكان انماء روح التعاون بين العرب واليهود فى دولة اتحادية. فالرد على السؤال الاول سلبى ، لان من المسلم به أن رفاه البلاد ، ورفاه سكانها عموما ، يفوق فى أهميته ، من هذه الناحية ، أمانى اليهود. أما الرد على السؤال الثانى فهو بالايجاب ، لان المجال جد متسع لبلوغ هذا التعاون ، اذا ما تيسرت الظروف الملائمة

٦ ــ ان المجتمع الدولى ليرتكب خطأ فادحا اذا لم يبذل كل جهد للسير فى هذا الاتجاه. فتأييد الامم المتحدة للاحتفاظ بوحدة فلسطين هو ، فى حد ذاته ، عامل من الاهمية بمكان فى تشجيع التعاون

Digitized by Birzeit University Library

والتعاضد بين كلا الشعبين ، ويساعد كثيرا على خلق ذلك الجو الذى يعمل على انماء روح التعاون بينهما. ومما لا مشاحة فيه أن الامر ليتناول مكانة الامم المتحدة ، من الناحيتين الادبية والسياسية ، فى الصميم

٧ ــ ويستهدف مشروع الدولة الاتحادية الاعتراف بالامانى القومية لكل من العرب واليهود الى أكبر درجة ممكنة ، ودمجها فى ولاء واحد ووطنية واحدة ، يتجليان فى فلسطين المستقلة

٨ ــ والحل القائل باقامة دولة اتحادية ، لهو خير حل ديموقراطى ، من جميع الوجوه ، سواء من ناحية الاجراءات الضرورية لتنفيذه ، أو من ناحية العمل به ، اذ انه لا يستلزم رقابة اقتصادية ، غير ديموقراطية ، ويجتنب خلق أقليات قومية ، ويهيىء المجال لكل مواطن فى الدولة ، ليساهم مساهمة شاملة ، فعّالة ، فى حكومة تمثيلية. وهذا الحل يتسق الى حد كبير ، والمبادىء الاساسية لميثاق الامم المتحدة

٩ ــ ومشروع الدولة الاتحادية يتيح تطور أجهزة الحكومة ، والتنظيم الاجتماعى فى فلسطين ، بحيث تصبح متساوقة مع الاجهزة الحكومية والتنظيم الاجتماعى فى الدول المجاورة

١٠ ــ ويعتبر هذا الحل أكثر الحلول احتمالا لانهاء المقاطعة الاقتصادية القائمة الآن ، بما يعود على اقتصاديات البلاد بالخير

١١ ــ ان اقامة دعائم السلام والنظام ، فى المستقبل ، فى فلسطين ، وفى الشرق الادنى اجمالا ، ستتأثر تأثرا حيويا بطبيعة الحل الذى يقرر العمل به لمشكلة فلسطين ، ومن الاهمية بمكان ، فى هذا الصدد ، تجنب حث الروح الانفصالية التى تتسم بها الآن العلاقات العربية واليهودية فى الشرق الادنى وتهيىء أسسا خطيرة للبغضاء ، فى تلك المنطقة ، هى النتيجة المحتومة للتقسيم مهما كان شكله. لذلك فان مشروع الدولة الاتحادية ، هو بطبيعة الحال ، توكيد للوحدة والتعاون ، ولتأمين مصلحة السلم على خير وجه

١٢ ــ من الحقائق ذات المغزى العظيم أن هنالك عددا صغيرا جدا من العرب ، ان كان هنالك أحد منهم على الاطلاق ، ممن يحبذ التقسيم كحل للمشكلة. ومن الناحية الاخرى هنالك عدد كبير من اليهود ، يؤيدهم فى ذلك الزعماء اليهود والمنظمات اليهودية من ذوى النفوذ ، ممن يعارضون التقسيم معارضة شديدة. ولا يمكن اعتبار التقسيم ، من حيث المبدأ والصفة ، الا حلا يتعارض مع رغبات العرب. أما مشروع الدولة الاتحادية ، من الجهة الاخرى ، فلا يمكن وصفه بأنه حل يتنافى مع رغبات اليهود ، بل على العكس من ذلك فهو يؤمن مصالح العرب واليهود على خير ما يرام

١٣ ــ تهيىء الدولة الاتحادية أعظم الفرص للحدّ من الانقسامات العنصرية والدينية الخطرة القائمة الآن بين السكان ، بينما تتيح اطراد التقدم قدما فى خلق نظام اجتماعى طبيعى أوفى

١٤ ــ والحل القائل باقامة دولة اتحادية هو خير الحلول ، مبنى وقوة ، اذ أنه يتجنب موقف الاستسلام تجاه ما اذا كان فى امكان العرب واليهود أن يتعاونوا معا فى سبيل مصلحتهم المشتركة ، ويستعيض عنه بموقف تتوفر فيه الحقيقة الواقعية والقوة ، ألا وهو امكان انماء روح التعاون بينهما اذا ما تغيرت الاحوال والظروف

١٥ ــ واننا لنجد الاساس الذى يقوم عليه افتراض امكان انماء روح التعاون بين الطائفتين ، العربية واليهودية ، فى ما لاحظته اللجنة من أمثلة التعاون الناجح المثمر بين الطائفتين ، حتى فى الظروف غير المؤاتية القائمة الآن فى البلاد

١٦ ــ وبينما يوجد مجال للشك فى توفر رغبة التعاون عند الفريقين فى الظروف الحاضرة ، فان من الممكن ضمنا أن تنمو لدى الفريقين تدريجيا ، لمصلحتهم الخاصة ، روح التعاون فى الدولة المشتركة ، اذا ما تسنى تطبيق الحل الاتحادى بصورة وطيدة قاطعة. وليس هناك أساس لافتراض عدم استطاعة هذين الشعبين من العيش معا والعمل يدا بيد ، فى تحقيق أهداف مشتركة ، اذا ما أدركا أنه ما من سبيل آخر أمامهما. وما دام يترتب على جماعات كبيرة منهما أن تفعل ذلك ، مهما كان نوع الحل ، وجب التسليم بامكان قيام التعاون بين الفريقين أو الاعتراف بعدم وجود حل عملى على الاطلاق

١٧ ــ والذى يلوح ، أنه اذا أخذ بعين الاعتبار ما لمساحة فلسطين المحدودة من أهمية كبرى للاحتفاظ بوحدتها الاقتصادية والاجتماعية ، اتضح أن مشروع الدولة الاتحادية هو المشروع الوحيد الذى ينطوى على معالجة المشكلة معالجة واقعية عملية

التواصى

لما كان ممثلو الهند وايران ويوغوسلافيا الموقعون أسماءهم أدناه لا يوافقون على التواصى التى وضعها اعضاء اللجنة الآخرون بشأن التقسيم وللاسباب المدرجة أعلاه ، من جملة أسباب أخرى ، فانهم يتقدمون الى الجمعية العمومية بالتواصى التالية التى تنطوى ، فى نظرهم ، على أفضل حل لمشكلة فلسطين

أولا : دولة فلسطين المستقلة :

اننا نوصى بما يلى :

١) ان من حق سكان فلسطين أن يعترف بحقهم فى الاستقلال ، ويقتضى أن تقام دولة اتحادية مستقلة فى فلسطين بعد فترة انتقال لا تستغرق أكثر من ثلاث سنوات

٢) خلال فترة الانتقال يعهد بمسؤولية ادارة فلسطين واعدادها للاستقلال بموجب الشروط المدرجة فى هذه التواصى الى السلطة التى تقرر اختيارها الجمعية العمومية

٣) تشتمل دولة فلسطين الاتحادية المستقلة على دولة عربية ، ودولة يهودية

٤) عند تحديد كل من الدولتين العربية واليهودية يؤخذ بعين الاعتبار النمو المتوقع فى السكان

٥) ينتخب سكان فلسطين ، خلال فترة الانتقال مجلسا تأسيسيا يتولى وضع دستور دولة فلسطين الاتحادية المستقلة ، وتقوم السلطة التى تعهد اليها الجمعية العمومية بمسؤولية الاضطلاع بادارة فلسطين ، خلال فترة الانتقال ، يعقد المجلس التأسيسى بموجب اصول انتخابية تؤمن للسكان اقصى حد من التمثيل ، على أن يباح لجميع البالغين ، الذين اكتسبوا الجنسية الفلسطينية ، كما يباح كذلك للعرب واليهود الذين ، وان كانوا غير مواطنين ، لكنهم يقيمون فى فلسطين ، وسبق لهم ان قدموا طلبا للتجنس بالجنسية الفلسطينية قبل تاريخ الانتخاب بمدة لا تقل عن ثلاثة اشهر ، ان يصوتوا فى الانتخاب

٦ ــ تعلن الجمعية العمومية للامم المتحدة استقلال دولة فلسطين الاتحادية حالما تتقدم السلطة التى

Digitized by Birzeit University Library

تتولى ادارة فلسطين بالشهادة للجمعية العمومية أن المجلس التأسيسى المشار اليه فى الفقرة السابقة قد وضع دستورا يتضمن النصوص المدرجة فى الفصل الثانى أدناه

ثانيا : قوام دستور فلسطين والنصوص المقتضى ادراجها فيه :

(ان النصوص المدرجة فى هذا الفصل لا يقصد منها أن تكون دستور دولة فلسطين الاتحادية المستقلة، بل القصد أن يتضمن الدستور الجديد ، فيما يتضمنه ، كشرط للاستقلال ، النصوص التالية :ـ)

اننا نوصى :

بأن يتضمن دستور دولة فلسطين الاتحادية المقترحة ، كشرط أولى لمنحها الاستقلال ، جوهر النصوص التالية :ـ

١ ـ يكون كيان الحكومة فى دولة فلسطين الاتحادية المستقلة ، اتحاديا ، ويشتمل على الحكومة الاتحادية ، وحكومتى الدولتين العربية واليهودية

٢ ـ تتألف أركان الحكومة من رئيس للدولة ، وهيئة تنفيذية ، وهيئة تشريعية اتحادية تمثيلية ، ومحكمة اتحادية ، وما يكون ضروريا من هيئات فرعية أخرى

٣ ـ تتألف الهيئة الاتحادية التشريعية من مجلسين

٤ ـ يجرى الانتخاب لاحد مجلسى الهيئة التشريعية على أساس التمثيل النسبى لجميع السكان

٥ ـ يجرى انتخاب أعضاء المجلس الآخر من مجلسى الهيئة التشريعية ، على أساس التمثيل المتساوى لمواطنى فلسطين ، العرب واليهود

٦ ـ تخول الهيئة التشريعية الاتحادية سلطة اصدار القوانين فى جميع الامور والشؤون التى يعهد بها الى الحكومة الاتحادية

٧ ـ تصبح القوانين نافذة بموافقة أغلبية الاصوات فى كلا مجلسى الهيئة التشريعية الاتحادية

٨ ـ اذا تعذر الوصول الى اتفاق المجلسين على قانون مقترح ، يحال الخلاف للفصل فيه الى هيئة تحكيم تتألف من ممثل واحد من كل مجلس من مجلسى الهيئة التشريعية الاتحادية ، ومن رئيس الدولة وعضوين آخرين تعينهما المحكمة الاتحادية ، ولا يكونان من أعضائها ، على أن يكون التعيين بحيث لا يقل الاعضاء العرب واليهود فى هيئة التحكيم عن عضوين من كل طائفة ، وتقوم هذه الهيئة أولا بفض الخلاف بالتوسط ، واذا ما فشلت فى ذلك تخول اصدار قرار نهائى يكون له حكم القانون ويلتزم به جميع الفرقاء

٩ ـ تنتخب رئيس دولة فلسطين الاتحادية فى فلسطين أغلبية أعضاء مجلسى الهيئة التشريعية الاتحادية فى جلسة مشتركة تعقد لتلك الغاية ، ويتولى الرئيس مهام الرئاسة للمدة المقررة فى الدستور

١٠ ـ تكون الصلاحيات والمهام المنوطة برئيس دولة فلسطين الاتحادية المستقلة وفقا لما يقرر فى دستور تلك الدولة

١١ ـ ينتخب نائب رئيس الدولة على هذه القاعدة ، بشرط أن لا يكون ممثلا للطائفة التى ينتمى اليها رئيس الدولة المبينة كيفية انتخابه فى الفقرة التاسعة أعلاه ، ويحق لنائب رئيس الدولة فى سياق ممارسته وظائفه الطبيعية ، وخلال تغيب رئيس الدولة واضطلاعه بمهامه بالنيابة عنه ، أن يمارس الصلاحيات التى يفوضها اليه رئيس الدولة ، ويتولى القيام بأعمال الرئاسة فى حالة عجز الرئيس ، أو وفاته ، ريثما يتم انتخاب رئيس دولة جديد

١٢ ـ تكون الهيئة التنفيذية فى الحكومة الاتحادية مسؤولة أمام الهيئة التشريعية الاتحادية

١٣ ـ تؤلف محكمة اتحادية ، وتكون تلك المحكمة بمثابة محكمة الاستئناف فى المسائل الدستورية

١٤ ـ تؤلف المحكمة الاتحادية مما لا يقل عن أربعة أعضاء من العرب وثلاثة أعضاء من اليهود

١٥ ـ ينتخب أعضاء المحكمة الاتحادية فى جلسة مشتركة يعقدها مجلسا الهيئة التشريعية الاتحادية ، للمدة المقررة فى الدستور ، ومن الاشخاص الذين تتوفر فيهم المؤهلات المشترطة فيه

١٦ ـ تخول المحكمة الاتحادية صلاحية تقرير :ـ

(أ) ما اذا كانت شرائع وأنظمة الحكومة الاتحادية وحكومتى الدولتين متفقة مع الدستور

(ب) الحالات التى تنطوى على تناقض بين شرائع وأنظمة الحكومة الاتحادية ، وشرائع وأنظمة حكومتى الدولة

(ج) جميع الامور الاخرى التى تنطوى على تفسير الدستور

(د) والامور الاخرى التى تقع ضمن اختصاصها بحكم الدستور

١٧ ـ تكون جميع القرارات التى تصدرها المحكمة الاتحادية مبرمة

١٨ ـ تناط بالحكومة الاتحادية السلطة التامة فيما يتعلق بالدفاع الوطنى ، والعلاقات الخارجية ، والهجرة ، والعملة ، وفرض الضرائب فيما يتعلق بغايات الاتحاد ، والطرق المائية الاجنبية والداخلية ، والنقل ، والمواصلات ، وحقوق التأليف ، وامتيازات الاختراعات

١٩ ـ ينبغى أن يحظر الدستور على الحكومة الاتحادية ، أو حكومتى الدولتين اصدار قوانين تنطوى على تحيز نحو العرب أو اليهود ، أو الجماعات الاخرى من السكان ، أو نحو أية دولة من الدولتين ، وأن يضمن حقوقا وامتيازات متساوية لجميع الاقليات ، بقطع النظر عن العنصر أو الدين

٢٠ ـ يبنى الدستور ، بعد النظر بعين الاعتبار الى عادات الشعب ، على مبدأ المساواة التامة بين جميع مواطنى فلسطين فيما يتعلق بحقوق الفرد السياسية ، والدينية ، والمدنية ، ويتضمن نصا خاصا يقضى بصيانة الحقوق اللغوية والدينية والادبية للشعبين ، واحترام ثقافتهما

٢١ ـ يتضمن الدستور ضمانات خاصة تتعلق بحرية المعتقد ، والخطابة والصحافة وعقد الاجتماعات وحقوق العمل المنظم، وحرية التنقل وعدم التعرض للتفتيش التعسفى والمصادرة والمحافظة على الاموال الشخصية

٢٢ ـ يضمن الدستور حرية الوصول الى الاماكن المقدسة ووقاية المصالح الدينية ، وتأمين حرية العبادة والمعتقد للجميع على السواء على أن تحترم العادات التقليدية لمختلف الاديان

Digitized by Birzeit University Library

٢٣ ــ تكون اللغتان العربية والعبرية ، اللغتين الرسميتين للدولة الاتحادية ولحكومتى الدولتين

٢٤ ــ ينبغى أن يتضمن الدستور نصوصا :ــ

(أ) تقضى بتسوية جميع النزاعات الدولية التى تتورط فيها الدولة بالطرق السلمية على وجه يكفل السلام والامن الدوليين والعدالة

(ب) وتفرض على الدولة التزاما يقضى عليها بالامتناع فى علاقاتها الدولية ، عن التهديد أو اللجوء الى استعمال القوة ضد الوحدة الاقليمية أو الاستقلال السياسى لاية دولة ، أو على وجه يتعارض وأهداف الامم المتحدة

٢٥ ــ تكون الجنسية والرعوية الفلسطينية واحدة ، تمنح للعرب واليهود وغيرهم وفقا للمؤهلات والشروط المقررة فى الدستور وشرائع الدولة الاتحادية وتطبق على الجميع بالتساوى

٢٦ ــ تتمتع الدولتان ، العربية واليهودية ، بسلطات واسعة من الحكم الذاتى المحلى ، ويجوز لهما تأليف الهيئات التمثيلية ووضع الدساتير المحلية ، واصدار الشرائع والانظمة المحلية بالصورة التى تريانها ملائمة ، على أن تكون خاضعة فى ذلك لحكم دستور الدولة الاتحادية

٢٧ ــ يكون لكل حكومة من حكومتى الدولتين ، ضمن حدود كل منهما ، سلطة الاشراف على المعارف ، وفرض الضرائب للمقاصد المحلية ، وحق الاقامة ، والرخص التجارية ، وتصاريح الاراضى ، وحقوق الرعى ، والهجرة بين الدولتين ، والاسكان ، والبوليس ، ومعاقبة الجرائم ، والمؤسسات والخدمات الاجتماعية ، والاسكان العام ، والصحة العامة ، والطرق المحلية ، والزراعة ، والصناعات المحلية ، والنواحى الاقتصادية الاخرى ، وسائر السلطات التى يعهد بها الى الدولتين بحكم الدستور

٢٨ ــ يحق لكل دولة من الدولتين أن تنظم قوة بوليس للمحافظة على القانون والنظام

٢٩ ــ يجب أن ينص الدستور على اشتراك ممثلى كلتا الطائفتين فى الوفود التى ترسل الى المنظمات والمؤتمرات الدولية ، وفى المجالس والهيئات والوكالات والمكاتب أو الهيئات الاخرى التى تقام بحكم سلطة الدولة ، على وجه تؤمن فيه العدالة

٣٠ ــ تلتزم دولة فلسطين الاتحادية بالاتفاقات والمعاهدات الدولية العامة والخاصة ، التى انضمت اليها الدولة المنتدبة ، بالنيابة عنها ، فى عهد الانتداب ، وينبغى على دولة فلسطين الاتحادية المستقلة أن تحترم تلك الاتفاقات والمعاهدات على أن تراعى حقوق نقضها المنصوص عليها فيها

٣١ ــ ينبغى أن ينص الدستور على طريقة تعديله ، على أن تلتزم حكومة فلسطين الاتحادية أمام هيئة الامم المتحدة بعدم تغيير أى نص من نصوصه أو تغييره بأسره على وجه يلغى النصوص المدرجة فيه كشرط أولى للحصول على الاستقلال الا بموافقة الاعضاء العرب واليهود فى الهيئة التشريعية الاتحادية

ثالثا : حدود الدولتين العربية واليهودية في دولة فلسطين الاتحادية المستقلة

انا نوصى :

بأن تكون حدود الدولتين العربية واليهودية فى دولة فلسطين الاتحادية المستقلة وفقا لما هو معين فى الخارطة المرفقة فى الملحق الاول لهذا التقرير

رابعا : الامتيازات الاجنبية :

انا نوصى :

بأن تقوم الجمعية العمومية للامم المتحدة بدعوة جميع الدول التى كان رعاياها يتمتعون بفلسطين فى الماضى بامتيازات وحصانات الاجانب ، بما فى ذلك الفوائد التى تجنى من الاختصاص القنصلى والحماية القنصلية بمقتضى الامتيازات الاجنبية ، أو بحكم العرف والعادة ، فى عهد الامبراطورية العثمانية ، للتنازل عن كل حق لها فيما يتعلق باعادة العمل بتلك الامتيازات والحصانات فى دولة فلسطين الاتحادية

خامسا : الاماكن المقدسة ، والمصالح الدينية ، والقدس :

(أ) المصالح الدينية والاماكن المقدسة

انا نوصى بما يلى :

لما كان من المقتضى الاعتراف بما للأماكن المقدسة والمبانى والمواقع المقدسة التابعة لسائر الاديان ، حيثما وجدت فى فلسطين ، من مقام فريد ممتاز للمجتمع الدولى ، فان من المقتضى ضمان المبادىء والتدابير التالية ضمانا وافيا كشرط لاقامة دولة فلسطين الاتحادية المستقلة

١ ــ ان للملايين من المسيحيين واليهود والمسلمين فى الخارج وسكان فلسطين اهتماما خاصا معترفا به فى الاحتفاظ والعناية بالمواقع والابنية ذات الصلة بمنشأ تلك الاديان وتاريخها ، ولذلك يجب أن يحتفظ بما لهذه الاماكن من قداسة ، وأن يضمن الوصول اليها لاداء الشعائر الدينية والحج وفقا للحقوق الراهنة

٢ ــ أن لا تنكر الحقوق الراهنة التى يتمتع بها جميع الطوائف الدينية فى فلسطين على أحد أو يضار بها ، ابقاء على مصلحة اتباع الاديان المختلفة وصيانة للسلام

٣ ــ ان القصد من ادماج نصوص فى دستور دولة فلسطين ، تضارع النصوص الواردة فى الفقرة السابقة ، لهو الحد من القلق الذى أبدته أوساط كثيرة بشأن وضع الاماكن المقدسة والمبانى والمواقع الدينية فى المستقبل ، وصيانة حقوق الطوائف فى فلسطين على أثر تأليف دولة مستقلة فى فلسطين

٤ ــ ان من الضرورى أن يوضع نظام ملائم ، لا تحيز فيه ولا محاباة ، لتسوية النزاعات المتعلقة بالحقوق الدينية لصيانة السلام الدينى ، بدلا من ادارة فلسطين التى مارست تلك السلطة بحكم الانتداب ، وينبغى أن يتضمن الدستور شروطا خاصة ترمى الى صيانة وحماية الاماكن المقدسة ، والمبانى والمواقع الدينية ، وحقوق الطوائف الدينية فى دولة فلسطين الاتحادية ، على أن تكون ، فى جوهرها ، كما يلى :ــ

(أ) أن لا تمنح الحقوق الراهنة المتعلقة بالاماكن المقدسة والمبانى أو المواقع الدينية وأن لا تنكر تلك الحقوق على أحد

(ب) أن يؤمن الوصول الى الاماكن المقدسة والابنية أو المواقع الدينية وأن تؤمن حرية العبادة وفقا للحقوق الراهنة ، على أن تراعى مقتضيات النظام العام والاحتشام

(ج) أن تصان الاماكن المقدسة والابنية أو المواقع الدينية ، وأن لا يؤتى بعمل يضير صفتها المقدسة

Digitized by Birzeit University Library

(د) اذا ظهر لحكومة فلسطين الاتحادية المستقلة ، فى أى وقت من الاوقات ، أن مكانا مخصوصا من الاماكن المقدسة بحاجة الى الاصلاح وجب عليها أن تدعو الطائفة أو الطوائف الدينية ذات الشأن الى اجراء ذلك الاصلاح ، واذا لم يتخذ أى اجراء ضمن مدة معقولة فللحكومة أن تقوم بنفسها بالتصليحات الضرورية

(ه) ينبغى أن لا تستوفى أية ضرائب عن الاماكن المقدسة أو الابنية أو المواقع الدينية التى كانت معفاة من الضريبة بمقتضى التشريع المعمول به فى التاريخ الذى يمنح فيه الاستقلال لدولة فلسطين

٥ ــ رغبة فى صيانة وحماية الاماكن المقدسة والمبانى أو المواقع الدينية فى القدس وبيت لحم والناصرة وفى أى مكان آخر فى فلسطين ، والعناية بها ، يقوم القسم المختص فى هيئة الامم المتحدة بتأليف هيئة دولية دائمة للاشراف على الاماكن المقدسة وحمايتها فى فلسطين وتعد تلك الهيئة قائمة بالاماكن المقدسة والابنية أو المواقع الدينية

٦ ــ تكون العضوية للهيئة الدائمة التى تشرف على الاماكن المقدسة فى فلسطين مؤلفة من ثلاثة أعضاء يتولى تعيينهم القسم المختص فى هيئة الامم المتحدة ، وعضو واحد من كل دين من الاديان المعترف بها ، التى لها علاقة بالمسألة ، وفقا لما تقرره هيئة الامم المتحدة

٧ ــ تضطلع الهيئة الدائمة الدولية المشار اليها فى الفقرتين الخامسة والسادسة أعلاه بالاشراف على تلك الاماكن والابنية أو المواقع فى فلسطين وحمايتها وتخول صلاحية مراجعة حكومة فلسطين الاتحادية المستقلة بشأن أية مسألة تتناول الاماكن المقدسة والابنية أو المواقع أو حماية الحقوق الدينية فى فلسطين ورفع تقارير عن تلك المسائل الى الجمعية العمومية لهيئة الامم المتحدة

(ب)ــالقدس :

١ ــ تشتمل مدينة القدس ، التى تكون عاصمة دولة فلسطين الاتحادية ، ايفاء بالغايات المقصودة من الادارة المحلية ، على بلديتين مستقلتين ، تضم الاولى القطاعات العربية بما فى ذلك القسم من المدينة الذى يحيط به السور ، وتضم الاخرى المناطق التى يكون معظمها من اليهود

٢ ــ تتمتع بلديتا القدس ، العربية واليهودية ، اللتان تشتملان على المدينة والعاصمة وهى القدس ، بالادارة المحلية ، كل فى منطقتها ، بمقتضى الدستور وقوانين الحكومة الاتحادية ، وتشتركان فى الحكم الذاتى المحلى معا ، وفقا لما تقرره الحكومة الاتحادية أو تسمح به ، على أن يكون التمثيل فى هذه الهيئات مؤمنا بصورة متساوية لجميع اتباع الديانات من السكان

٣ ــ تقوم بلديتا القدس ، العربية واليهودية معا ، بتوفير وصيانة ومعاضدة الخدمات العمومية العادية ، كالمجارى والمجارير وجمع النفايات والتصرف بها ، والوقاية من الحريق ، وتوريد المياه ، والنقل المحلى ، والتلفون والبرق

(ج) اعتبار النصوص غير قابلة للنقض :

بالرغم مما ورد فى الفقرة ٣١ من الفصل الثانى من هذه التواصى فيما يتعلق بتعديل الدستور ،

ينبغى أن تتعهد دولة فلسطين الاتحادية المستقلة بقبول النصوص المبسوطة فيما تقدم المتعلقة بالاماكن المقدسة والمبانى والمواقع الدينية والمصالح الدينية ، باعتبارها غير قابلة للنقض

سادسا : المسؤولية الدولية نحو المشردين من اليهود :

١ ــ ان اليهود المقيمين فى مخيمات المشردين ، واليهود الاوروبيين المنكوبين المقيمين خارج تلك المخيمات ، شأنهم شأن الاوروبيين الذين لا مأوى لهم ، هم من بقايا الحرب العالمية الثانية ، وهم بصفتهم هذه ، مسؤولية دولية ، بمعنى أن الدول ينبغى أن تتحمل مسؤوليتهم. غير ان لليهود من هؤلاء الاشخاص علاقة مباشرة فى حل مشكلة فلسطين بالنظر لالحاحهم فى طلب السماح لهم بحرية دخول تلك البلاد ، ولما يخشاه العرب من السماح لهم بدخولها

٢ ــ ومع ان شروط اختصاص اللجنة لا تبرر الاهتمام بمشكلة المشردين والاشخاص الذين لا مأوى لهم عامة ، فليس هنالك ما يحول دون أن تتقدم بتوصياتها الى الهيئة العمومية للتخفيف من محنة الاقسام اليهودية من تلك الجماعات فورا كشرط أساسى حيوى لتسوية الحالة الشاقة القائمة فى فلسطين

٣ ــ لذلك نوصى :ــ

بأن تعمد الجمعية العمومية، فى الحال، الى وضع وتنفيذ اتفاق دولى تقبل بموجبه مشكلة اليهود الاوربيين المنكوبين فى مخيمات المشردين وخارجها والذين يوجد منهم ما يقرب من ٢٥٠،٠٠٠ فى مراكز الاحتشاد كمشكلة خاصة تستوجب اهتماما فائقا لتسهيل حل مشكلة فلسطين ، ويبيح أعضاء هيئة الامم المتحدة غير المكتظة بالسكان لدرجة تفوق مقدرتها على الاستيعاب قبول عدد ملائم من اللاجئين اليهود فى بلادهم ، على أن تقوم فلسطين بنصيبها وفقا للتوصية المتعلقة بالهجرة اليهودية المدرجة فى الفصل السابع أدناه

سابعا : الهجرة اليهودية الى فلسطين :

١ ــ ما فتئت الهجرة اليهودية الى فلسطين تعتبر احدى المسائل السياسية الرئيسية فى تلك البلاد

٢ ــ والواقع أن ما يزيد فى صعوبة حل مشكلة فلسطين ، هو ان عددا وافرا من اليهود ، لا سيما يهود أوربا المشردين ، والذين لا مأوى لهم ، يطالبون بالحاح بحق استيطان فلسطين على أساس الصلة التاريخية التى تربط الشعب اليهودى بتلك البلاد ، وقد أيدهم فى مطلبهم هذا جميع اليهود الذين اتصلت بهم اللجنة فى فلسطين

٣ ــ والواقع أيضا ان عددا كبيرا من اليهود فى فلسطين تربطهم أواصر القربى باليهود المشردين فى أوربا الذين يرغبون فى الهجرة الى فلسطين

٤ ــ ان قضية الهجرة اليهودية ، وان كانت متصلة اتصالا وثيقا بحل قضية فلسطين ، غير انه مما لا يمكن تصوره أن تعتبر فلسطين ، على أى حال ، حلا لمشكلة اليهودية العالمية. ذلك ان عاملين توأمين يقومان فى وجه هذا الاقتراح بصورة مباشرة فعالة ، وهما المساحة والموارد المحدودة ، والمقاومة الشديدة المستمرة التى يبديها الشعب العربى الذى يؤلف أغلبية سكان البلاد

مكتبة جامعه بيرزيت الزنيسبة

٥ ــ ولهذه الاسباب ، لا يمكن قبول ادعاء اليهود بالحق فى هجرة غير محدودة الى فلسطين ، بغض

Digitized by Birzeit University Library

النظر عن الزمن. ويستنتج من ذلك ، والحالة هذه ، أن ليس ثمة أساس لما قد يتوقعه البعض من زيادة عدد اليهود الموجودين الآن فى فلسطين عن طريق هجرة كبيرة حرة الى الحد الذى يصبحون فيه أغلبية السكان فى فلسطين

٦ ــ ونحن آخذون هذه الاعتبارات بعين النظر ،

نوصى :

بأن تعالج مشكلة الهجرة اليهودية الى فلسطين على النحو التالى :ــ

(أ) تباح الهجرة اليهودية الى الدولة اليهودية فى دولة فلسطين الاتحادية المستقلة المقترحة لمدة ثلاث سنوات من تاريخ بدء فترة الانتقال التى يقضى بها الحل الذى سيطبق على فلسطين ، حتى لو اقتضى الامر أن تكون فترة الانتقال أقصر من ذلك ، باعداد لا تتجاوز قدرة البلاد على الاستيعاب ، وبعد النظر بعين الاعتبار الى الحقوق التى يتمتع بهـا سكان تلك الدولة الحاليين ، والنسبة المتوقعة فى زيادتهم الطبيعية. وتتخذ السلطة المسؤولة عن تنفيذ الترتيبات المتعلقة بفترة الانتقال بالنيابة عن هيئة الامم المتحدة ، جميع الاجراءات الضرورية للعمل بهذه المبادىء

(ب) تؤلف لجنة دولية قوامها ثلاثة مندوبين يعينهم عرب فلسطين ، وثلاثة مندوبين يعينهم يهود فلسطين ، وثلاثة مندوبين يعينهم الفرع المختص فى هيئة الامم المتحدة لتقدير قدرة الدولة اليهودية فى فلسطين المستقلة على الاستيعاب من الناحية الموضوعية

(ج) تخول اللجنة الدولية تقدير قدرة الدولة اليهودية على الاستيعاب ، ولها أن تستعين ، عند اضطلاعها بهذه المسؤولية ، بالخبراء الذين ترى ان من الضرورى الاستعانة بهم

(د) تلتزم السلطة التى يعهد اليها بادارة فلسطين بالتقديرات التى تضعها اللجنة الدولية بمقتضى الفقرة (٦) (أ) و(ج) ، خلال الفترة المشار اليها فى الفقرة (٦) (أ) أعلاه

(هـ) تبقى اللجنة الدولية قائمة بمهمتها خلال فترة السنوات الثلاث فقط ، على الوجه المبسوط فى الفقرة ٦ (أ) أعلاه ، وتنتهى مهام أعمالها ، الا ما كان منها متعلقا بتصفيتها ، بطبيعة الحال حين انتهاء تلك الفترة

(و) يعهد بمسؤولية تنظيم المهاجرين اليهود والعناية بهم خلال فترة الانتقال الى منظمة تمثيلية محلية تعينها الطائفة اليهودية فى فلسطين

(ز) تعطى الاولوية فى منح شهادات الهجرة اليهودية ، خلال فترة الانتقال ، الى الايتام والأشخاص الباقين على قيد الحياة الذين ينتمون الى نفس العائلة ، والاقرباء الادنين للاشخاص المقيمين حاليا فى فلسطين والذين تتوفر فيهم المؤهلات العلمية والفنية المفيدة

الفصل الثامن — تحفظات وملاحظات

١ ــ لقد احتفظ بعض الاعضاء بآرائهم بشأن عدد من النقاط المعينة أو رغبوا فى ابداء وجهـات نظر خاصة. وقد ادرجت تلك التحفظات والملاحظات فى ملحق التقرير

٢ ــ وفيما يلى بيان بالمندوبين الذين وضعوا هذه التحفظات والملاحظات والمواضيع التى ابديت بشأنها :ــ

مندوب استراليا ــ

١ ــ بيان يتعلق بوجهة نظره نحو المقترحات الواردة فى الفصلين السادس والسابع

مندوب غواتيمالا ــ

١ ــ تحفظ بشأن التوصية الثانية عشرة الواردة فى الفصل الخامس

مندوب الهند ــ

١ ــ بيان بشأن الاستقلال

٢ ــ ملاحظات بشأن الانتداب فى وضعه التاريخى

٣ ــ بيان بشأن شكل الحكومة

٤ ــ بيان بالاسباب التى تحول دون قبول التقسيم

مندوب اوروغواى ــ

١ ــ تحفظ بشأن التوصية الثانية عشرة الواردة فى الفصل الخامس

٢ ــ بيان بشأن الحدود

٣ــ بيان بشأن الهجرة

٤ ــ بيان بشأن المصالح الدينية

مندوب يوغوسلافيا ــ

١ ــ ملاحظات بشأن الناحية التاريخية

٢ ــ تلخيص ماهية الانتداب

٣ ــ ملاحظات عن الحالة الراهنة

٣ ــ لم تبلّغ التحفظات والملاحظات السابقة الى جميع الاعضاء الآخرين قبل توقيع التقرير

Digitized by Birzeit University Library

تصويب

يلفت النظر الى الاخطاء المطبعية التالية ويرجى تصحيحها قبل مطالعة التقرير :ـ

خطأ	صواب	سطر	صفحة
بالاقتراح	الاقتراح	٢١	٤
أو	أن	٢١	٦
مباشرة	(تحذف)	٢٤	٨
زيارة	زيارة	٤	١٠
ورفض	ورفضت	٧	١٠
ومن	وعن	١٨	١٤
الها	اليها	١	٢١
سياسة	سياسية	٤	٣٨
لمتلى	لمثلى	١٨	٥٢
المحاولات	المحاجّات	٢٥	٥٩
السياسة	السياسية	١٤	٦٠
قوات بوليس	قوات البوليس	٢٣	٦٧
الى تأليف	بتأليف	١٨	٧٢
تقدم	تتقدم	٢١	٧٢
تحذوه	تحدوه	٣	٧٤
الاميازات	الامتيازات	٢٦	٨٠
بقتضى	بمقتضى	٥	٨١
العربية	العربية)	١٧	٨٨
فيه	فيه	٢١	٨٩
فالبرغم ،	فبالرغم	٣٢	٩٢

Digitized by Birzeit University Library